بين سيفر و لوزان... ولا يزال الكرد باقين

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/07/26
No. : 7680

انظار العراق والعالم على البيت الكردي

الاطار حسم مرشحه والاتحاد الوطني "بيضة القبان"

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني لحركة التغيير: تعزيز العلاقات وتطوير نظام الحكم في كردستان
- الاتحاد الوطني يرحب بترشيح السوداني لمنصب رئيس الوزراء
- الاطار يحسم مرشحه و الأنظار تتجه نحو البيت الكردي
- تأكيدات على ضرورة تفعيل مؤسسة الادعاء العام في اقليم كردستان
- الاتحاد الوطني يساند فرض الحظر الجوي في غربي كردستان
- مجلس الأمن يدين هجوم دهوك وبلاسخارت تدلي بإفادة حول الاعتداء
- قوات مكافحة الإرهاب تنفذ عملية أمنية لتدمير مخابئ داعش في خورماتو
- العمليات المشتركة تشيد بالتطور الكبير بين الجيش العراقي والبيشمركه
- الحشد يعتقل منفذي الاعتداء على المواطن من المكون الكاكائي
- أوامر قبض وتحقيق مع مسؤولين كبار بتهم فساد

قضـــــــايا كـــــــردستانية

- الباحث فارس عثمان : الكرد بين سيفر و لوزان
- دلبرين فارس: 100 عام من التنكيل.. ولا يزال الكرد باقين

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- زهير كاظم عبود : هل سيتم تعديل الدستور؟
- آغا حسين: دبلوماسية العراق الإقليمية واتفاقيات التطبيع مع إسرائيل
- ابراهيم العبادي: نحن وتركيا لعنة الأمن والسياسة

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- ما الذي تعنيه دعوة دميرتاش إلى "التغيير"؟
- حسني محلي: من الممرات إلى المناطق الآمنة.. حسابات إردوغان المعقدة
- سياسات أردوغان بين الإصلاح والعقلانية والأيديولوجية

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- إيفو دالدر، جيمس ليندسي: الفرصة النهائية للغرب في بناء نظام عالمي أفضل
- باتريك بوكانان : هل يصبح نشوب حرب بين الولايات المتحدة وروسيا حتميا؟
- منى فياض: صور جيمس ويب لن تغير العالم ؟!

العدد: 7680... 2022-07-26

الاتحاد الوطني لحركة التغيير:

تعزيز العلاقات وتطوير نظام الحكم في كردستان

السادة أعضاء المجلس الوطني، كوادر ومؤيدي حركة التغيير:

أتقدم اليكم بأجمل التهاني، بمناسبة تأسيس حركتكم، آملا لكم النجاح.

آمل أن تكون هذه المناسبة فرصة لتعزيز علاقاتنا، وتعميق روح الوئام والتوافق ووحدة الموقف حيال المسائل القومية والوطنية. وأن نواصل معا جهودنا لإنجاح عملية الاصلاح، تطوير نظام الحكم في اقليم كردستان وتنفيذ المطالب المشروعة لأبناء شعب كردستان الأعزاء.

ودمتم في سعادة وسؤدد.

المخلص

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

السادة أعضاء المجلس الوطني لحركة التغيير

بمناسبة الذكرى الـ ١٣ لتأسيس حركة التغيير، أتقدم بأرق التهاني الى أعضاء الخلية التنفيذية والمجلس الوطني وجميع كوادر ومناصري حركة التغيير.

إن حركة التغيير كقوة سياسية مؤثرة، تمكنت منذ تأسيسه، من تقديم نموذج سياسي راق وخدمات واضحة، لذا فإن دور وتأثير الحركة من أجل ضمان مستقبل مشرق للمواطنين وكردستان عامرة ومستقرة، محل إشادة وتقدير.يحدونا الأمل أن نعمل معا في المستقبل أيضا، يدا بيد كفريق واحد، من أجل تطوير اقليم كردستان، ومواجهة التحديات ومعالجة الأزمات وحماية المكتسبات وضمان حقوق شعب كردستان وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

ودمتم في سعادة وسؤدد.

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس الوزراء

الاتحاد الوطني يرحب بترشيح السوداني لمنصب رئيس الوزراء

نحوتعميق روح الوئام والسلم بين القوميات والمكونات كافة

نبارك للاخوة في الاطار التنسيقي، ترشيح السيد محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء في الحكومة القادمة، حيث اتخذوا بذلك قرارا مهما لتفعيل العملية السياسية في البلد.

نأمل أن تساهم هذه الخطوة في التسريع بعملية استكمال الاجراءات الدستورية والقانونية لتشكيل الحكومة الجديدة.

الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ يرحب بهذا القرار، فإنه يجدد التأكيد على تعزيز التنسيق والاستمرار بالعلاقات الوطنية، من أجل إنجاح عملية الاصلاح وتشكيل حكومة وطنية خدمية، تؤدي الى استتباب الأمن والاستقرار وتقوية دعائم الحكم الرشيد، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وحماية الحقوق القومية والدستورية لشعب كردستان والعراق، وتعميق روح الوئام والسلم بين القوميات والمكونات كافة.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني
٢٠٢٢/٧/٢٥

الاطار يحسم مرشحه و الأنظار تتجه نحو البيت الكردي

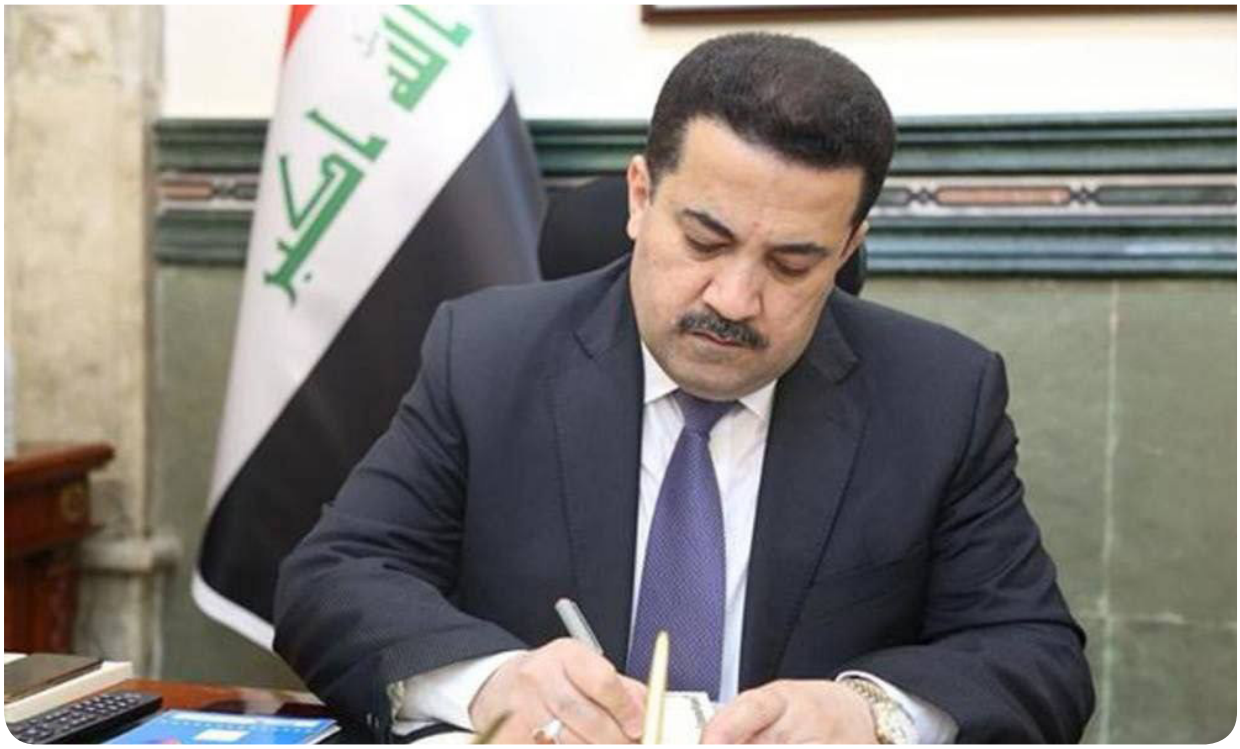

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أعلن الإطار التنسيقي الاثنين، ترشيح رئيس تحالف الفراتين محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء.

وقالت أمانة الإطار في بيان: عقد الاطار التنسيقي يوم الاثنين، اجتماعاً لاختيار مرشحه لرئاسة الوزراء وبأجواء إيجابية، واتفق قادة الإطار التنسيقي وبالاجماع على ترشيح السيد محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء.

ولد السوداني في بغداد بمدينة الحرية عام ١٩٧٠ من عائلة متوسطة وكان والده شياع موظفا في المصرف الزراعي وهو الابن البكر للشيخ صبار حاتم الصيهود يتصف بالالتزام الديني والاخلاق الحميدة والثقافة الواسعة وحبه لعمل الخير. انخرط في العمل بصفوف حزب الدعوة الاسلامية عام ١٩٧٤ وألقي القبض عليه بعد عودته من فرنسا عام ١٩٨٠ من رحلة علاج بعد كشف مجموعته بالحزب، اذ تم التحرز عليه في مستشفى في باريس من قبل امن السفارة وتمت اعادته قسرا على الرغم من حاجته لاجراء عملية جراحية.

وكان للشهيد الوالد اثر كبير في حياة المهندس محمد، صاحب السيرة الذاتية، اذ كان يرافقه في كل جولاته وزياراته فضلا عن البرنامج التربوي الصارم في الدراسة وحفظ القرآن ومبادئ الاخلاق الحميدة التي اصبحت اساسا بيّنا على شخصية محمد شياع السوداني.

شرفه الله وهو في العاشرة من عمره باستشهاد والده ضمن كوكبة شهداء حزب الدعوة الاسلامية في عام ١٩٨٠ فضلا عن خمسة شهداء مـــن افراد العائلة.

شارك في الانتفاضة الشعبانيـــة بتاريخ ١٩٩١/٣/١ للخلاص من الدكتاتورية وازالة نظام الظلم البعثي وبسبب المضايقات الامنيـة التـي اعقبت قمـــع الانتفاضة سكن بغداد لمـــدة ثلاث سنـوات لحين تخرجه مـــن الكلية.

قدم طلباً للتعيين في عام ١٩٩٥ لكنه لم يباشر إلا بتاريخ ١٩٩٧/٦/٤ بسبب صعوبة الحصول على الموافقات الامنية كونه من ذوي المعدومين في زمن النظام الدكتاتوري المباد. لديه خدمة فعلية لمدة ست سنوات في مديرية زراعة

ميسان تسلم فيها مسؤوليات عدة منها رئاسة شعبة زراعة كميت وعلي الشرقي وقسم الانتاج النباتي وكان المهنـــدس المشرف على البرنامج الوطني للبحوث مع منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة.

السيرة السياسية بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣:

١. عمل منسقا بين الهيئة المشرفة على ادارة محافظة ميسان وبين السلطة عام ٢٠٠٣.
٢. قائممقام مدينة العمارة لعام ٢٠٠٤.
٣. عضو مجلس محافظة ميسان ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩.
٤. عضو مجلس محافظة ميسان للمرة الثانية.
٥. محافظ ميسان لعام ٢٠٠٩.
٦. وزير حقوق الانسان فـــي ٢٢-١٢-٢٠١٠.
٧. رئيس الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة وكالة ٢٠١١ ولغاية تشرين الاول ٢٠١٢.
٨. وزير الزراعة وكالة خلال عام ٢٠١٣.
٩. رئيس مؤسسة السجناء السياسيين وكالة لعام ٢٠١٤ حتى بداية شهر كانون الثاني ٢٠١٥.
١٠. وزير الهجرة والمهجرين وكالة لعام ٢٠١٤.
١١. شارك في انتخابات البرلمان عام ٢٠١٤ في محافظة بغداد لأول مرة ضمن قائمة دولة القانون عن حزب الدعوة تنظيم العراق وفاز بمقعد عن بغداد واحتل التسلسل الرابع في عدد الأصوات ضمن القائمة.
١٢. وزير العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ ٨-٩-٢٠١٤ ولحد الآن.
١٣. وزير المالية وكالة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ (لمدة محدودة).
١٤. رئيس هيئة رعاية الطفولة في العراق.
١٥. رئيس لجنة تنفيذ القرار رقم ٣.
١٦. رئيس هيئة الحماية الاجتماعية ٢٠١٤ ولحد الآن.
١٧. وزير التجارة وكالة منذ شهر تشرين الاول عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٦/٤/٢٨.
١٨. وزير الصناعة وكالة بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٤.
١٩. انتخب عضوا في مجلس ادارة منظمة العمل الدولية لثلاث سنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ وعضوية لجنة الحريات النقابية لاول مرة في تاريخ الوزارة.
٢٠. انتخب رئيسا لمجلس ادارة منظمة العمل العربية بالاجماع في القاهرة لمدة عامين ٢٠١٧-٢٠١٨.

الاتحاد الوطني يرحب بترشيح السوداني لمنصب رئيس الوزراء

هذا ورحب المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، بترشيح الاطار التنسيقي لمحمد شياع السوداني لمنصب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي.

وقال المكتب السياسي في بيان:

نبارك للاخوة في الاطار التنسيقي، ترشيح السيد محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء في الحكومة القادمة، حيث اتخذوا بذلك قرارا مهما لتفعيل العملية السياسية في البلد.

نأمل أن تساهم هذه الخطوة في التسريع بعملية استكمال الاجراءات الدستورية والقانونية لتشكيل الحكومة

الجديدة.

الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ يرحب بهذا القرار، فإنه يجدد التأكيد على تعزيز التنسيق والاستمرار بالعلاقات الوطنية، من أجل إنجاح عملية الاصلاح وتشكيل حكومة وطنية خدمية، تؤدي الى استتباب الأمن والاستقرار وتقوية دعائم الحكم الرشيد، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، وحماية الحقوق القومية والدستورية لشعب كردستان والعراق، وتعميق روح الوئام والسلم بين القوميات والمكونات كافة.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني
٢٠٢٢/٧/٢٥

«الأجواء ايجابية داخل البيت الكردي»

وقالت النائبة عن الاتحاد الوطني سوزان منصور، لـ السومرية نيوز، إن «الوطني الكردستاني واثق من اختيارات الإطار التنسيقي في ما يخص رئاسة الوزراء، كما أنهم واثقون من مرشحنا لرئاسة الجمهورية وهو برهم صالح».وشددت على تمسك حزبها بـ«برهم صالح لمنصب رئاسة الجمهورية»، مؤكدة في الوقت ذاته «عدم صحة الأنباء المتداولة عن ترشيح عبداللطيف رشيد للرئاسة».

وبينت منصور، أن «المفاوضات بين الحزبين الكرديين (الاتحاد والديمقراطي) ايجابية»، لافتة إلى أن «الخلافات ستنتهي وهذا الأسبوع سيكون حاسماً».

«الأسبوع المقبل نشهد حراكاً غير مسبوق»

من جانبه كشف نائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني، الاثنين، عن الموعد الأخير لترشيح شخصية لرئاسة الجمهورية.

وقال النائب كاروان يار ويس في تصريح للإعلام الكردي إن "العراق سيخطو نهاية الأسبوع الحالي أو بداية الأسبوع المقبل نحو مرحلة جديدة"، مبيناً أن "العملية السياسية ستشهد حراكاً كبيراً، وسننتهي من ترشيح شخصية لرئاسة الجمهورية".

طريقان أمام الديمقراطي

وقال عضو الاتحاد الوطني كاروان أنور، في تصريح للقناة الرسمية، إنه «لحد الآن لم يحدد مرشح لرئاسة الجمهورية»، مبيناً أن «الاتحاد الوطني مصر على قراره بشأن ترشيح برهم صالح لرئاسة الجمهورية».

وأضاف أنور، أن «التسريبات التي تشير الى الاتفاق على مرشح تسوية عارية عن الصحة»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد أي مرشح تسوية بين الحزبين حتى الآن». وتابع، أن «وفد الاتحاد الكردستاني برئاسة بافل طالباني زار بغداد الاسبوع الماضي والتقى بزعماء الكتل وتم الاتفاق على مرشح الاتحاد»، موضحا أن «حسم مرشحنا لرئاسة الجمهورية محسوم سياسيا وحزبيا بالاتفاق مع الكتل السياسية».

وأشار إلى أن «امام الحزب الديمقراطي طريقين إما الدخول بمرشحين أو قبوله بمرشح الاتحاد الوطني»، لافتاً إلى أنه «لم يحدد حتى الآن موعد عقد جلسة انتخاب رئاسة الجمهورية».

دولة القانون: ترشيح السوداني دليل على تماسك الاطار

بسم الله الرحمن الرحيم

يرحب ائتلاف دولة القانون باختيار قوى الاطار التنسيقي السيد محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة المقبلة.

ويعتبر الائتلاف أن الاجماع على اختيار المرشح لتشكيل الحكومة يعطي دليلا على تماسك الاطار وقياداته والتزامهم بالعهود التي قطعوها امام الشعب العراقي.

ويشيد ائتلاف دولة القانون بالنجاحات حقّقها قادة الاطار التنسيقي في مواجهة التحديات السابقة وإصراراهم على حماية حق المكون الاجتماعي الأكبر.

ويرى ائتلاف دولة القانون ان الاطار نجح في تجاوز المرحلة الاولى من عملية تشكيل الحكومة الجديدة، وزف بشرى سارة للشعب العراقي ليؤكد لهم ان الاطار اهل لتحمل المسؤولية وانه يتبنّى الانفتاح على كل القوى السياسية الوطنية وحشد كل الطاقات والكفاءات

ليكون لكل الشعب العراقي ومع كل القوى والقوائم والمستقلين والشباب والعشائر في تصميم مسيرة حفظ الدولة وهيبتها وبذل الجهد لتوفير الخدمات ومعالجة الخلل فيما ينبغي تقديمه للمواطنين،

في ظل التوجيهات الحكيمة لمرجعيتنا الدينية العليا التي نعتبرها ربّان هذه السفينة والتي قادتها في المنعطفات الخطيرة لتشكيل حكومة الخدمة الوطنية التي ينتظرها المواطن بفارغ الصبر.

وبهذا المناسبة ندعو الاخوة شركاء المعارضة والعمل ضد الدكتاتورية البعثية في الحزبين الكرديين الحليفين الى الاسراع بالاتفاق على تسمية مرشحهما لرئاسة الجمهورية لتنطلق المسيرة من الموقعين السياديين المتكاملين اللذين يشكلان جناحي السلطة التنفيذية.

وفق الله الجميع لتحقيق ما عاهدوا عليه شعبهم الذي انتخبهم للمهام الجسام.

ليبقى العراق شامخا بشعبه الابي وتأريخه الحافل.

ولتبقى رايته خفاقة بالعز والمنعة.

ائتلاف دولة القانون

٢٥/ تموز/ ٢٠٢٢

الفياض: نتوسم فيه أن يكون مصلحاً

وعلّق رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، الاثنين، بشأن ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئاسة الوزراء.

وقال الفياض في تغريدة على «تويتر»: «إجماع الاطار على اختيار الصالح محمد شياع السوداني نتوسم فيه ان يكون مصلحا». وأضاف، أنه «وبتفاعل الجميع نستطيع ان ننفذ مشروع البناء وخدمة المواطن وتصحيح المسار».

العزم: الخيار الأمثل

كما أعلن تحالف العزم، الاثنين، موقفه من ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء من قبل الإطار التنسيقي.

وذكر بيان للتحالف، أنه «تابع القرار الذي اتخذته قوى الإطار التنسيقي باختيار محمد شياع السوداني لمهمة تشكيل

الحكومة الجديدة، وإذ يعبر تحالف العزم عن دعمه وتأييده لهذا الترشيح فإنه يجد في شخصية السوداني المتزنة والوطنية والنزيهة الخيار الأمثل لهذه المرحلة الصعبة والحساسة من تاريخ الوطن».

وتابع، «يجدد تحالف العزم التزامه بالخيارات الوطنية التي تراعي ظروف المرحلة وتعمل على تحقيق مطالب الشعب العراقي في الحرية والسيادة والعيش الكريم وتقديم الخدمات ومراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها المناطق المحررة وضمان التوازن والشراكة الحقيقية»، مضيفا «خالص التمنيات للأخ شياع بالنجاح والموفقية في مهمته القادمة وحفظ الله الوطن والشعب».

الخزعلي: نتوسم فيه الخير

وعلّق الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي الاثنين، بشأن ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئاسة الوزراء. وقال الخزعلي في بيان «شخص رئيس الوزراء مهم والاخ محمد شياع السوداني نتوسم فيه الخير ولكن الاهم اننا اتفقنا بالاجماع وننتظر ان يتفق الاخرون..».

وكشف الأمين العام لعصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، كواليس مفاوضات اختيار محمد شياع السوداني، مرشحاً لرئاسة الوزراء. وقال الخزعلي خلال مشاركته في غرفة صوتية، عبر «تويتر»، إن «قيادات الخط الأول تنازلت عن ترشحها لهذا المنصب، مثل السيد المالكي، وهادي العامري، وفالح الفياض، وحيدر العبادي، بهدف فسح المجال أمام الخط الثاني، لتولي المسؤولية».

وأضاف الخزعلي، أن «السيد هادي العامري، ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث سحب مرشح منظمة بدر قاسم الأعرجي، لتقليل مساحة الاختلاف». وتابع، «حتى ليلة (الأحد)، كان هناك اختلاف بين القادة حول المرشح للمنصب، لكن الحمد لله بذلت جهود مركزة، من أجل تقليل مساحات الاختلاف، وكانت هناك جهود مميزة للسيد عمار الحكيم».

وأشار إلى أن «المناقشات لم تستغرق وقتاً طويلاً، وأستطيع أن أقول أنها كانت أقل من نصف ساعة، عندما بدأ النقاش، حيث بقي ثلاثة مرشحين، بقوا، وبدأ الكلام عندما ذكر أحد الأخوة اسم الزهراء (سلام الله عليها)، وقلنا ان شاء الله ببركة الزهراء يحصل هذا الاتفاق». ولفت إلى أن «السوداني هو مرشح الإطار بالإجماع، وليس مرشح كتلة أو حزب داخل الإطار».

وبشأن موقف التيار الصدري، قال الخزعلي، إن «بعض الأخوة حاول الاتصال لاستشفاف الموقف، وكانت الإجابة، بأننا (الصدريين) غير معنيين بهذا الاتفاق، لا سلباً ولا إيجاباً».

حيدر الملا: سبعة مفاهيم في هذا الترشيح

بدوره علّق السياسي والنائب السابق، حيدر الملا الاثنين، بشأن ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئاسة الوزراء.

وقال الملا، في تغريدة على «تويتر»: «اختيار السوداني لتشكيل الحكومة القادمة انتصار للمفاهيم الآتية:

- جيل الشباب.
- عراقيي الداخل.
- منهج الخدمة المجتمعية المباشرة.

- النزاهة في الاداء.
- غلبة القرار الداخلي على القرار الخارجي.
- عناصر لاول مرة تجتمع بمكلف لرئاسة الحكومة.
- نتمنى له الموفقية والنجاح.

باحث في كارنيغي: عقبتان تنتظران السوداني

وتوقع الباحث والمحلل السياسي حارث حسن، الاثنين، وجود عقبتين تواجهان محمد شياع السوداني، وذلك بُعيد إعلان ترشيحه لرئاسة الوزراء من قبل الإطار التنسيقي. وقال حسن في تدوينة، إن «الإطار التنسيقي في العراق اختار محمد شياع السوداني كمرشح له لرئاسة الوزراء، وهناك أمران يجب مراقبتهما: رد الفعل المحتمل للصدر وقدرة السوداني على إقناع الآخرين – الصدر بالدرجة الأولى – بأنه لم يعد رجل المالكي».

محللون: السوداني أمامه مهمة كبيرة

الى ذلك، أكد محللون سياسيون ضرورة توحيد مواقف القوى السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة، مشددين على ان ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء سيواجه أزمات كبيرة على عاتقه حلها.

وقال الباحث في الشأن السياسي عمر الناصر في حديث لـ PUKmedia، الاثنين، «حسب تصوري اذا لم تستطع القوى السياسية توحيد المواقف الداخلية لتشكيل الحكومة فمن الطبيعي جداً تكون نتيجة الاجتماعات الاخرى غير مؤثرة بشكل كبير.

ويرى الناصر انه في هذه الحالة فإن ترشيح السوداني بمثابة خطوة غير مدروسة وفق المعطيات الحالية.

من جانبه أكد المحلل السياسي رياض الوحيلي ان امام السوداني ملفات وازمات كثيرة لم تجد الحكومة الحالية حلولا لها.

وقال الوحيلي في حديث لـ PUKmedia، انه «بعد مباحثات مكثفة عقدت داخل الاطار التنسيقي وتم تشكيل لجنة مخصصة لاختيار المرشح لرئاسة مجلس الوزراء وكان على عاتقها مطابقة البرنامج الحكومي والشخصية المناسبة لتنفيذ البرنامج وقع الاختيار على محمد شياع السوداني.

وأضاف الوحيلي ان المهمة امام السوداني كبيرة ووفق الملفات الكثيرة الموجودة والازمات التي لم تجد الحكومة الحالية الحلول لها مثل خفض سعر العملة الوطنية امام الدولار الامريكي وارتفاع الاسعار وحتى التدخلات التركية، مشددا على ان هذه الملفات ستقع على عاتق الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء المقبل محمد شياع السوداني لإيجاد الحلول المناسبة لها.

وتابع الوحيلي ان السوداني ربما يحصل على الاجماع لان هناك اتفاق بين الاطار التنسيقي والاتحاد الوطني وباقي حلفاء الإطار التنسيقي، ونأمل في الأيام المقبلة ان يتم الاتفاق على مرشح رئيس الجمهورية لتمضي العملية السياسية بشكل صحيح في قادم الأيام.

الديمقراطي: نحتاج مفاوضات إضافية مع الاتحاد الوطني

وقد حدد الحزب الديمقراطي الكردستاني شروطه للتصويت على مرشح منصب رئاسة الوزراء، فيما أكد الحاجة إلى مفاوضات إضافية مع الاتحاد الوطني لحسم ملف منصب رئاسة الجمهورية.

وقال النائب عن الحزب جيايي تيمور، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «المفاوضات مع الاتحاد الوطني لم تفض إلى نتيجة بين الطرفين حتى الآن، وفي الأسبوع الماضي كانت هنالك جولتين من المباحثات وقد ذهب الوفد المفاوض للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة فؤاد حسين، والتقى رئيس الاتحاد بافل طالباني، وقيادات الوطني الكردستاني».

وأضاف تيمور، أن «رئيس الاتحاد الوطني أجرى بعدها بيومين، زيارة إلى رئيس الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني، وجرت مفاوضات مستفيضة لكن لم تكن هناك مخرجات يمكن الاعتماد عليها».

وتابع: «من الواضح أننا نحتاج لمفاوضات إضافية ستحدد فيما لو سنذهب بمرشح كل حزب أو نتفق على مرشح واحد يمثل الكرد لهذا المنصب»، مشيراً إلى أنه «في عام ٢٠١٨ تم اختيار برهم صالح من قبل مجلس النواب، ونحن نتقبل أي مرشح كون الديمقراطية تمثل رأي الشعب».

ولفت تيمور، إلى أن «هناك شروطاً للحزب الديمقراطي أولها التوافق والمشاركة، فضلاً عن الشخص الذي يتبوأ منصب رئيس مجلس الوزراء»، موضحا ان «هناك شروطاً لأي رئيس وزراء ناجح، وهي تصفير المشاكل بين الإقليم والحكومة الاتحادية، ومحاربة الفساد وتقديم الفاسدين للقضاء، وحصر السلاح بيد القوات الأمنية، وضمان عدم تدخل الآخرين بالشأن العراقي».

الأعرجي يعتذر عن ترشيحه لرئاسة الوزراء

وكان مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، قد أعلن اعتذاره عن قبول ترشيحه لمنصب رئاسة الوزراء.

وقال الأعرجي في بيان: أنه «منذ ٩ اشهر والعملية السياسية تشهد انسداداً أضر بمصالح الشعب والوطن، وايماناً مني بأن الوطن يستحق التضحية لذا اشكر لجنة الاطار الموقرة التي رشحت اسمي لمنصب رئاسة الوزراء».

وتابع «وهنا أعلن اعتذاري عن قبول الترشيح مقدماً اسمى ايات الشكر والتقدير لكل ابناء الشعب العراقي والنواب والكتل السياسية التي اعلنت دعمها لنا ونأمل من الاخوة في الاطار ان يحسموا خياراتهم لما فيه مصلحة العباد والبلاد.»

نائب مستقل: من حقنا تسلم منصب النائب الأول لرئيس البرلمان

من جهة أخرى، اعتبر النائب المستقل حسين السعبري، الاثنين، أن منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب من أحقية "المستقلين" بعد أن أصبح شاغراً إثر انسحاب الصدريين من البرلمان والعملية السياسية، في حين توقع أن يشهد الايام المتبقية من الأسبوع الحالي عقد جلسة تمرير رئيسي الجمهورية والوزراء.

وقال السعبري في تصريح إنه "من المفترض أن يكون منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب من استحقاق الأعضاء المستقلين لأنهم في جبهة المعارضة وغير مشاركين في الحكومة"، مبيناً أن ذلك "يجعل معارضتهم حقيقية مُمَكّنة". وأشار إلى أن "المعطيات تفيد بذهاب هذا المنصب للإطار التنسيقي أو النواب المستقلين القريبين منهم".

ورجح السعبري أن "تعقد جلسة مجلس النواب القادمة في غضون اليومين القادمين، إذ ستشهد تمرير رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء".

تأكيدات على ضرورة تفعيل مؤسسة الادعاء العام في اقليم كردستان

استقبلت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان الإثنين، الحاكم كاوه فتحي معصوم رئيس الادعاء العام في إقليم كردستان، والوفد المرافق له.

وخلال لقاء، تم بحث العديد من القضايا القانونية المهمة والحساسة التي تخص المؤسسات الدستورية والقانونية لإقليم كردستان، ولاسيما القوانين المهمة المتعلقة بحماية الحقوق العامة.

من جانبها، قالت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان: أن «الادعاء العام واحدة من المؤسسات المهمة لإقليم كردستان، ولها أثر فاعل في حماية الحقوق العامة والثروة والأموال العامة».

وأضافت: «لكي تكون مؤسسة الادعاء العام مؤثرة، وتقوم بدورها التام، لا بد من أن تكون لها قانونها المستقل الخاص بها، لبيان دورها الفاعل في المهام الموكلة إليها، في القوانين النافذة»

واشارت الى انه «يوجد مقترحان قانونيان للادعاء العام، وجههما البرلمان لمجلس القضاء وحكومة إقليم كردستان، بغية الأخذ بآرائهم و ملاحظاتهم بصددها، ولكن تم ردهما من قبل المؤسستين»

وفي جانب آخر من حديثها، أكدت رئيسة برلمان كردستان بأن تمكين الادعاء العام يعني تمكين المؤسسات الأخرى لإقليم كردستان في مواجهة الفساد وخرق القوانين.

من جهته طالب الحاكم كاوه فتحي معصوم رئيس الادعاء العام في إقليم كردستان والوفد المرافق له، برلمان كردستان بالتعاون، من خلال إرسال وجهات نظرهم، لإغناء مشروع القانون الذي قدموه لرئاسة البرلمان، وله اتصال مباشر بالحقوق العامة للمواطنين، كما طالبوا في الوقت نفسه، بدعم البرلمان في تطبيق سلطات الادعاء العام، لأجل المصلحة العامة للمواطنين،، ومراقبة أحقية القرارات.

اجتماع بشأن تعديل قانون مناهضة العنف الاسري

من جهة أخرى، أشرفت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان الأحد، على اجتماع موسع، ضم عدداً من المحامين المستشارين وممثلات عن المنظمات النسوية، وذلك بحضور لنجة دزيي رئيسة لجنة الدفاع عن حقوق المرأة في برلمان كردستان، وعدد من أعضاء اللجنة، والمستشارين القانونيين لبرلمان كردستان.

الاجتماع خصص، لتعديل القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، قانون مناهضة العنف الأسرى في إقليم كردستان، اذ أجريت مناقشات مستفيضة حول مسودة التقرير الأولي لمقترح قانون العنف ضد المرأة والأسرة، ومواد القانون وفقراته، ولاسيما المواد التي تعرقل عمل المحاكم أثناء تنفيذها.وأعلنت رئيسة برلمان كردستان: بأن القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، واحد من القوانين الجيدة، ومحط فخر للبرلمان في وقته، وان التجارب أثبتت بأن أيّ قانون يشرع سيكون مناسبا وناجحا وبعد فترة محدد يحتاج إلى تغيير وتعديل،آملة أن نتمكن، بعد سلسلة اجتماعات مع الجهات المختصة، وأغلب المنظمات النسوية، والمحامين، والمختصين، والناشطين المدنيين، من معالجة اغلب القصور الموجود في القانون النافذ، بصورة تسهل على الجهات المعنية حسم الملفات التي تكون بين أيديهم.

الاتحاد الوطني يساند فرض الحظر الجوي في غربي كردستان

استقبل ستران عبدالله عضو المكتب السياسي، مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاحد، وفد حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا (PYD)، الذي ترأسه الدكتور جاويدان كمال وعضوية الدكتور نيكولا اشرف ونوزاد صالح عن جبهة التضامن مع غرب كردستان.

في مستهل اللقاء، اوضح الوفد اهداف زيارته، التي تمثلت بجمع تواقيع ٣٣ حزبا سياسيا لتثبيت منطقة حظر الطيران بغربي كردستان، وتفادي مخاطر اجتياح عسكري تركي، من خلال توسيع الدعم واللقاء مع القوى والاطراف السياسية في اقليم كردستان.

من جانبه، أكد ستران عبدالله، أهمية تثبيت منطقة حظر الطيران بغربي كردستان، واصفا الخطوة بالمهمة والمدنية والديمقراطية، مؤكدا أن للاتحاد الوطني الكردستاني موقفا ثابتا في دعم نضال شعبنا بغربي كردستان كواجب ديمقراطي وقومي مشترك. وأكد أن دور الاعلام الوطني الديمقراطي يتمثل بتغطية هذه الحملة المدنية عبر هاشتاك فرض الحظر الجوي بغربي كردستان.

PUKmedia

مجلس الأمن يدين هجوم دهوك وبلاسخارت تدلي بإفادة حول الاعتداء

*المرصد-فريق الرصد والمتابعة

أدان مجلس الأمن الدولي الهجوم على محافظة دهوك، مؤكداً دعمه السلطات العراقية في التحقيقات بشأن الهجوم.

وجاء في بيان للمجلس الإثنين «تجديد دعمه لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه».

فيما أكّد دعمه أيضاً للسلطات العراقية في التحقيقات بشأن الهجوم، حاثّاً «جميع دول الأعضاء على التعاون مع الحكومة العراقية لدعم التحقيقات».

ومساء الاثنين، توجّه وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى نيويورك، للمشاركة في جلسة مجلس الامن المقررة الثلاثاء.

وفي الـ(٢٣ تموز ٢٠٢٢)، حدد مجلس الامن الدولي عقد جلسة «طارئة»، يوم غد الثلاثاء، بخصوص «الاعتداءات التركية» على الاراضي العراقية.

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الإثنين، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخارت.

وفي مستهل اللقاء، أكد رئيس مجلس الوزراء على مضي العراق بمفاتحة مجلس الأمن الدولي بشأن الاعتداء التركي الأخير الذي أدى إلى استشهاد عدد من المواطنين الأبرياء في محافظة دهوك، ودعوته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاستماع لوجهة النظر العراقية بهذا الخصوص؛ بالنحو الذي يعزز سيادة العراق على أراضيه ويحمي مواطنيه.

وقد أشارت بلاسخارت إلى أنها ستدلي بإفادة بهذا الشأن في جلسة لمجلس الأمن الدولي تقرر لهذا الشأن.

وشهد اللقاء أيضاً البحث في ملفات التعاون بين العراق وبعثة الأمم المتحدة في المجالات المختلفة الأخرى، ولاسيما ما يتعلق بخطوات غلق ملف النازحين ودعم المناطق المحررة.

كتلة الاتحاد الوطني ومستشار الأمم المتحدة يبحثان الاعتداءات التركية

من جهتها بحثت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب يوم الاثنين، مع المستشار السياسي لمنظمة الامم المتحدة، الاعتداءات التركية على الأراضي العراقية.

وذكرت الكتلة في بيان، ان المستشار السياسي لمنظمة الامم المتحدة زار كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان في استقباله هريم كمال آغا رئيس الكتلة وعدد آخر من اعضاء الكتلة.

واضافت: ان الاجتماع بحث مسألة تشكيل الحكومة والاعتداءات التركية على الأراضي العراقية، موضحة، أن المستشار السياسي أعلن عن دعم المنظمة لتشكيل الحكومة بأسرع وقت.

أول تعليق لأردوغان على هجوم دهوك

هذا وأعلن رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، في أول تعليق له على الهجوم الذي استهدف زاخو، بأن «هذا النوع من الأعمال مشابه لما يفعله PKK، وقد نفذ مثل هذه الأعمال سابقاً بهدف تخريب العلاقات الجيدة بين تركيا والعراق»، داعياً بعض المسؤولين العراقيين إلى توخي الدقة عند الحديث عن تركيا وذكر اسمها.

وأضاف خلال حديث أدلى به لقناة TRT، أن «بعض المسؤولين أدلوا بتصريحات غير مناسبة، وفي الوقت نفسه أرحب بتصريحات أصدقائنا حول الحدث».

الرئيس التركي قد التعازي والمواساة لذوي الضحايا، مؤكداً أن الهجوم «عمل قام به PKK»، قائلاً بأن هجوم دهوك «أظهر وجه حزب العمال الكردستاني الارهابي الحقيقي».

وبشأن الهجمات التي تنفذها المخابرات التركية بالطائرات المسيرة في سوريا والعراق، شدد رجب طيب أردوغان، على أنها «مستمرة بشكل ناجح، وسنضرب أهدافنا أينما نعثر عليها، وهذه العمليات سوف تستمر».

وأعرب الرئيس التركي عن قلقه إزاء عدم مشاركة العراق في ألعاب التضامن الاسلامي التي جرت في مدينة قونيا، مشيراً إلى أن ألعراق لا يجب أن يتخذ خطوات من هذا القبيل، وأن تركيا ترغب في مشاركة العراق في هذه النشاطات والألعاب.

وزير الدفاع: تركيا مسؤولة عن مقتل المدنيين وحق الضحايا لن يضيع مهما كلف الثمن

بدوره أكد وزير الدفاع جمعة عناد، ان تركيا مسؤولة عن مقتل المدنيين في دهوك وأن حق ضحايا القصف التركي لن يضيع مهما كلف الثمن.

وقال وزير الدفاع في حديث لقناة العربية الحدث: فوجئنا بالقصف التركي ولم ينسقوا معنا وان تركيا استغلت الحرب على داعش للتوغل داخل العراق.. وحزب العمال الكردستاني استغل الظروف وتوغل في العمق العراقي.

وأضاف وزير الدفاع : أن أنقرة «لم تتجاوب» مع دعوات بغداد لسحب قواتها من معسكر زليكان، مؤكداً أن «هناك

قوة تركية بحجم لواء متوغلة بعمق ٢٠ كلم شمالي العراق».

واشار جمعة عناد الى ان القصف التركي الاخير على دهوك الاسبوع الماضي والذي أوقع قتلى وجرحى بين المدنيين استخدم فيه الجيش التركي مدافع ثقيلة من عيار ١٥٥ ملم.

واعتبر وزير الدفاع أن «تركيا دولة جارة وصديقة لكنها تمادت كثيرا في المقابل رأى عناد أيضاً أن «حزب العمال الكردستاني استغل الظروف وتوغل في العمق» العراقي. وقال : «اقترحنا على تركيا إنشاء مراكز تنسيق في ديار بكر والموصل الا اننا فوجئنا بالقصف التركي حيث لم ينسق الأتراك معنا».

واشار وزير الدفاع، الى ان أي قرار بإغلاق الحدود وقطع العلاقات سيقع الضرر بالبلدين الجارين.

المتحدث باسم القوات المسلحة: جاهزون للدفاع عن سيادتنا.. وعلى تركيا احترامها

من جهته أكد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، اللواء يحيى رسول، في تصريحات لقناة «الحرة» استمرار التحقيقات فيما يتعلق بـ»فاجعة» استهداف منتجع سياحي في محافظة دهوك، مؤكدا جاهزية القوات للدفاع عن سيادة البلاد، أمام أي اعتداء او تهديدات خارجية، مطالبا تركيا باحترام سيادة الأراضي العراقية.

وقال رسول في مقابلة مع قناة (الحرة)، إن وفدا من القوات المسلحة ووزارة الخارجية العراقية زار مكان الحادث منذ اللحظات الأولى للفاجعة، مضيفا أن «هناك تحقيقا بهذا الموضوع يجرى حاليا». وأوضح: «نحن بالتأكيد كعسكر نمتلك خبرات للقيام بهذا التحقيق، بعضنا يعمل في المؤسسة العسكرية منذ ٣٥ عاما»، مشيرا إلى أن «نقاطا معينة في التحقيق تعرض على القائد العام للقوات المسلحة، ويبقى القرار لدى القيادة العسكرية لاتخاذ ما تراه مناسبا».

وقال رسول: «بالنسبة لموضوع مجلس الأمن، لا أعلم تفاصيل بشأن من سيشارك في هذه الجلسة، وماذا سيحدث، لكن هذا عمل تابع لوزارة الخارجية التي أُثني على جهودها». وأضاف أنه «كانت هناك الكثير من الخروقات التي أبلغت وزارة الخارجية العراقية بها الأمم المتحدة بما يخص القصف التركي». وقال: «أعتقد أنه على تركيا أن تحترم السيادة العراقية كما نحترم سيادة الأراضي التركية».

منظمة «CPT» الأمريكية: لدى تركيا ٦٤ مقرا وقاعدة عسكرية في اقليم كردستان

في الأثناء، أعلن فريق كردستان العراق التابع لمنظمة «CPT» الأمريكية، ان لدى تركيا ٥٥ مقرا و٩ قواعد عسكرية على اراضي اقليم كردستان، وتتواجد بأعماق مختلفة في محافظتي اربيل ودهوك، مضيفا ان ان غالبية تلك المقرات والقواعد العسكرية تتواجد في محافظة دهوك.

وذكر الفريق التابع للمنظمة الأمريكية، ان ١٣٨ مدنيا لقوا حتفهم، حتى الان، جراء المواجهات بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK)، ٧٨ شخصا منهم في محافظة دهوك. فيما أصيب نحو ٢٠٤ أشخاص بتلك العمليات ١٠٢ منهم في نفس المحافظة.

وقال عضو فريق كردستان العراق التابع لمنظمة «CPT»، كامران عثمان، لشبكة روداو الإعلامية حول القتال الدائر بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني في اقليم كردستان،ان «تركيا نفذت منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى

اليوم ١٨ عملية عسكرية في اعماق اقليم كردستان، كما قامت بعدة عمليات صغرى فيما بين تلك العمليات المذكورة»، لافتا الى انه «حسب احصائياتنا التي سجلت بالتفاصيل الاسماء والاعمار واماكن وقوع العمليات، منذ آب ٢٠١٥ وحتى آخر عملية وقعت في ٢٠ تموز الجاري في قرية برخ بزاخو، استشهد ١٣٨ مدنياً جرّاء النزاع التركي مع حزب العمال الكردستاني، كما اصيب ٢٠٤ أشخاص ايضاً».

وحسب احصائيات المنظمة الأمريكية، توزع ضحايا العمليات التركية على اراضي اقليم كردستان بالشكل الآتي:

٧٨ شخصا في محافظة دهوك

٤١ شخصا في محافظة اربيل

٦ اشخاص في محافظة السليمانية

١٣ شخصا في قضاء سنجار

فيما يتعلق بتجاوز الحدود واختراق اراضي اقليم كردستان من قبل تركيا بحجة ملاحقة مقاتلي (PKK)، اوضح عثمان انه «في شهر مانون الاول ٢٠١٧ خلال تنفيذ عملياتها البرية في منطقة سيدكان التابعة لأربيل، دخلت تركيا بعمق ٣٥ الى ٤٠ كيلومترا الى سيدكان، بعدها دخلت بعمق ١٩ كيلومترا الى مناطق الزاب وآفاشين، وثبتت آخر مقراتها في ١٦ حزيران ٢٠٢٢ في جبل كورزارو، ثم توغلت منطقة حفتانين بعمق ١٥ كيلومترا وبرواري بالا بعمق ١٢ كيلومترا»، مردفا بأنها «نفذت القصف الاخير على قرية برخ، في ٢٠ تموز الجاري، من مقرها العسكري في خامتير التي تبعد من ٩ الى ١٠ كيلومترات عن الاراضي التركية، وثبتت فيها تركيا في حزيران ٢٠٢٢ قاعدتين عسكريتين».

ووفقا لاحصائيات المنظمة، فقد بلغ عدد المدنيين المصابين بالعمليات العسكرية التركية في اقليم كردستان ٢٠٤ اشخاص، كالآتي:

١٠٢ شخص في محافظة دهوك

٥١ شخصاً في محافظة اربيل

١٩ شخصا في السليمانية

٣٢ شخصا في قضاء سنجار

وذكر عثمان ان منظمته دعت عدة دول الى ايقاف دعمها العسكري لتركيا التي تتسبب بسقوط ضحايا ابرياء.

وقال بهذا الخصوص: «طلبنا من قنصليات عدة دول، منها المانيا، بريطانيا وكندا، التوقف عن دعم تركيا عسكريا، لان هجماتها تسببت بسقوط ضحايا مدنيين، وفي احدى زياراتنا الى القنتصلية الكندية عرضنا لهم قطعة من قذيفة هاون كندية استخدمتها تركيا».

واشار عثمان الى الاضرار البيئية التي توقعها العمليات التركية في اقليم كردستان، بقوله: «حتى الآن تم احراق مليون و٨٥٠ الف دونم من الغابات والاراضي الزراعية، واقعت الاضرار فيها».

وتتوزع المقرات والقواعد العسكرية التركية الموجودة في اقليم كردستان، في مناطق متفرقة، حيث يوجد في محافظة اربيل ١٤ مقرا عسكريا (١٢ مقرا في سيدكان و٢ آخرين في ميركسور)، في دهوك ٤١ مقرا عسكريا (٢٣ منها في مناطق شيلادزي - كاني ماسي - بامرني – وديرلوك، بينما تثبت ١٨ مقرا في قضاء زاخو).

اما القواعد العسكرية التي تبلغ تسع قواعد تركية على راضي اقليم كردستان، تتموضع ست منها في حفتانين بدهوك وثلاث في سيدكان باربيل.

الحشد يعتقل منفذي الاعتداء على المواطن من المكون الكاكائي

عقد في مدينة كركوك الأحد، إجتماع لبحث مشكلة عنصر البيشمركه من المكون الكاكائي الذي تعرض إلى إساءات واعتداء من قبل أفراد من الحشد الشعبي.

ويقول أحد وجهاء المكون وهو زياد كاكائي إن الاجتماع تم بمشاركة شخصيات ووجهاء المكون في مدن وقبضات كردستان ووفد عالي المستوى من الحشد الشعبي وممثل الجمهورية الاسلامية.

وأضاف: نحن الكاكئيون كمكون ندين بشدة الحادث والإساءة التي تعرض لها أحد أفراد البيشمركه من قبل قوة من الحشد الشعبي، مشيرا إلى أن وفد الحشد الشعبي أخبرهم أن ماقاله عنصر البيشمركه كان باطلا، وهناك منفلتون في أي مجموعة أو قوة.

وعن نتيجة الاجتماع قال كاكائي، إن الحشد الشعبي قرر القبض على المفرزة المعتدية واعتقال من صوّر عنصر البيشمركة. وتابع أن الحشد الشعبي قرر اعتقال منفذي هذا الاعتداء خلال يومين أو ثلاثة ومن ثم عقد اجتماع بين الكاكائيين والعشائر العربية لحسم المشكلة وحلها.

من جانبها أكدت وزارة البيشمركة، رفضها للإساءة لأحد منتسبيها في كركوك، داعيةً الأجهزة الأمنية إلى «تشكيل لجنة تحقيق فورية وتقديم المتهمين للعدالة لمنع تكرار مثل هذه الأعمال البشعة».

وقالت الوزارة في بيان: «في حادثة غير مرغوب بها، هاجمت مفرزة من الحشد الشعبي، على البيشمركة (أيمن عبدي جاسم) وهو أحد أفراد بيشمركة لواء المشاة التاسع التابع لوزارة البيشمركة».

وأضاف البيان: «قامت هذه المفرزة بإهانته بشكل قبيح جداً بعيداً عن كل الأعراف والقوانين، وقامت بأفعال غير لائقة بحقه».

وتعرض الضحية للاختطاف يوم السبت، من قبل الحشد الشعبي، بحسب ذويه، إثر شجار سابق مع صاحب عمله التركماني في طوزخورماتو، وقام الخاطفون بضربه وحلق شاربه وشعر رأسه.

شملت وزراء ونوابا ومحافظين

أوامر قبض وتحقيق مع مسؤولين كبار بتهم فساد

*ايلاف

أعلن في بغداد الاثنين، عن صدور ٤٠ أمر قبض وتحقيق مع مسؤولين كبار بينهم وزير ونواب ومحافظين ومدراء عامين سابقين وحاليين خلال الشهر الماضي وحده.

وقالت الهية العامة للنزاهة العراقية وهي مؤسسة شبه رسمية تخضع لمراقبة البرلمان ومكلفة بملاحقة قضايا الفساد، في بيان، أنَّ الجهات القضائيَّـة أصدرت ٤٠ أمر قبضٍ واستقدامٍ على خلفيَّة قضايا حققت فيها مُديريَّات ومكاتب تحقيق الهيئة في بغداد والمحافظات وأحالتها إلى القضاء.

وأشارت الى انَّ من بين تلك الأوامر التي صدرت بحق كبار المسؤولين من ذوي الدرجات العليا خلال شهر حزيران/ يونيو الماضي ٧ أوامر قبضٍ و٣٣ أمر استقدام للتحقيق. وأضافت إنَّ الأوامر الصادرة والمُنفَّذة تضمَّنت أوامر قبضٍ واستقدامٍ بحقِّ وزير أسبق و٣ من أعضاء مجلس النوَّاب حاليين وسابقين ووكيل وزيرٍ حالي.

كما شملت أوامر القبض والاستقدام خلال المُدَّة نفسها محافظينِ سابقينِ و٣ أسبقين و١٠ مديرين عامين حاليِّين و٩ سابقين و٣ أسبقين إضافة إلى ٣ من أعضاء مجلس محافظة سابقين.

تزوير أوامر بتعيين ٢٢٤ شخصاً

وعلى الصعيد نفسه قالت هيئة النزاهة انها نفذت الاسبوع الماضي عمليَّتي ضبطٍ لحالات تزويرٍ وسرقةٍ في مُحافظة صلاح الدين الغربية مُوضحة أنه تمَّ ضبط عددٍ من المُتَّهمين بينهم مسؤولٌ في ديوان المحافظة.

وأكّدت أنَّ فريق عمل مكتب تحقيق صلاح الدين تمكَّن، بعد القيام بأعمال التحري والمُتابعة من ضبط مدير إدارة الموارد البشريَّة في المُحافظة لقيامه بالاشتراك مع معاونه «الهارب» بتزوير أوامر إداريَّـةٍ بالتعيين لقاء مبالغ ماليَّةٍ.. مُشيرةً إلى تزوير أوامر بتعيين ٢٢٤ شخصاً وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٣١٥) لسنة ٢٠١٩.

وأضافت إنَّ الفريق نفَّذ عمليَّةً مُنفصلةً في مُستشفى صلاح الدين العام كشف خلالها عن حصول خروقاتٍ في المستشفى تمثَّلت باختفاء امبول من دواء (ترامادول) التي تمَّ تجهيزها لردهة العزل الخاصَّة بمرضى فايروس كورونا في عام ٢٠٢١ لافتةً إلى ضبط ٥ مُتَّهمين من المُوظَّفين العاملين في المُستشفى فضلاً عن أصل مُستندات التجهيز الخاصَّة بالدواء.

يشار الى أن هيئة النزاهة العراقية كانت قد أعلنت مطلع العام الحالي عن صدور أوامر قبضٍ واستقدامٍ خلال عام ٢٠٢١ بحقّ ٨٥ مسؤولاً كبيراً بينهم وزير حاليٌّ واستعادة ٢٦ مليون دولار من قضايا الكسب غير المشروع.

وأكدت صدور ٩٨ أمر قبضٍ واستقدامٍ بحقّ كبار المسؤولين من ذوي الدرجات العليا خلال ديسمبر ٢٠٢١ وحده منها ٢١ أمر قبضٍ و٧٧ أمر استقدام.

وأشارت الهيئة إلى أنَّ مجموع مبالغ الكسب غير المشروع الصادرة بشأنها أحكام قضائيَّة تضمَّنت ردَّ الكسب غير المشروع من الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمُدانين التي بلغت ٢٦ مليون و٢١٥ ألف دولار (مليار و٧١٦ مليون دينار عراقي).

مشروع قانون لم ينفذ

وكانت الرئاسة العراقية قد أعلنت منتصف العام الماضي عن مشروع قانون لـ «استرداد عائدات الفساد» كشف الرئيس العراقي برهم صالح عن تقديمه إلى البرلمان يشمل جميع مسؤولي الدولة الذين تسلموا المناصب العليا الأكثر عرضة للفساد منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن من درجة مدير عام فما فوق وتقوم الجهات المالية المختصة بإعداد قائمة موثّقة بشاغلي هذه المناصب خلال ١٧ سنة الماضية لكن أي إجراء عملي في هذا الإطار لم يتخذ بعد.

وسبق لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أن أعلن في ٣٠ آب/ أغسطس عام ٢٠٢٠ عن تشكيل لجنة عليا تختص بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية أحالت فعلاً العشرات من المسؤولين الى المحاكم بتهم فساد.

٣٦٠ مليار دولار

وفي العاشر من ايلول سبتمبرعام ٢٠٢١ كشفت اللجنة العراقية العليا لمكافحة الفساد عن أن حجم أموال الفساد المنهوبة والمهربة الى خارج البلاد منذ عام ٢٠٠٣ قد بلغ ٣٦٠ مليار دولار.

وكانت موجة من الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية قد انطلقت في العاصمة العراقية بغداد و ٩ محافظات أخرى في وسط وجنوب البلاد أواخر عام ٢٠١٩ للمطالبة بمحاربة الفساد وتوفير الخدمات وفرص العمل أوقعت حوالى ٦٠٠ قتيلاً من المتظاهرين و٢٠ ألفاً من الجرحى بينهم عناصر من قوات الأمن.

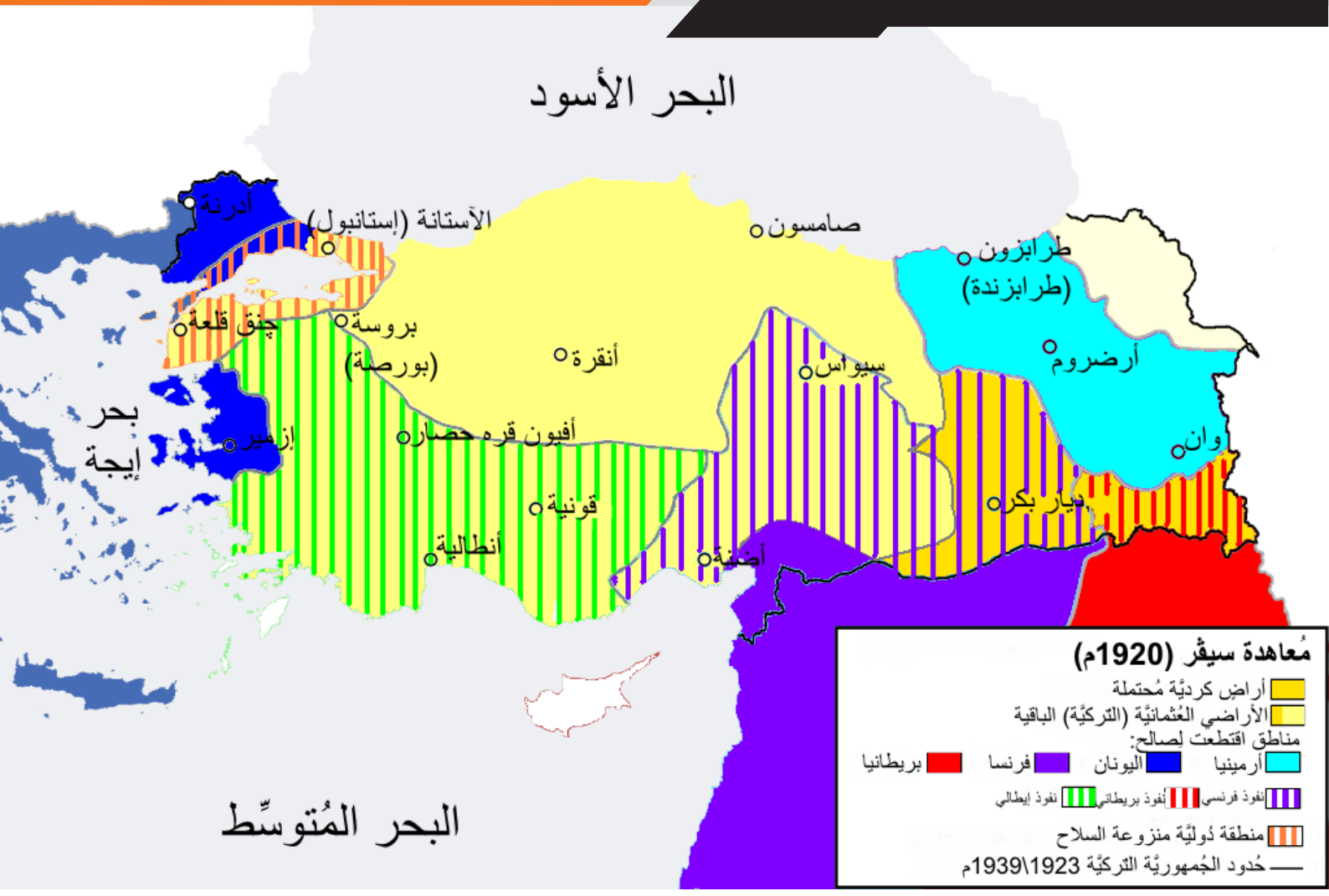

الباحث فارس عثمان :

الكرد بين سيفر و لوزان

*مدارات كردية

إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ واستسلامها في مودرس ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، دعت الصحف والجمعيات الكردية إلى استقلال كردستان، وتأسيس دولة كردية، وقد ساعد على ذلك استقلال

البلاد العربية بعد حركة « ثورة » الشريف حسين، ووعود الحلفاء خاصة بريطانيا التي طالبت: « بتحرير الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ووصول الضابط الإنكليزي نوئيل إلى كردستان، والاتصال بالزعماء ورؤساء العشائر الكردية. لمعرفة موقفهم من : العرض البريطاني « بفصل كردستان عن تركيا الذي كان يردد وبحماس: ((بأن على الكرد الاعتماد على وعود بريطانيا العظمى)) وقد عزز ذلك الدعوة لعقد مؤتمر للسلام ((مؤتمر الصلح)) لإعادة تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بشكل خاص.

مؤتمر الصلح:

انعقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية ، في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ واستمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠،وقد ساد المؤتمر جو من التنافس الاستعماري بين الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لتقسيم ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، وجاءت معظم قرارات المؤتمر لصالح كل من بريطانيا وفرنسا، وحاول الكرد تحقيق أمانيهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، من خلال هذا المؤتمر، معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها)).

الوفد الكردي في مؤتمر الصلح:

شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا[١]، الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل جمعية تعالي وترقي كردستان، وحزب استقلال الكرد، والجمعية الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي، لتمثيل الكرد في المؤتمر وضم الوفد فخري عادل بك، وعادل بك المارديني، وصالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، وغالب علي بك سكرتير شريف باشا، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى باريس للالتحاق بشريف باشا، إلا أن الإنكليز حالوا دون وصوله.

ولعب الوفد الكردي رغم صغر حجمه، دورا بارزا في المؤتمر، رغم العراقيل التي وضعت أمامه من قبل تركيا التي سعت لمنع مشاركة الكرد في المؤتمر، كذلك لم ترتاح بريطانيا وفرنسا، لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنها ارادت الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحها الخاصة .وقد أتصل شريف باشا بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر , لشرح القضية الكردية. خاصة ممثل بريطانيا وعرض عليه((وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني)).ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين أحدهما برئاسة اواديس اوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية

وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في ٢٩ ك ٢ عام ١٩١٩ من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل ((أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا و كردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الامبراطورية التركية فصلاً تاما))، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان، بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران .

موقف بريطانيا:

كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماماً بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، التي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا:

اهتمت فرنسا بكردستان، لأن السياسة الفرنسية كانت ترتكز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة « سوريا ولبنان ». وكان النفوذ الفرنسي واضحا في كردستان من خلال البعثات التبشيرية، والمدارس الفرنسية، والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة:

رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الدولة العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة ولسون . دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

وحاول وفد الدولة العثمانية التي استسلمت بموجب هدنة مودرس ١٩١٨ برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني منع مناقشة القضية الكردية، وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر

ولتفويت الفرصة على الوفد التركي نسق شريف باشا الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، واصدرا بيانا مشتركا كان له صدى إيجابي في المؤتمر، جاء فيه :

بيان مشترك

((...إننا بالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين)).“

التوقيع “

بوغوص نوبار رئيس الوفد الأرمني . شريف باشا رئيس الوفد الكردي

وجهة النظر الكردية:

ورداً على تقسم كردستان أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في ٢٢ آذار من عام ١٩١٩ وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي إلى مؤتمر باريس، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في ١٤ صفحة.وتضمنت ((المطالب المشروعة للأمة الكردية))،

وطالب بتأسيس دولة كردية مستقلة، وفق مبادئ ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها))، وفي المذكرة معلومات عن الكرد ومناطق سكناهم، ووضعهم، ونضالهم، ومطاليبهم. وعلاقتهم مع الأرمن. مرفقة بخارطة لكردستان ضمت كردستان تركيا، و جزءً كبيرا من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في ١آذار ١٩٢٠، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية. بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة « كردستان .

وردا على موقف رئيس الوفد التركي الداماد فريد باشا الذي حاول الإيقاع بين الكرد والأرمن، والحديث عن الخلافات الكبيرة بين الأرمن والكرد، والدعوة إلى الحفاظ على الممتلكات العثمانية في قارة آسيا ضمن حدود الدولة التركية، وعلى الروابط والعلاقات الأخوية بين كافة المكونات والقوميات وخاصة الدين الإسلامي.

وجه رئيس الوفد الكردي ورئيس الوفد الأرمني الموحد رسالة مشتركة إلى رئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو بوصفه رئيساً لمؤتمر الصلح تضمنت:

باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩سيادة الرئيس

يسعدنا أن نسلمكم طياً نسخة من كتاب معنون إلى مؤتمر السلام الموقع من قبلنا ممثلي الوفد الأرمني الموحد والوفد الكردي في مؤتمر السلام .

إن سيادتكم يرى أنه على النقيض من تأكيدات خصومنا الذين يزعمون أن الأرمن والكرد لا يستطيعون العيش بسلام، فإننا عقدنا اتفاق صلح، على ضوء تحقيق أهدافنا القومية التي هي مقياس للمستقبل، فنرجو قبول .. مع احترامنا الفائق " التوقيع ".

رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام ..شريف باشا

رئيس الوفد الوطني الأرمني ..بوغوص نوبار

نص الاتفاق:

الوفد الكـردي الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريسالوفد الأرمني الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩

سيادة الرئيس:

نحن الموقعين أدناه، الممثلين للشعبين الأرمني والكردي، لنا الشرف أن نبلغ مؤتمر السلام، فشعبانا لهما نفس المصالح، ويرميان إلى نفس الأهداف، ويدركان حريتهما واستقلالهما وبالأخص للأرمن وانعتاقهم من السيطرة القاسية للحكومة العثمانية، أي تحررهم من نير الاتحاد والترقي. ونحن موحدون جميعاً في الطلب من مؤتمر

السلام أن يقرر استناداً على قاعدة مبادئ القوميات خلق أرمينيا موحدة مستقلة وكردستان مستقلة مع المساعدة من إحدى الدول العظمى .

.عن كردستان شريف باشا رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام

. اوهانيسيان الرئيس المؤقت لوفد الجمهورية الأرمنية.

.بوغوص نوبار رئيس الوفد الوطني الأرمني

وقد حاول الرئيس الامريكي ولسون من خلال جلسات المؤتمر تقليص النفوذ البريطاني – الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، بطرح فكرة الانتداب، للشعوب والمناطق التي يتم فصلها عن الامبراطورية العثمانية. إلا أن انسحاب الوفد الأمريكي من المؤتمر، وتشابك مصالح بريطانيا وفرنسا، أديا إلى الإسراع بالبحث عن تفاهمات واتفاقيات لتقاسم التركة العثمانية « الغنية »، ورفضت بريطانيا عرضاً فرنسياً بتقسيم كردستان بين فرنسا وبريطانيا، واقترحت بريطانيا:

*رفض الانتداب البريطاني، أو البريطاني – الفرنسي على كردستان

*رفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت إسمية

*ربط قضية استقلال كردستان بتشكيل الدولة الأرمنية.

*يترك للكرد تشكيل دولة واحدة، أو مناطق متعددة.

*حماية الكرد ضد اعتداء الترك. إن أمكن.

*تقوم فرنسا وبريطانيا بمنع المشاكل الحدودية في المناطق الكردية.

وقد توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق أولي على تقاسم التركة العثمانية في مؤتمر سان ريمو في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بالاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والتمهيد لاتفاقية سيفر.

معاهدة سيفر ١٠ آب ١٩٢٠

تتألف من ١٣ باباً و٤٣٣ بنداً، أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس. وقد جاءت وفق مصالح الدول الاستعمارية ولا سيما إنكلترا و فرنسا .

وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سيفر نسبة إلى مدينة سيفر الفرنسية القريبة من باريس، وتم التوقيع عليها في ((١٠ آب ١٩٢٠ بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى)) .

احتلت القضية الكردية مكاناً بارزاً في معاهدة سيفر اذ خصص القسم الثالث من الباب الثالث من المعاهدة لمعالجة المسألة الكردية وحمل هذا القسم عنوان ((كردستان)) ويتألف من المواد ٦٢,٦٣,٦٤ التي هدفت إلى انشاء دولة كردية مستقلة في تركيا، يمكن أن ينضم إليها كرد كردستان العراق « ولاية الموصل » اذا ارادوا ذلك .كما تطرقت المعاهدة إلى القضية الكردية أكثر من مرة خلال مناقشة المسألة الأرمنية ومسألة الأقليات داخل تركيا. كالفصل الرابع الذي هدف إلى حماية الاقليات.

والفصل السادس الذي حمل عنوان((أرمينيا))، والفصل السابع الذي حمل عنوان ((سوريا، ميزوبوتاميا، فلسطين)) وتضمنت البنود الخاصة بالكرد ما يلي:

البند ٦٢:

تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية و الفرنسية والايطالية مركزها اسطنبول , خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة , بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الكرد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا , كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميزوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في "٣,٢,١١" من البند السابع و العشرين من المعاهد ، وفي حالة حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما،يعرض الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية ويجب أن تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الآشوريين – الكلدان وغيرهم من الأقليات العنصرية أو الدينية الداخلة في هذه المناطق.ومن أجل هذا الغرض تقوم لجنة مؤلفة من ممثلين ((بريطاني و فرنسي و ايطالي و إيراني و كردي)) بزيارة الأماكن لدراسة التغيرات التي يجب اجراؤها، عند الحاجة في الحدود التركية حيثما تلتقي بالحدود الإيرانية، ولتقريرها، بحكم قرارات هذه المعاهدة .

البند ٦٣ :

تتعهد الحكومة التركية من الآن بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢ والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغها بها .

البند ٦٤ :

اذا راجع الكرد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند ٦٢، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، مبينين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا .واذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال واذا أوصى – المجلس- بمنحهم إياه، فإن تركيا تتعهد من الآن أن تراعي تلك الوصية، فتتخلى عن كل مالها من حقوق وحجج قانونية في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة و تركيا.وإذا وقع مثل هذا التخلي، وفي الوقت الذي يحدث فيه، فان الدول الحليفة الرئيسة لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى هذه الدولة الكردية المستقلة.

رغم هذه الوعود بضمان حقوق الكرد حتى الاستقلال، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الحلفاء لم يكونوا جادين في تنفيذ بنود المعاهدة بالقوة، إذ لم تصادق عليها من بين جميع الدول الموقعة عليها سوى ايطاليا، نتيجة تغير موازين القوى وتعزيز موقع الكماليين في أنقرة الذين لم يعترفوا بحكومة فريد باشا التي وقعت على معاهدة سيفر، وخارجياً بفضل إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي, وإبرام معاهدة

موسكو « معاهدة الأخوة والصداقة » مع روسيا الاتحادية في ١٦/٣/١٩٢١، التي تضمنت التعاون المشترك بين البلدين، وتقديم الدعم المادي والعسكري لتركيا، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين واقتسام بعض الأراضي.وأدت إلى تغيير موقف الدول الغربية من تركيا

على الصعيد الكردي :

عززت اتفاقية سيفر الآمال بإنشاء دولة كردية مستقلة، وعندما تأكد لهم أن حكومة كمال اتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد اي حق من حقوقهم ((حتى الحكم الذاتي)) تحرك الزعماء الكرد لتنفيذ ذلك. وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبد القادر النهري وعبد الرحمن حكاري و يوسف زيا بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر على أرض الواقع. وأرسلت جمعية انبعاث كردستان عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم ارسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: ((ديار بكر، العزيز، وان، بتليس)) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح.وسعت حكومة أنقرة لـ شق الصف الكردي والادعاء بأن الحكومة تدرس مطالب الكرد، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد. ردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام ١٩٢١ شملت مناطق واسعة من كردستان، تم اخمادها بوحشية.

مؤتمر لندن: ٢١- ٢ ولغاية ١٤ – ٣ عام ١٩٢١

عقد في العاصمة البريطانية بين الحلفاء وتركيا « بمشاركة وفد تركي موحد برئاسة أول وزير خارجية تركي بكر سامي بك وفي ٢٦ شباط ١٩٢١ جرى بحث المسالة الكردية بصورة خاصة ومنفردة، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها ((تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا)).

إذ أخذت فرنسا بمغازلة كمال اتاتورك الذي حسن وضعه الداخلي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي، والانتصارات المتتالية على القوات اليونانية.

وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة انقرة ثابتة على موقفها ألمحت إلى أنها على ((الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر)) دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية: ((منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة)).فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي: ((((بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للكرد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة)). وعلى هامش المؤتمر وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢١.

وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على « ولاية الموصل » تحسنت العلاقات البريطانية – التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية: ((أن ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية)).

هكذا كان مؤتمر لندن أكثر من خطوة إلى الوراء بالنسبة للقضية الكردية، وتكريس لتجزئة كردستان، تخلت فيه بريطانيا عن كردستان لأنقرة عدا كردستان الجنوبية التي تقع ضمن ولاية موصل.

مؤتمر لوزان:

تمت الدعوة لعقد مؤتمر لوزان بسويسرا في ٢٠ ت٢ من عام ١٩٢٢ الذي استمر لثمانية أشهر، مع انقطاعات بلغت حوالي ٣ أشهر، كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا، التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد مفاوضات شاقة وطويلة تم تسوية الخلافات بين بريطانيا، فرنسا، تركيا، وقد تراس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي، ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر لوحت « بريطانيا وفرنسا » إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتمائها في أحضان الاتحاد السوفياتي، الذي يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية ، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة أنقرة التي انفردت بالحكم في تركيا، بإلغاء السلطنة وحكومة الباب العالي، ونقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في ١٩٢٣.

ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، فقد تجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استُخدِمَ اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة الـ ١٤٣ « معاهدة لوزان » التي تم التوقيع عليها في المدينة السويسرية الهادئة، التي كانت أروقة فنادقها ومكاتبها المغلقة شاهدةً على تحطم أماني الشعب كخزف مدينة سيفر

وفي الختام

ونحن على أعتاب مؤتمر جنيف ٣، ونحن نتطلع لحل الأزمة السورية، ومن بينها القضية الكردية في سوريا. لا بد من نستخلص بعض النتائج من هذا البحث:

*ان الدول التي تقتسم كردستان رفضت وترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية . بدون دولة .

*ان الدول التي تقتسم كردستان ومهما كانت خلافاتها، تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية، وخير مثال اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر. برفض إدراج القضية الكردية على جدول عمل المؤتمر

*التواجد والحضور و المشاركة الكردية في اي محفل ومؤتمر دولي عامل إيجابي، ويساهم مع غيره من العوامل في ادراج القضية الكردية على جدول العمل مثال « معاهدة سيفر ».

*ان غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر، يؤدي إلى إهمال القضية الكردية، واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز. مثال « لوزان »

*ان الدول العظمى في الغرب والشرق يهمها مصالحها، ومصالحها فقط .لذلك تستخدم قضايا الشعوب كمطايا لتحقيق مصالحها بعيدا عن القيم الأخلاقية، والقوانين الدولية.

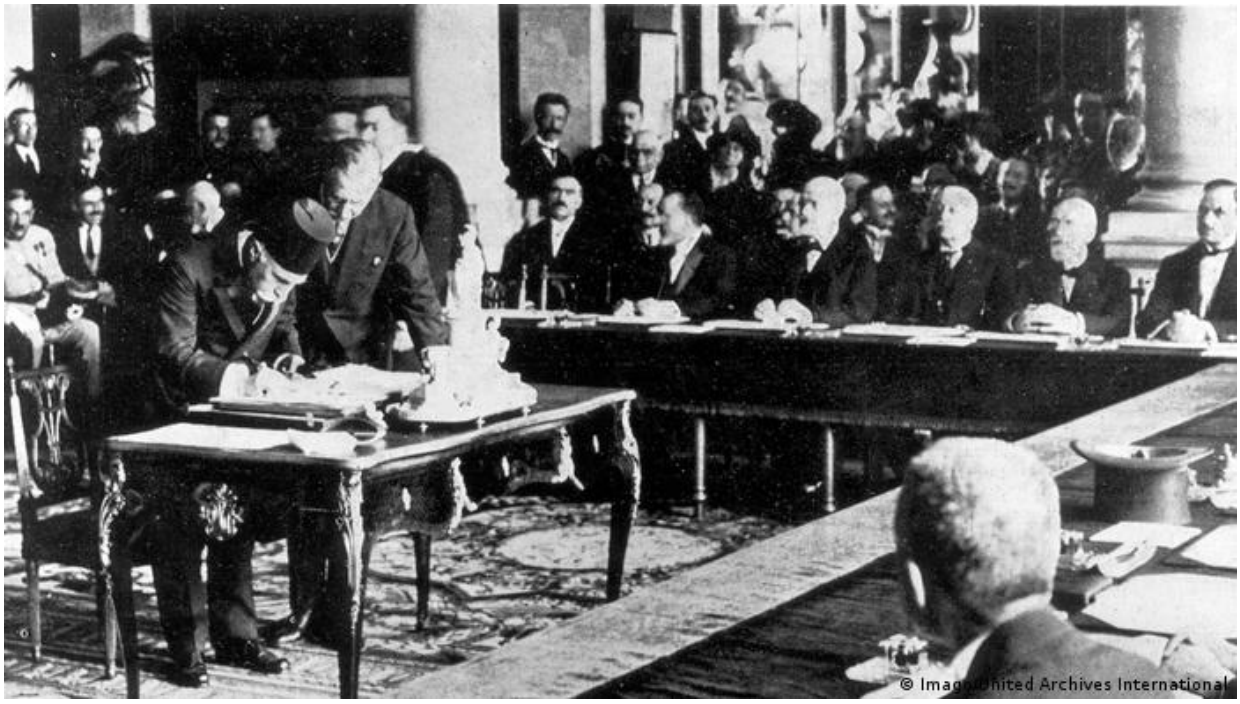

دلبرين فارس:

100 عام من التنكيل..ولا يزال الكرد باقين

*المركز الكردي للدراسات

قبل الدخول في صلب هذا المقال الذي تناولنا فيه عمليات التهجير والتغيير الديمغرافي التي مارستها الأنظمة الشوفينية القومية المتسلطة على رقاب الشعوب منذ أكثر من قرنٍ من الزمن؛ ومحاولةً صهر وإبادة شعبٍ من أقدم شعوب منطقة ما بين النهرين، يعيش على أرضه التاريخية منذ ألاف السنين، سنحاول تسليط الضوء على جانبٍ من ممارسات الإنكار والتغيب والإفناء خلال فترة تاريخية معاصرة حددناها بـ"مئة عام" تقريباً، أي منذ سقوط السلطنة العثمانية كآخر نظام إقطاعي شمولي حكم المنطقة برمتها طيلة أربعة قرون بالجهل والتخلف ومارس شتى أشكال المخاتلة والقمع في سبيل الحفاظ على سلطتها، وحتى انطلاق ثورات الشعوب وبداية سقوط الديكتاتوريات واندثار الأنظمة القومية في المنطقة الأوسط، والتي ظهرت بعد اجتياح الموجة الرأسمالية للمنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك عبر اتفاقيات وصفقاتٍ بين الأنظمة القومية الرأسمالية الأوروبية الشرهة، مستخدمة كل وسائلها وأدواتها للسيطرة على جنوب المتوسط ومنطقة "الهلال الخصيب" خاصة والتي كانت تأمل الخلاص من براثن الجهل والتخلف والحروب التي أثارتها كل من الإمبراطوريتين الفارسية (الصفوية) والعثمانية، لتدخل المنطقة مرحلة جديدة من الصراع بكل حيثياته ودرجاته، خاصة بعد أن نقلت الدول الأوروبية تجاربها الإيديولوجية المتمثلة بقوالب الدولة القومية إلى المنطقة بصيغ سلطات متعدة الأوجه، وبقيت المنطقة وبكل مكوناتها وشعوبها ضحية الشراكة المشروطة بين الأنظمة (الدول) المستحدثة والوصية عليها التي اقتسمت التركة العثمانية – الصفوية فيما بينها (فرنسا – بريطانية – روسيا). ومع بروز الحدود والتقسيمات، قُسمت الشعوب أيضاً بموجب ما رسمته الاتفاقات المشروطة والتي

لا يزال بعضها ساريا حتى يومنا هذا.

لذا فقد كان بروز الدول القومية كشكل معاصر لتسميات الدولة " السلطة" الرهبانية والسلالاتية والدينية المتبقية من العصور الغابرة هي النموذج الجديد الذي بدأت فيه القوى الرأسمالية وقوى الهيمنة بتنفيذ مشاريعها الربحية، لأنها الطابع المختوم على جوهر السلطة وأداة جديدة من أدوات قوى رأس المال المتنامية في تلك الفترة والتي تميزت بالتوسع والتضخم الجغرافي لقوى الهيمنة، أي لم تكن تلك النماذج القومية المرسومة سوى ساحات للربح والتراكم وتعزيز الروح السلطوية وولادة النزعة القومية كخطأ أيديولوجي بعد تقهقر الذهنية الدينية مثلتها السلطنة العثمانية كنموذج أخير للسلطة المتسترة بالدين.

من هنا فقد أظهرت النزعة القومية والتي تسترت خلف الروح القومية التي حلت محل الروح الدينية، مثيرة العواطف والمشاعر الإثنية القديمة؛ كشكل جديد لخدمة السلطة والوجه الجديد للدولة، وما إن تسلمت زمام السلطة حتى بدأت بممارسة القمع والاستغلال إزاء الإثنيات والمذاهب والمكونات وما شابهها من العناصر الإيديولوجية في الداخل، وإزاء الظواهر والأنظمة الاجتماعية المشابهة في الخارج ضمن تلك المجسمات التي سميت بالوطن والتي كانت بعيدة كل البعد عن مفهوم الوطن.

بهذه الصورة المبسطة تحولت القومية في الشرق الأوسط خاصة إلى مفهوم عرقي أسمى تماماً كمفهوم الحرب المقدسة، وشرعت نفسها كأداة ملائمة لتحفيز المجتمعات على الانخراط في كل أنواع العنف والحروب المصحوبة بعمليات القمع والتغييب لعناصر مجتمعية رفضت الانخراط ضمن آلة الاستعباد الجديدة، لذا فقد كان المناخ السائد في القرنين العشرين والحادي والعشرين، مرحلة مهمة جدا لولادة النزعة القومية التي تكاثفت وصعدت نحو القمة خلال الحرب العالمية الثانية، بالرغم من حالات الاستقرار المؤقتة التي شهدتها بعض تلك المجسمات القومية، ومع بداية السبعينات وصعود التيارات المشبعة بالعنصرية والعنف الغرائزي تشكلت أزمة حقيقة تمثلت بحروب خاصة كالصهر الثقافي والتغيير الديمغرافي الذي استهدف المناطق ذو الأغلبية السكانية التي تنتمي للغة واحدة وعملت على تفتيتها وتشتيتها والتحكم بمقدراتها، لا بل وصلت لدرجة إبادتها، ومن هنا فإن نموذج الدول القومية كامتداد لكافة نماذج الاستغلال القديمة التي مارست شتى سياسات السلطة، كانت أكثرها خطورة عمليات التهجير والتغيير الديمغرافي الممنهج والقسري والتي أتقنتها قوى الاستغلال والسلطة بشتى مسمياتها.

وكنتيجة أولية، يمكن القول إن الأنظمة القومية الآداتية وبكل وسائلها بقية عاجزة عن تخطي أزماتها المتفاقمة الراهنة، خاصة بعد أن كُشِفت للشعوب حقيقة الأنظمة الراهنة وعرّتها عن ستارها القومي الشوفيني.

الهوية الكردية بقيت صامدة رغم اتباع شتى وسائل الإفناء:

عملت كل السلطات التي تقاسمت وطن الشعب الكردي فيما بينها بكل وسائلها وأدواتها ومؤسساتها القمعية على احتلال الذات الكردية، من خلال تشتيت العقل الجمعي الكردي والمتمثل بالذاكرة والمخزون الثقافي المادي والمعنوي العريق كأقدم شعب على أرض ميزوبوتاميا، بدءا العنف المادي والرمزي إلى سياسة الابتلاع المتمثلة في التعريب والتتريك والتفريس الممنهجة من قبل الأنظمة الغاصبة.

ومن المنظور التحليلي الموضوعي، يمكن القول إن ممارسات الأنظمة الغاصبة على الإنسان الكردي كانت قومية صرفة لا غبار عليها. ورغم تعاقب الأنظمة والأوجه، فإن الذهنية والعقليات الحاكمة لم تتغير في رؤيتها للهوية الكردية. إذاً المستهدف الأول من عمليات التغيير كانت كردستان بكل مقدراتها ومُقوماتِها، وهنا يبدو أن مقولة: "يبقى الإنسان الكردي عدواً أبديا ويجب أن يزال بأي طريقة كانت"، والتي تنسب للقوميين الأتراك دليلا على الممارسات التي ترتكب

بحق الشعب الكردي على يد السلطات القومية المتوارثة في تركيا حتى يومنا هذا، لكن التاريخ أثبت أن العنف والقمع والاستيلاب، لم ينل من إرادة الكرد ووجودهم على أرض آبائهم وأجدادهم.

استهدفت مجمل السياسات التي مارستها الأنظمة القومية البالية، تغيير ديمغرافية الكرد وإفراغ كردستان من شعبها، وتوطين قوميات وإثنيات أخرى بعد تعبئتهم وشحنهم بالنزعة القومية الشوفينية والطورانية والدينية حتى، أي إن هؤلاء المستوطنون لم يكونوا مجموعات إثنية عادية بل كانت لهم وظيفة أخرى، ناهيك عن عمليات الإهمال المقصودة والمدروسة للمناطق الكردية من جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية من إفقارٍ وتجهيل وتغيير أسماء القرى والبلدات والمدن والأماكن الأثرية وأسماء الوديان والجبال والتلال والسهول والأنهار، لذا فقد استخدمت الأنظمة السلطوية الغاصبة كل وسائلها وأدواتها بهدف القضاء على أي دليل يشير إلى وجود الكرد كشعب له كل الخصوصيات والمقومات والامتيازات كبقية الشعوب التي جاورته وشاركته بكل مقدرات موطنه.

إن رسم الإطار النظري لسياسة التغيير الديمغرافي الممنهجة وغير الطبيعية، مرتبطة بكل أوصالها بنموذج السلطة المركزية الأحادية، الذي تعزز بالنزعة القومية التي حكمت "الجغرافية المحددة"، أي نظام الدولة الفاشية. لذا من الضروري كشف الستار عن حقيقتها إذا ما وضعنا جل ممارسات الإنكار والصهر وعمليات التهجير والتغيير، ضمن إطار عمليات الإبادة، تحت عدسة المجهر، لربما تمكنا من قراءة جميع مراحل تطور التراجيديا الإنسانية.

الممارسات الفاشلة للنظام البعثي الديكتاتوري في العراق وجنوب كردستان لتغييب الهوية الكردية:

تعرض الشعب الكردي في جنوب كردستان (إقليم كردستان العراق)، لحملات إبادة وتطهيرٍ عرقي بشكلٍ مباشر بعد فشل علميات التعريب وحملات التهجير، لتغيير الهوية الديمغرافي لجنوب كردستان وبلغت ذروتها في أبشع مجزرة شهدتها التاريخ المعاصر بعد هيروشيما وناجازاكي، وهي "مجزرة حلبجة" التي وقعت في ١٦ــ١٧ مارس ١٩٨٨، وعمليات الأنفال والتهجير من قبل نظام "صدام" الديكتاتوري أثناء قمعه للثورات الكردية، بهدف محو الكرد تماما.

-الأنفال: إحدى عمليات التهجير القسري التي قام بها النظام البعثي العراقي عام ١٩٨٨ ضد الشعب الكردي في جنوب كردستان، حيث أُجبِر قرابة نصف مليون مواطن كردي على الإقامة في قرى أقامتها الحكومة العراقية آنذاك، وكذلك أقدم على تصفية أكثر ٨٢ ألف مواطن كردي، ودفنهم في مقابر جماعية في مناطق نائية من العراق.

– كما هناك حملات التهجير والنزوح صوب إيران وشرق كردستان في أعوم ١٩٤٦- ١٩٥٦- ١٩٧٥، جراء الممارسات الاستبدادية للأنظمة التي حكمت العراق في تلك الفترات التاريخية المعاصرة.

– الهجرة المليونية في آذار/مارس عام ١٩٩١، والتي تسمى بـ"الهجرة الكبرى"، حيث نزح أكثر من مليون شخص من جنوب كردستان باتجاه شمال وشرق كردستان، هرباً من المجازر التي كانت تلاحقهم خطوة بخطوة.

– حملات التصفية والتعريب ضد الكرد الإيزيديين، والتي بلغت الذروة في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، حيث تعرضت "شنكال" ونواحيها وقراها إلى عملية إبادة مباشرة وممنهجة بهدف القضاء على الهوية الكردية الإيزيدية الأصيلة بعد فشل ٧٣ فرمانٍ في إبادتهم، ونزوح أكثر من ٣٠٠ ألف كردي ايزيدي إلى روج آفا (المناطق الكردية السورية) ومناطق أخرى.

– في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٧، نزحت آلاف العوائل من كركوك صوب الداخل في إقليم كردستان، بعد أن اجتاحت فصائل الحشد الشعبي والقوات العراقية مدينة كركوك، وأثارت الذعر تجاه مواطنيها الكرد.

التغيير الديمغرافي الممنهج في "عفرين" نموذج لسياسات الطورانية التركية البالية:

ما قاله رجب طيب أردوغان رئيس الدولة الفاشية قبل أن يحتل جيشه مقاطعة "عفرين"، بأنه سيعيد ٣,٥ مليون لاجئ سوري إلى "عفرين" قبل أن يغزو بجحافله ومرتزقته المقاطعة، يطرح سؤالا مهما عن هوية من استوطنوا في عفرين؟

إن التغيير الديموغرافي الحاصل في شمال سوريا وفي مناطق أخرى من سوريا، لهو سياسة انتهجتها الدول التي تدير الأزمة، خاصة تلك الدول التي تخطط لتغيير الخارطة السورية حسب أجنداتها، لذا نرى تلك الدول -وفي مقدمتها الدولة التركية- ومنذ بداية الأزمة قد أقحمت بنفسها في عمق الصراع محاولة بشتى الوسائل والأدوات، وتلعب على أكثر من وترٍ، لكنها فشلت بالرغم من سيطرتها الجغرافية على بعض المناطق.

ودليل فشلها توجهها إلى عملية الاحتلال المباشر واقتلاع السكان الأصليين في "عفرين" من أرضهم وتوطين مجموعات أخرى اقتلعت أيضاً من قراها وبلداتها ومدنها، سواء كانوا من ريف دمشق أو من حمص أو من حماة أو هؤلاء الذين جلبهم نظام "أردوغان" من الصين –الإيغور- ومجموعات أخرى استغلها "أردوغان" في تنفيذ سياساته الاستعمارية. وذلك في أكثر الاتفاقيات خطورة على سوريا أرضاً وشعباً (اتفاقات أستانا).

ما يجري في "عفرين" من عمليات تهجير وتتريك وتعريب علنية ومباشرة، وفي ظل وجود قوة احتلال وأمام أعين العالم أجمع، لهو كارثة إنسانية جديدة تضيف إلى سجل كوارث الأزمة العالمية عامة والسورية خاصة، بالطبع هناك الألاف من الوثائق والأدلة التي تنشر يومياً عبر الصحافة المسموعة والمرئية والمكتوبة والإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي يمكن الرجوع إليها، تكشف الممارسات غير القانونية والممنهجة لنظام الاحتلال التركي في مقاطعة "عفرين".

القمع والتهجير والتلاعب بديمغرافية الكرد في تركيا وشمال كردستان:

شهدت شمال كردستان أكبر عمليات تغيير ديمغرافي وتطهير عرقي تحت حكم الأنظمة الطورانية الفاشية التي حكمت تركيا وشمال كردستان والتي لا تزال تحكم إلى يومنا هذا. جُل الانتفاضات والثورات الكردية للخلاص من سياسات الإنكار والإبادة كانت تقمع بشدة بسياسات الأرض المحروقة من قبل الأنظمة الطورانية على الشعب الكردي، فما أن يتم القضاء على الثورة حتى تبادر السلطات التركية إلى ممارسة اقتلاع بقايا السكان من قراهم وحرق بساتينهم وتدمير منازلهم، ناهيك عن القرارات والقوانين الخاصة التي كانت تفرض على المناطق والمدن الكردية، ويمكن اعتبار السياسات والممارسات التي اتبعتها الأنظمة التي حكمت تركيا كانت الأعنف والأشد فتكاً من بين الأنظمة الغاصبة لكردستان، فما إن تتمكن السلطات التركية من القضاء على الثورات والحراك الثوري للشعب الكردي، حتى كانت تبادر لشن حملات تصفية وتطهير وتهجير "سياسات الأرض المحروقة"، بحق السكان العُزل الآمنين، ناهيك عن سياسات التتريك التي لم تتوقف منذ عهود السلطنة وحتى ما بعد قيام الجمهورية.

شملت عمليات التغيير الديمغرافي معظم الممارسات التي يتبعها اليوم نظام حزب العدالة والتنمية في عفرين في شمال سوريا، من اقتلاع للسكان الأصليين بعد عملية احتلال رافقتها شتى أنواع التدمير والتخريب والقتل وكل أشكال العنف، ومن ثم مصادرة أملاك السكان وتسليمها للمجموعات الاستيطانية المستقدمة وتغيير معالم المنطقة برمتها، ممارسات الدولة التركية بحق سكان بدليس ووان واكري وديرسم وجزرة وآمد ونصيبين ورها وسروج....، من سياسات تهجير وتغيير معالم تلك المناطق التضيق على السكان الأصليين وعمليات التوطين والاستيطان.

من هنا، فإن ما يقوم به نظام الاحتلال التركي في وقتنا الراهن سواء أكان في شمال كردستان، أو في شمال سوريا، لهو تتمة واستمرارية لنظام القمع الشوفيني السلطوي التركي ضد الشعب الكردي وهويته كشعب له خصائصه القومية والثقافية والجغرافية.

نشير إلى بعض الممارسات والسياسيات التي عملت عليها تلك الأنظمة المتعاقبة، والتي كانت تتستر تارة بعباءة الدين وتارة أخرى بعباءة العلمانية، لكنها بمجملها كانت تمارس القمع بشتى صنوفه: أولى هذه الممارسات لا يوجد كلمةً باسم كرد أو كردستان في الجغرافية التي تسمى حالياً بالجمهورية التركية، واستخدام هذه الكلمة في داخل وخارج الجمهورية التركية من قبل أي إنسانٍ يعيش ضمن تلك الجغرافية يعتبر جرماً يحاسب عليه وفق الدستور والقوانين التركية (الأمة التركية والجمهورية التركية فقط)، وعلى أثر ذلك أطلق على شمال كردستان بجنوب شرق الأناضول، والتي لا تتطابق بأي حال من الأحوال مع حقيقة التاريخ والجغرافية لتلك المنطقة.

– الدساتير التركية تنفي أي وجود للشعوب والمكونات التي تعيش في تركيا.

– مجمل المناهج التعليمية التركية كانت قائمة على المفاهيم العنصرية وسياسة الكره القومي وغرس المفاهيم العنصرية والطورانية في عقول الأجيال التركية.

– العديد من القوانين التي أصدرها "المجلس الوطني الكبير" خلال العشرينات من القرن الماضي ضد الكرد والتي لا تزال سارية المفعول حتى وقتنا الراهن، خاصة قانوني ١٠٩٧ و ١١٧٨ لعام ١٩٢٧، تنص على تهجير وإبعاد عدد كبير من العوائل الكردية إلى غرب الأناضول، وقانون ١٥٠٥ لعام ١٩٢٩ الذي تضمن الاستيلاء على أراضي الزعماء الكرد تحت ستار شعار كاذب هو (توزيعها على فلاحي شرق الأناضول)، وكذلك القانون الذي حمل رقم ٢٥١٠، والذي كان يهدف إلى تشتيت وبعثرة السكان الكرد في شمال كردستان، بصورة لا تتجاوز نسبتها في أي ولاية من ولايات البلاد ١٠٪ من مجموع السكان.

– خضوع المناطق الكردية لإجراءات إدارية عسكرية قاسية من حالات الطوارئ إلى الحصار، حيث أصبحت المناطق الكردية مراكز عسكرية تسري عليها القوانين العسكرية والأحكام العرفية التعسفية منذ العشرينات وحتى الوقت الرهن.

ولعل وصف السياسة الاستعمارية التركية إزاء الشعب الكردي من قبل المفكر تركي الأصل إسماعيل بيشكجي، خير برهان على مدى عدوانية الأنظمة التركية المتعاقبة تجاه الشعب الكردي، والذي اعتبرها "أسوأ بكثير من سياسات التمييز العنصري في جنوب إفريقيا".

بهذه الصور التاريخية القريبة والتي ترتبط بمجريات الحاضر بشكلٍ مباشر، حاولنا كشف ظاهرة خطيرة للتطورات الحاصلة في سوريا خاصة والمنطقة عموماً على المستوى البشري، وهناك إدراك عام بأن التغيير الديمغرافي قد يكون من أخطر ما تتعرّض له المنطقة، وذلك لأن آثاره تدوم علاوة على الفظائع التي تترافق معه. وما يجعل الأمر أكثر خطورة، هو أن هذا التغيير هو جزء من الجهد الخارجي الذي يعبث على الأرض ويمزّق أسس الكيان الاجتماعي السوري، الذي يعد أهم مرتكزات مستقبل استقراراها وأمنها.

الهوية الكردية في سوريا وروج آفاي كردستان والممارسات البعثية:

لم تكن سوريا يوماً وخلال تاريخها الطويل تكتسي القومية؛ على العكس كان طابع التعدد والتنوع هو الغالب في مجمل مراحل التاريخ القديم والحديث، لكن مع استيلاء البعث الشوفيني القوموي على السلطة في سوريا، تحولت الأرض التي مرت عليها العديد من الحضارات وتمازجت فيها الإثنيات والأديان والمذاهب من كل صوب إلى بوتقة لصهر كل التنوع في بوتقة واحدة، هي بوتقة السلطة القوموية الشوفينية العروبية، حيث تميزت ممارسات التغيير الديمغرافي في سوريا بنوعٍ من اللين والصهر الممنهج، ولربما كانت تختلف عن الممارسات الطورانية التركية والنزعة الإجرامية

القومية الصدامية، والتي كانت تترافق بشن عمليات تطهير دموية. من هنا، فقد مارس حزب "البعث" السوري سياسات عدة بهدف تغييب الهوية الكردية سواء في سوريا أو المناطق الكردية، نرد بعض منها:

– قضية الاستيطان البعثي وسياسات التعريب في الجزيرة، بدءاً من مشروع الحزام العربي في بداية ستينات القرن الماضي وقرار منع التملك فيها، بداية من الحدود التركية شمالاً نحو الجنوب بعرض (١٠-١٥) كم وطول يمتد من الحدود العراقية شرقاً إلى أكثر من ٣٥٠ كم نحو الغرب، بموجب المرسوم رقم ٢٠٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤. وأعقبه المرسوم البعثي رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١١. واعتُبرت بموجبه كامل "محافظة الحسكة" منطقة حدودية، بحيث لا يمكن إنشاء أو نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة ضمن المحافظة، والتي تشكل حوالي ١٣٪ من مساحة سوريا الإجمالية، وكذلك منع الاستثمار الزراعي لمدة تزيد على ثلاث سنوات إلا بموجب رخصة مسبقة تصدر بقرار عن وزير الداخلية بناءً على اقتراح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بعد موافقة وزير الدفاع؟ أي موافقة ثلاث وزارات تتبعها ثلاث جهات أمنية، هي الأمن السياسي والشرطة بمختلف مسمياتها والأمن العسكري، من أجل رخصة الاستثمار الزراعي، منعاً لحدوث أية تنمية في شمال سوريا.

في حين استثني "المستوطنين" من قوانين منع التملك، حيث أصدر محافظ الحسكة قرارات التملك الخاصة بكل مستوطن في عام ٢٠٠٤ حسب حصته، وأعقب بقانون ٤٩ لعام ٢٠٠٨ بمنع تملك العقارات المبنية وغير المبنية خارج المخططات التنظيمية للمدن والبلدات والقرى في محافظة الحسكة، معظم المستوطنات سميت بالأسماء المعربة للقرى الكردية وشملت أراضي (٣٣٥) قرية بمساحة إجمالية بلغت من حيث النتيجة حوالي (٣٠٠) ألف هكتار.

– أراضي الاستيلاء، وهي كامل مساحة الأراضي الزراعية في "محافظة الحسكة"، وقد استولت عليها الأنظمة المتعاقبة، وخاصة نظام البعث باسم الدولة "أملاك الدولة"، تحت شعارات محاربة الإقطاع الزراعي، بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ في العهد "الناصري"، وعززه نظام البعث بقوانينه وتشريعاته.

– القرار رقم (٥٢١) الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤، والهدف منه التغيير الديمغرافي لجغرافية شمال سوريا والإخلال بالتركيبة السكانية هناك.

– مزارع الدولة ١٩٦٠-٢٠١٠. وهي تلك الأراضي التي انتزعت من سكانها بموجب مجموعة من القوانين البعثية، ومنحت فيما بعد إلى مستقدمين من مناطق أخرى وقدمت لهم العديد من التسهيلات بهدف تثبيتهم.

– مجموعة من القونين والسياسيات الهادفة لتهجير السكان وإفقارهم وإجبارهم على الهجرة سواء إلى المناطق الداخلية في سوريا أو الهجرة إلى الخارج.

حل الأزمة السورية والخروج من المأزق:

من أجل بناء دولة عصرية ديمقراطية يجب إزالة كل آثار العدوان التركي المحتل، والعمل على منع تكرار سياسات الدولة القومية المنهارة، والسعي لترسيخ نموذج التعايش المشترك من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي مبني على دستورٍ ديمقراطي يضمن فيه:

– حماية حقوق كل المكونات ضمن يتوافق مع طبيعة سوريا المتنوعة إثنياً وثقافياً.

– معالجة التجاوزات وآثار السياسات البعثية على كل المناطق التي استهدفتها ممارسات البعث الشوفينية، وإزالة الآثار والمخلفات التي أدت أو تؤدي إلى التغيير الديمغرافي.

– اعتبار كل ممارسة أو سياسة تستهدف هوية الإنسان وثقافته وأرضه جرم يحاسب عليه القانون.

– تفعيل مبدأ الحوار السوري – السوري وعلى الأرض السورية والاعتراف بكل المكونات والثقافات تشكل أرضية مناسبة لحل الأزمة السورية ومجمل قضاياه الإنسانية.

زهير كاظم عبود :

هل سيتم تعديل الدستور؟

بعد اكتمال مشروع الدستور النافذ، لاحظ القائمون على كتابة النصوص ضرورة اجراء التعديلات، التي ستتم ملاحظتها، أو التي ستفرزها المرحلة القادمة عند التطبيق، وعلى هذا الأساس وضعوا نصا ضمن الفقرة الأولى من المادة (١٤٢) منه على أن يقوم مجلس النواب في بداية عمله بتشكيل لجنة من بين اعضائه (سنفترض أنهم من القانونيين والمختصين في مجال الدستور والقوانين)، إلا أن النص يوجب أن تكون اللجنة ممثلة للمكونات

> مهمة تعديل الدستور تبدأ بمرونة عالية وشفافة وحيادية ونكران ذات

الرئيسة في المجتمع العراقي .

تأخذ هذه اللجنة على عاتقها مهمة تقديم اقتراحات بالتعديلات الضرورية، التي يمكن إجراؤها على الدستور وينتهي عملها بعد البت في المقترحات، على أن تعرض تلك المقترحات من قبل اللجنة دفعة واحدة على مجلس النواب للتصويت عليها، وتتطلب الموافقة على إقرارها موافقة الأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس.

ثم أكدت الفقرة ثالثا من المادة نفسها على عرض المواد، التي تم اقتراحها بالتعديل على الشعب للاستفتاء عليها خلال مدة شهرين من تاريخ إقرارها في مجلس النواب.

لا شكَّ أن مهمة تعديل الدستور بعد العمل بموجبه في الفترة الماضية أظهرت بعض جوانب النقص الذي اعتراه والثغرات التي أصبحت مثار اختلاف، وبالرغم من الالزام الذي اوجبه النص الدستوري بالتعديل, فلم نلمس عمليا بوادر التطبيق, ولهذا تداعت العديد من الأصوات مطالبة بتعديل بعض النصوص بما ينسجم مع الواقع العراقي والمبادئ، التي قام عليها الدستور، والتطلعات التي لم يزل يتطلع اليها أهل العراق لترسيخ أسس المواطنة وقواعد الدولة المدنية، ولذا كانت المهمة في تشخيص الخلل والنواقص التي تخللته ليست باليسيرة أو من المهمات، التي يمكن لمجلس النواب بحالته هذه إنجازها على الوجه الأكمل، فقد تناوبت دورات من نواب المجلس لم نلمس منها سوى الوعود والتصريحات الإعلامية, مع أن النص يوجب التنفيذ للحاجة الماسة في المهمة التشريعية، وكان يفترض أن يتناخى المجلس ويقوم بمهمة المراجعة الدقيقة وأن يضع نصب عينيه مستقبل العراق من خلال تلك النصوص، وأن تتم معالجة النصوص التي تكون مصدرا للاختلاف وعدم الوضوح, وأن تكون تلك النصوص لكل العراقيين الخيمة، التي يستظل بها الجميع وأن تكون المواطنة هي الأساس، وبما يحفظ وحدة العراق واستقلاله وسيادته، مع التأكيد على تثبيت دعائم النظام البرلماني الديمقراطي الفيدرالي دون لبس أو أدغام أو غموض في النصوص، وأن يتم رفع النصوص، التي لا تخدم المرحلة المستقبلية للعراق، ولاتفيد عملية بناء دولة القانون، فالدستور ليس وثيقة جامدة أو بيان مؤتمر أو موقف سياسي، إنما هو مبادئ أساسية وحقوق وحريات وشكل السلطة الدستوري، بعيدا عن فجائع العراق الماضية التي سيذكرها التاريخ الحديث، ودون المساس بعذابات العراقيين وتضحياتهم التي قدمها شعب العراق على طريق الحرية والديمقراطية.

مهمة تعديل الدستور لا تعني ترقيع النص او ابدال نصوص محل اخرى، او خطوات ارتجالية غير مدروسة في مجال تشريع النص، فقد انتجت الفترة الزمنية الماضية مع الظروف الاستثنائية التي مرت على العراق، تلك الحاجة الماسة الى دستور رصين يحدد ملامح السلطات الثلاث، وينص على شكل النظام البديل عن النظام المركزي الذي كان من أسباب الخراب العراقي والتدهور المريع، الذي حلَّ في قيم المجتمع، واعتماد الطائفية والشوفينية كأرضية لهذا النظام، والتخلف الذي عم العراق بشكل عام

هل يمكن لمجلس النواب أن ينجز هذه المهمة الكبيرة؟

وبعض المناطق بشكل خاص، إضافة الى تلك الحروب الداخلية، التي أستمرت نيفا من الزمن، أو الخارجية، التي كلفت العراق الكثير من البشر والأموال.

مهمة تعديل الدستور تبدأ بمرونة عالية وشفافة وحيادية ونكران ذات حتى يمكن تطبيق النصوص بشكل منسجم ومتطابق ومتوحد، حتى يمكن التمعن في النصوص التي ينبغي تعديلها أو إلغاؤها, وأن نضع أمام أعيننا مستقبل الأجيال التي سيحكمها الدستور .

ومن خلال التجارب التي مرت بها الدساتير المتنوعة يتضح أن العمل بالدستور الجامد الذي يضفي على الدستور نوعاً من الهيبة والقدسية، هو الأكثر ضماناً من محاولة الالتفاف على النصوص وسهولة تغييرها، وألا يتم إلغاء أو تعديل أو إضافة نص دستوري، إلا بموافقة الرأي العام أو البرلمان، وجعل عملية التعديل مرنة في حال الضرورة، إضافة إلى تحقيقه الاستقرار من التحكم في نصوصه مستقبلاً، إضافة إلى الحماية التي يشكلها وجود المحكمة الاتحادية العليا، ومهما يكن الأمر فإن الابتعاد عن التحجر في النصوص وجمود عملية التعديل لا يخدم آلية الحياة الدستورية، كما أن عملية المرونة وتمكن السلطات من تغيير النصوص والتلاعب بها يعرض السياسة المستقبلية للتحكم والرغبات والمصالح، لذا فأن الوسطية في تبني هذه النظريات هي الأوفق والأنسب في التطبيق، أي ان الحل يكون في مرونة في التعديل مع نصوص نحافظ على متانتها ورصانتها .

ومع أن الدستور بحاجة ماسة للتعديل والمراجعة، الا أن الامر يدفع للتأكيد بأن هذا الدستور ينبغي أن يكون شاملا ومعبرا عن المبادئ الاساسية، وخاليا من الخطابات السياسية والعبارات العاطفية، خاليا قدر الامكان من الدماء والجماجم والمقابر والعذاب، على اعتبار أنه الوثيقة الأسمى، التي ترسم عراق المستقبل.

ولذا فإن الوضوح في النصوص القادمة التي تضمن حقوق الجميع وترسم خطوات ومبادئ اساسية نص عليها الدستور، تسهم في تقريب جميع وجهات النظر في مفاصل السلطات الثلاث، ولذا فإن النظر الى تلافي المواقف السلبية، التي أفرزتها المرحلة السابقة كفيلة بأن يستفيد منها المشرّع والمساهم في عملية التعديل المرتقبة.

وإذ مضت فترة ليست بالقصيرة على مجلس النواب وهو يدرس ويشكل اللجان المختصة للانتهاء من وضع صياغة التعديلات المنتظرة للدستور، فإن بقاء الخلافات والتقاطعات بين الكتل والأحزاب مع القضايا المهمة والمستجدة، ومع تراكم العديد من القوانين بحاجة ماسة لمناقشتها وإقرارها أو تعديلها أو رفضها لم ينجزها المجلس، بانتظار أن تتوفر له الفرصة للإنجاز، وإذ تترتب أمانة وطنية على عاتق أعضاء مجلس النواب، باعتبارهم يمثلون السلطة التشريعية المختصة طرح مشروع الإصلاح الدستوري، فهل يمكن للمجلس أن ينجز هذه المهمة الكبيرة؟.

*الحوار المتمدن،صحيفة «الصباح»

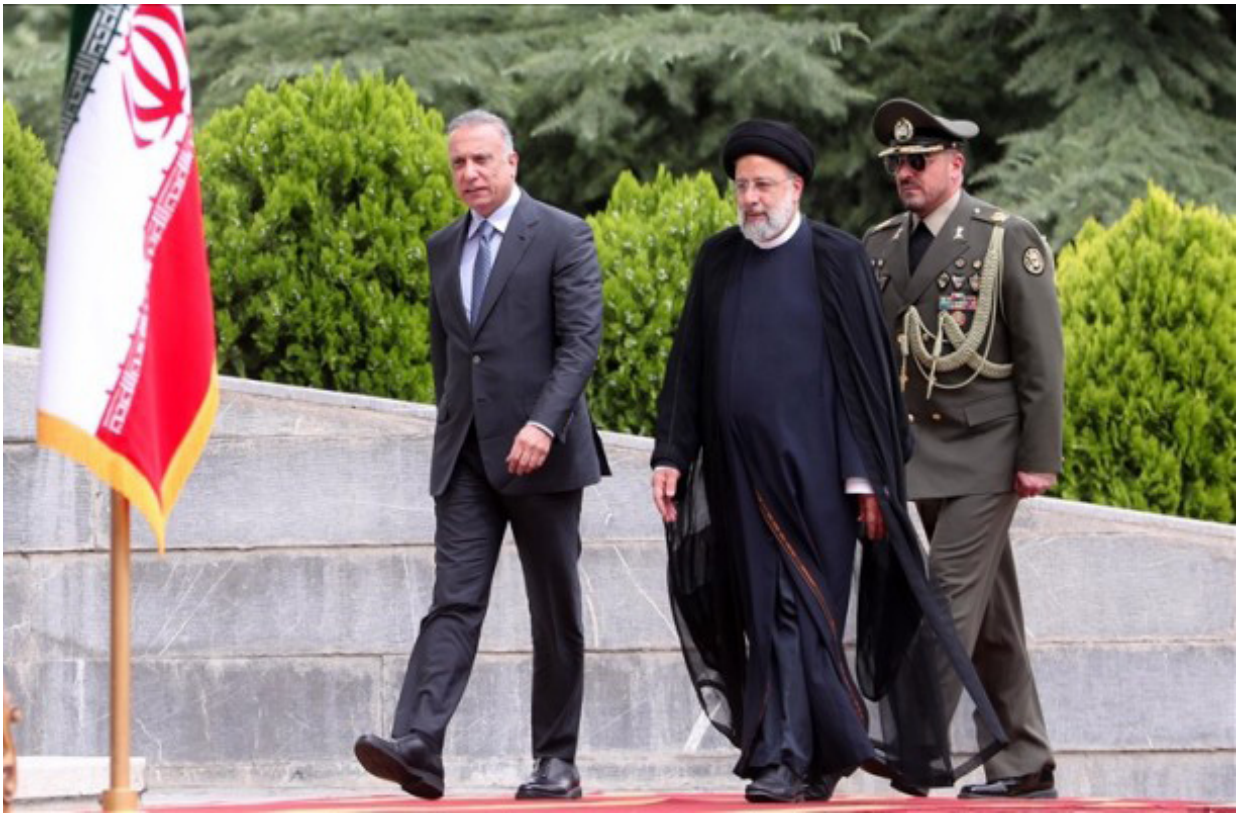

آغا حسين:

دبلوماسية العراق الإقليمية واتفاقيات التطبيع مع إسرائيل

*ريسبونسبل ستيتكرافت :

تقول التقارير الواردة من العراق إن بغداد توسع دورها الدبلوماسي من الوساطة بين إيران والسعودية إلى ترتيب حوار إيراني مع مصر والأردن والإمارات أيضا. وإذا نجح هذا المسار فيمكنه ملء الفراغ في الشرق الأوسط عبر دبلوماسية إقليمية شاملة مع تقليص نطاق اتفاقيات «أبراهام» كشكل من أشكال التعاون الإقليمي.

ويفتقر الشرق الأوسط إلى منصة دبلوماسية مؤسسية واحدة للحوار والعمل الجماعي بشأن القضايا الإقليمية. ولا يزال إجماع المنطقة بشأن أي قضية بعيد المنال. وحتى الميل الأخير للحوار من قبل عدة دول متنافسة، من تركيا والإمارات إلى إيران والسعودية، فإنه يعالج القضايا الثنائية ولا ينطوي على التزامات إقليمية أو متعددة الأطراف.

وتعمل مبادرة بغداد الدبلوماسية الإقليمية على تقليل هذه الفجوة، وتُظهر العراق على أنه مفتاح للتعايش العربي الإيراني. وتولي كل من السعودية والإمارات أهمية كبيرة لعلاقاتهما الثنائية مع العراق، بينما عقدت مصر والأردن اجتماعات ثلاثية مع مسؤولين عراقيين ٥ مرات منذ عام ٢٠١٩.

ومن السمات المشتركة للمشاركة العربية مع العراق تركيزها على القوة الناعمة والتبادل الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرتهم على مضاهاة القوة العسكرية الإيرانية في العراق وقدرة طهران على هندسة

السياسة العراقية. وبالتالي، فإن العراق ليس في الحقيقة جبهة صدام محتدم بين إيران والدول العربية.

وتستغل دبلوماسية بغداد ذلك وتظهر لطهران والدول العربية أن العراق يراعي مصالح كافة الأطراف وليس عالقا في شد الحبل بين أي من المعسكرين. ونتيجة لذلك يتعامل الفاعلون في المنطقة مع العراق كجهة محايدة ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها للتوسط في حوار شرق أوسطي كلما لزم الأمر؛ لذلك تتجنب دبلوماسية العراق الانحياز إلى أي طرف عندما يكون هناك تصاعد في التوترات الإقليمية.

ويجعل ذلك الوساطة العراقية أداة مفيدة لخفض التصعيد في معظم المنطقة؛ حيث يمكن لطرفي أي صراع الاتفاق على خفض التصعيد المتبادل بوساطة بغداد دون فقدان ماء الوجه. لذلك يمكن القول إن نقاط القوة التي تتجلى في دبلوماسية العراق تجاه المعضلة الإيرانية العربية تجعلها تحديا كبيرا لاتفاقيات «أبراهام» التي وقعتها إسرائيل مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب.

وقد سعت اتفاقيات «أبراهام» إلى تشكيل الأساس لمنصة تحالف إسرائيلي عربي ضد إيران. لكنها فشلت حتى الآن في تسويق هذه الفكرة لدى معظم الدول العربية أو الإسلامية، بل جاءت بنتائج عكسية في بعض الحالات.

على سبيل المثال، أشعل التطبيع الإسرائيلي المغربي التوترات بين المغرب و الجزائر. واعتبرت الجزائر أن هذه الاتفاقية سبب رئيسي لقطع العلاقات الثنائية مؤخرا مع الرباط، وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقية عاملا من عوامل تأجيج الصراعات وليس الدبلوماسية في المغرب العربي.

وبالمثل، بالرغم من انضمام البحرين إلى الاتفاقات بعد فترة وجيزة من توقيع أبوظبي رفضت السعودية الاندماج في هذا المسار، وكان سبب الرياض بسيطا: تجنب تصعيد التوترات مع طهران التي تسعى تل أبيب لبناء تحالف ضدها.

ويعني ذلك أن بعض الدول العربية تري أن ضرر هذه الاتفاقيات ربما يفوق المكاسب المتوقعة منها باعتبار أنها ترتيب محفوف بالمخاطر مبني فوق حقل ألغام جيوسياسي مثل الصراع الإيراني الإسرائيلي.

على النقيض من ذلك، حصل العراق على معظم ثقة العالم العربي وحقق بالفعل تقدما ملحوظا في الدبلوماسية الشرق أوسطية متعددة الأطراف؛ مما أعطى الدول العربية خيارا أفضل من اتفاقات «أبراهام» لمعالجة قضاياها في إطار متعدد الأطراف.

> **حصل العراق على معظم ثقة العالم العربي وحقق بالفعل تقدما**

وفي هذا السياق، أطلق العراق مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في أغسطس/آب ٢٠٢١. وحضرت المؤتمر جميع الأطراف المشاركة في دبلوماسية بغداد بشأن المعضلة الإيرانية العربية. كما حضرها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» ودعمته الولايات المتحدة مبدئيا كمنصة دبلوماسية إقليمية بقيادة العراق.

وبالمقارنة مع الاستقطاب الجيوسياسي المرتبط باتفاقيات «أبراهام»، تبدو الدبلوماسية العراقية أكثر أمانا وشمولية، كما أنها لا تعتمد على الولايات المتحدة لتقديم فوائد للمشاركين فيها، على عكس الاتفاقات التي تطلبت موافقة واشنطن علي بيع طائرات «إف-٣٥» للإمارت واعترافها بالمطالبات المغربية بشأن إقليم الصحراء، وذلك لإقناع الدولتين العربيتين بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل.

وقد سلطت المؤسس المشارك لمعهد كوينسي «تريتا بارسي» الضوء على ذلك باعتباره ميزة رئيسية للدبلوماسية العراقية؛ بسبب رغبة الولايات المتحدة المتزايدة في الانسحاب من الشرق الأوسط. ووصفت «بارسي» مؤتمر بغداد واتفاقات «أبراهام» كنموذجين دبلوماسيين إقليميين متباينين.

وقالت «بارسي»: «بينما فُرضت اتفاقات أبراهام إلى حد كبير على الشرق الأوسط، مع قيام الولايات المتحدة برشوة الدول أو الضغط عليها من أجل المشاركة، جاء زخم المبادرة الدبلوماسية العراقية من الداخل وبشكل مبتكر، سعيا إلى الاستقرار دون الحاجة إلى الاعتماد على موارد واشنطن السياسية والعسكرية».

ولم يقم العراق قط أي علاقات ثنائية مع إسرائيل التي يعتبرها عدوا واضحا. ومع دعم إسرائيل للعناصر الانفصالية في إقليم كردستان العراق، تنظر بغداد إلى تل أبيب على أنها عنصر مزعزع للاستقرار لكل من العراق والمنطقة بشكل عام؛ ولذلك فإن دبلوماسية العراق الأخيرة قد يكون هدفها غير المعلن هو تقويض نفوذ إسرائيل.

وبالتوازي مع توسيع نطاق دبلوماسيته، زاد العراق من حملات القمع ضد الجهات الداخلية التي لها علاقات مع إسرائيل. وفي مايو/أيار الماضي، أصدرت بغداد قانونا يجرم العلاقات مع إسرائيل، ردا على مؤتمر يدعو إلى تطبيع العلاقات العراقية الإسرائيلية عُقد في أربيل قبل شهر من مؤتمر بغداد.

وستؤخذ تحفظات العراق تجاه إسرائيل على محمل الجد أكثر في الوقت الذي يعزز فيه الأول مركزيته في الهندسة الدبلوماسية الناشئة في الشرق الأوسط.

ويعد إجماع المنطقة الحالي على الحاجة إلى دبلوماسية مستدامة ومتعددة الأطراف أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى، ويعطي هذا الدول سببًا لمراعاة الخط الأحمر للعراق بشأن إسرائيل لضمان قيام بغداد بدورها المهم في الوساطة الإقليمية.

علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن كردستان العراق تحولت إلى بؤرة توتر إيراني إسرائيلي يدفع العراق لإدراج معارضة الدور الإسرائيلي في قلب استراتيجيته الدبلوماسية.

في الواقع، يمكن لبغداد أن تروج لفكرة أن إسرائيل مصدر لنفوذ خارجي يزعج الهدوء النسبي في العراق، والذي سمح لكل من طهران والدول العربية بالاستفادة منه على الرغم من خلافاتهما العديدة.

> **زاد العراق من حملات القمع ضد الجهات الداخلية التي لها علاقات مع إسرائيل**

وسواء أثار العراق مشكلاته مع إسرائيل على نحو متعدد الأطراف أو ثنائي مع نظرائه الإقليميين، فسيكون لديه نقطة قوة من زاوية الاستقرار الإقليمي وخفض التصعيد.

وسواء كانت دبلوماسية العراق الإيرانية العربية تتحدى صراحة اتفاقات «أبراهام» أم لا، فإنها ستترك تأثيرا قويا ودائما على النموذج الناشئ للدبلوماسية المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط. وتهدف اتفاقيات «أبراهام» إلى القيام بذلك على وجه التحديد، لكنها ستواجه تحديات حقيقية مع تعميق أسس المبادرات الدبلوماسية العراقية.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

ابراهيم العبادي:

نحن وتركيا لعنة الأمن والسياسة

منذ عام ١٩٢٣ ووارثـو دولة السلطان العثماني (علمانيين واسلاميين) لم يتعودوا على رؤية الدول الجديدة (الممتلكات القديمة) التي خرجت من عباءة السلطان، لديها سيادة ينبغي احترامها وعندها مشكلات تحتاج تعاونا وتفهما من (الشقيق الاكبر)، مثلما لدى هذا الشقيق مصالح كبرى يريد تحقيقها شرط أن يتذكر أن الطريق إلى تحقيق مصالحه هو التعاون واحترام الحقوق والمواثيق والمعاهدات.

غير أن صانع السياسات في سراي أنقرة صار أكثر اعتمادا على منطق القوة منه إلى منطق التعاون المشترك، فقد صارت سياسة العمق الستراتيجي التي نظّر لها (أحمد داود اوغلو)، أفضل اداة لخدمة سياسة التوغل العسكري وبحجة مكافحة الارهاب وحماية الامن القومي والدفاع عن حياض العمق الستراتيجي، سنوات طويلة والجار التركي يدفع باتجاه محاربة التمرد الداخلي خارج أراضيه، ليقول ان مشكلته الأمنية والسياسية مع الجناح العسكري للقومية الكردية، تحسم مع الحواضن الاجتماعية والسياسية خارج حدود الجمهورية التركية وداخل حدود السلطنة العثمانية، وفق هذه الرؤية كان مثيرا أن يزرع الجيش التركي اكثر من ٤٠ نقطة عسكرية في شمال العراق، من دون أن تثير لديه تساؤلات عن سيادة وحقوق وأمن الجار العراقي، طبعا المشكلة لا يتحملها الأتراك وحدهم، فهم دولة صاعدة تستفيد من كل الثوابت والمتغيرات في العلاقات الدولية للعودة إلى منصة الدول المحورية المؤثرة جدا، نصف المشكلة تتحملها الدولة الهشة سواء في العراق او سوريا أوغيرها

> صانع السياسات في أنقرة صار أكثر اعتمادا على منطق القوة منه إلى التعاون

من مقاطعات السلطان السابقة والسبب هو الضعف الداخلي ولا شيء اخر.

وارثو الفكر اليساري القومي والعروبي والاسلامي الحديث في العراق، لم ينجحوا في صناعة مركب الأمن والسيادة والمصالح المتبادلة مع الجيران، لأنهم جاؤوا من خلفيات تسدد (ديونا) لهؤلاء الجيران، فالذين يتذكرون (جميل) تركيا وخدماتها صاروا لا يستطيعون دعم سياسة او موقف او قرار سياسي أو اقتصادي أو أمني، سواء في الحكومة او في مجلس النواب او في الاعلام لا ترتاح له انقرة وتراه مضرا بمصالحها، والذين يتذكرون جميل ايران يفعلون الشيء نفسه، ومثلهم القومي الذي ما زال يتذكر العمق العربي وجميل الرياض أو القاهرة ولاحقا أبوظبي، المنسي في كل ذلك العمق الوطني العراقي، مصالح العراق الوطنية، سيادته وأمنه ومياهه واقتصاده، لنا أن نعترف أن سياسة العلاقات المتوازنة لم تحقق للعراق كثيرا، وهي وإن كانت محور الأمن الوطني العراقي، لكنها ما زالت بلا مردودات على العراق بسبب اهتزاز المعادلة الداخلية.

الجيران لا يتعاملون مع العراق الدولة، بل يتعاملون مع مكونات تبحث عن عمق شيعي مع ايران وسني مع تركيا وعروبي مع العرب، ومعادلة كهذه أضعف من أن تدفع عن العراق عدوانا او انتهاكا للسيادة والمصالح، أفضل ما لـدى العراقيين هو الانفعال والغضب والشكوى، التي صارت عنوانا لوطنية متأخرة، وفرصة للمناكفة الحزبية والاعلامية، لماذا لا يستطيع العراق حل مشكلاته مع جيرانه من الاشقاء والأصدقاء ليعيش متفرغا لهموم الحاضر والمستقبل ؟

السبب الظاهر هو فقدان الإرادة والقدرة على الفعل، والسبب الباطن هو تغليب مصالح المكونات على مصالح الوطن، الدافع الذي يجعل الاتراك لا يقيمون وزنا لكل صوت عراقي محتج هو علمهم ان الاحتجاج فعل صوتي فحسب وليس عمليا، كلنا يتذكر كيف كان السفير التركي السابق فاتح يلدز يدور على تجار العراق وغرف التجارة يطالب بالضغط على الحكومة للتراجع عن قرار منع دخول منتجات الدواجن التركية إلى العراق، يومها كادت خمس شركات كبرى جنوب الاناضول تعلن إفلاسها، فضغطت تركيا عبر أذرع ومافيات التجارة والاستيراد العراقية المرتبطة بها لفتح الأبواب امام صناعة الدواجن التركية ليخسر العراق قطاعا اقتصاديا واعدا، الأمر ذاته حصل في الاشهر الماضية بدعوى ارتفاع الاسعار وتوفير الامن الغذائي للعراقيين وكانت النتيجة خسارة ٣٠٠٠ آلاف مشروع دواجن في العراق، باعتراف وزير الزراعة وارتفاع جنوني في المستوردات من تركيا التي ربحت من صادرات البيض والدجاج وحدها نصف مليار دولار ومن الصادرات الزراعية للعراق اكثر من ثلاثة ارباع المليارا.

> **الدافع الذي يجعل الاتراك لا يقيمون وزنا لكل صوت عراقي محتج هو علمهم ان الاحتجاج فعل صوتي فحسب**

تركيا تتذرع بوجود حزب العمال الكردستاني pkk، ووحدات الدفاع الكردية ypj ، التي صار لها فرع أيزيدي في سنجار، وتتذرع تركيا بمعلومات من متعاونين كرد معها بان فصائل عراقية مسلحة اقامت علاقات مع ال pkk وتدفع للبعض المرتبطين به اموالا ودعما لوجستيا، ولذلك تعرض تركيا عن كل احتجاج، واذا اضطرت للحديث العلني تقول بلسان المعاتب: نحن نملك نفوذا عسكريا محدودا للدفاع عن امننا ضد هجمات حزب العمال، ولكن لماذا لا تتحدثون عن النفوذ الايراني المتغلغل في كل زاوية، قالها لنا ذلك الصديق الدكتور احمد اويصال استاذ الاجتماع السياسي وعضو الحزب الحاكم والملحق الثقافي السابق في القاهرة ايام محمد مرسي والرئيس الحالي لمركز دراسات الشرق الأوسط (اورسام)، المركز الذي يعمل فيه زملاء عراقيون عديدون، قال اويصال ذلك بصراحة ونحن نعقد مع الاشقاء الاتراك ورشة عمل لمناقشة العلاقات العراقية التركية الايرانية. عادت انقرة وذكرتنا أن الحرب على الارهاب واحدة فلماذا تجزؤون هذه الحرب وتستثنون حزب العمال، طبعا لا نستطيع الدفاع بالقول إننا نحاول التذاكي باستخدام ورقة البكك لموازنة الاندفاع التركي في سوريا (حليفنا في محور المقاومة) أو لأن هناك من يهمس في آذاننا بالإبقاء على هذه الورقة، خوفا من استدارة غير متوقعة من الرئيس اردوغان، الذي تعود ان يعاملنا بأبوية مشفقة، حتى انه يتدخل لاصلاح هيئات مسؤولينا الذاهبين للسلام عليه في السراي الحكومي.

ايضا لا نستطيع القول بأن مصلحة بعض شركاء السلطة في العراق تمنعنا من طرد حزب العمال الكردستاني من العراق، لان الاتحاد الوطني الكردستاني وحتى الحزب الديمقراطي يرفضان الضغط على ابناء عمومتهم المطالبين بالحقوق القومية للكرد في الحدود القديمة والجديدة لدولة السلطان العثماني، يوم اردنا اخـراج منافقي ايـران (مجاهدي خلق)، من العراق استجابت لنا امريكا والامم المتحدة، والان تستطيع طهران ان تحدد منابع التهديد لها داخل العراق فتدمرها بصواريخ باليستية ومسيرات يطيرها عراقيون نيابة عنها، وتستطيع أشباح اسرائيلية استهداف مواقع عراقية ومعسكرات لانها اذرع ايرانية بزعمهم وماذلك الا بسبب التهريج الاعلامي والادعاءات التي تريد تحرير القدس قبل حماية المراكز الحيوية العراقية والمواطنين العراقيين، وهكذا تستمر العجلة المهزوزة بالدوران ليجد المسؤول العراقي نفسه مضطرا لمجاراة راي عام غاضب يتهمهم بالضعف والتفريط بهيبة وسيادة العراق.

*شبكة الاعلام العراقي

ما الذي تعنيه دعوة دميرتاش إلى «التغيير»؟

*أحوال تركية

دعا الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش، المسجون في سجن أدرنة، المعارضة إلى «التقدم من خلال إيجاد طرق جديدة بدلاً من مطاردة السلطة»، وشدد على أن هذا لن يكون ممكنًا إلا من خلال «التغيير» في مقالته المنشورة على موقع تي ٢٤.

قال دميرتاش إن التغيير في السياسة أمر يتطلب الشجاعة. لديك الكثير من المعرفة والخبرة كما تريد، لا يمكنك بدء التغيير إذا لم تكن لديك الشجاعة. لا يمكنك تغيير علاقاتك الحزبية أو الاجتماعية من خلال ممارسة السياسة بالأنماط المعتادة والبقاء في منطقة الراحة الخاصة بك.

وأضاف إن المعارضة ستفوز في الانتخابات «على الأقل من ٨٠ إلى ٢٠» إذا دخلت الميدان «بلغة مشتركة، والاستخدام الشائع لوسائل الإعلام، والشعارات المشتركة، والأعمال والأنشطة المشتركة، ومشاريع الحل المشترك، وفي النهاية مرشح مشترك.

بعد ذلك، قال إن التعاون المؤسسي بين جداول المعارضة الستة والمعارضة القائمة على حزب الشعوب الديمقراطي لا يبدو ممكنًا في ظل الظروف الحالية. وهو يعزو ذلك إلى «تصورات حزب العدالة والتنمية» وفشل

المعارضة في الرد على هذه التصورات بخطوة جريئة للتغيير.

وأكد دميرتاش أن أحزاب المعارضة ليست المسؤولة الوحيدة، وأن لدى حزب الشعوب الديمقراطي أيضًا أوجه قصور ومسؤوليات. وقال إنه إذا كنا نريد التغيير في تركيا، فعلينا أن نظهر الشجاعة لبدء التغيير من أنفسنا.

وتعليقاً على ذلك قال الكاتب والمحلل السياسي التركي هاكان البيرق في مقال له في صحيفة قرار إنه من خلال «التصورات التي ينتجها حزب العدالة والتنمية»، ربما يعني دميرتاش أن حزب الشعوب الديمقراطي مرتبط بحزب العمال الكردستاني. إذا لم يكن هذا «العمل الجماعي» حقيقيًا، وإذا كان مجرد تصور ينتجه حزب العدالة والتنمية، فما هو «التغيير» الذي يجب على حزب الشعوب الديمقراطي أن «يمتلك الشجاعة للبدء به»؟

وتساءل البيرق: هل «التغيير» يعني «حزب العدالة والتنمية يقول ذلك، ولكنه ليس كذلك»؟ أي جزء من هذا «يشجع»؟

> **أهم جزء في مقاله هو أن السياسة والعنف لا يمكن أن يجتمعا**

قال الكاتب إن أهم جزء في مقال دميرتاش هو قوله «نحتاج أن نقول لتركيا بأسرها وأنسب لغة وخطاب إننا نعلم أن السياسة والعنف لا يمكن أن يجتمعا، وإننا نسعى إلى حلول لجميع مشاكلنا في إطار وحدة تركيا، وإننا نعمل بجدية من أجل سلام مشرف».

وأعرب الكاتب عن اعتقاده أنه إذا كان حزب الشعوب الديمقراطي يعلم أن السياسة والعنف لا يمكن أن يسيران معًا، فيجب أن يعرف أيضًا أن اللغة والخطاب الأنسب لشرح ذلك لكل تركيا هي لغة وخطاب النائب السابق لحزب الشعوب الديمقراطي ألتان تان.

استعاد ما كان تان قاله في وقت سابق وتأكيده أن فترة العنف والأسلحة والحرب في النضال السياسي الكردي انتهت منذ سنوات.. الصديق الذي سيخوض كفاحًا ديمقراطيًا أو شخصًا يتولى هذه القيادة يجب أن يقول لحزب العمال الكردستاني بوضوح: تم إسكاته داخل حدود الجمهورية التركية، ويجب ألا يكون هناك تهديد مسلح لتركيا من خارج حدود الجمهورية التركية.. يجب أن ينهي هذا الموقف الواضح ضد تركيا. يجب على صلاح الدين أن يعبر عن هذا بوضوح شديد.. ليس من الممكن، من المستحيل، ليس من الممكن أن يجتمع النضال الديمقراطي بالسلاح معًا!

ويسترسل بالاستشهاد بكلام سابق لتان الذي أكمل على النحو التالي: عند هذه النقطة، من الضروري أن نقف بإصرار. لنفترض أننا توقفنا، لكن الذين حملوا السلاح لم يستمعوا؛ حتى لو أراد إسكات أولئك الذين يثيرون هذه القضية مثلي بإصرار، إذا قال، «اخرس، هذا ليس من شأنك، لماذا تتحدث، لماذا تفكر بهذه الطريقة؟» ليس من الممكن أن نتداخل بأي شكل من الأشكال مع الخط السياسي؛ أولئك الذين يفكرون بهذه الطريقة يجب أن يضعوا سياسة منفصلة، وأولئك الذين يختارون فقط المسارات الديمقراطية باستثناء الأسلحة يجب أن يتخذوا سياسة منفصلة. تحتاج السياسة التركية إلى قادة سياسيين كرد، وقادة أتراك، وقادة علمانيين وقادة محافظين يقودون السياسة الكردية الديمقراطية، ويكونون مثابرين، ويتخذون موقفًا ضد العنف، ويستجيبون لحزب العمال الكردستاني بتعبيرات واضحة جدًا في هذه المرحلة، وبناء ثقة الجمهور بالإصرار على هذا الخط.

ختم الكاتب مقاله بالقول إن الأمر يتطلب الإرادة والشجاعة لاستكمال ذلك الافتقار إلى القيادة تجاوز «نحن نعلم أيضًا أن السياسة والعنف لا يمكن أن يسيران معًا» ونبذ العنف/ الإرهاب بعبارات واضحة ومحددة، وكسر كل الجسور مع حزب العمال الكردستاني المتهم بالإرهاب.. هذا ما يسمى التغيير.

حسني محلي:

من الممرات إلى المناطق الآمنة.. حسابات إردوغان المعقّدة

بعد قمّة طهران، استمرّ إردوغان في أحاديثه التقليدية عن بناء بيوت في إدلب وجوارها للاجئين السوريين الذين سيعودون إلى سوريا، وهو ما عدّه البعض محاولةً منه لخلق حاضنة شعبية له ولأفكاره العقائدية.

شهد قصر السلطان عبد المجيد في إسطنبول احتفالاً خاصاً للتوقيع على اتفاقية الأغذية والحبوب الأوكرانية العالقة، وذلك بحضور الرئيس التركي رجب طيب إردوغان والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

ووفقاً للاتفاقية، ستقوم أوكرانيا بتصدير نحو ٢٠ مليون طنّ من الحبوب والمنتجات الزراعية الضرورية العالقة في موانئها المطلّة على البحر الأسود، وأهمها أوديسا.

جاءت هذه الاتفاقية وفق الشروط الروسية، إذ قال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إنّ «الاتفاقية بشأن تصدير السلع الغذائية والأسمدة الروسية من الموانئ الروسية وُقّعت أولاً. بعدها، جرى التوقيع على الاتفاقية بشأن تصدير الحبوب والسلع الغذائية من الموانئ الأوكرانية».

ووفق الاتفاقيّة، سيُفتح ممر بحري بعرض ٣ أميال وطول ١٤٠ ميلاً لمرور السفن التي تنقل الحبوب والمواد الغذائية الأوكرانية عبر البحر الأسود، شرط بيعها للدول غير المعادية لروسيا. في المقابل، سيكون هناك ممران من بحر آزوف، مروراً ببالطة وسيفاستبول (شبه جزيرة القرم)، بعرض ميلين وطول ١١٠ أميال، لنقل المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأسود.

وبموجب الاتفاقية، يقوم العساكر الروس والأتراك، بحضور الأوكرانيين، بتفتيش كل السفن المغادرة والعائدة إلى الموانئ الأوكرانية، للتأكد من حمولتها ومنع تهريب المرتزقة ونقل الأسلحة إلى أوكرانيا. ويهدف إردوغان من خلال هذه الخطط لدعم سياساته في البحر الأسود وسيطرة أنقرة على منافذه وهي مضيق البوسفور وبعده الدردنيل.

تركيا الّتي جمعت وزيرَي الخارجية الروسي والأوكراني في مدينة أنطاليا في ١٠ آذار/مارس الماضي، وجمعت بعد ذلك بعشرة أيام الروس والأوكرانيين إلى طاولة المباحثات في إسطنبول، سعت، وما زالت تسعى، لأداء دور الوسيط بين الطرفين، على الرغم من بيع طائراتها المسيّرة للجيش الأوكراني في إطار اتفاقيات التعاون العسكري الاستراتيجي مع الرئيس فولوديمير زيلينسكي، الصديق الحميم للرئيس إردوغان، الّذي أعلن غير مرة استنكاره «غزو روسيا لأوكرانيا وضمّ شبه جزيرة القرم إليها».

تركيا التي تستورد حوالى ٦٥٪ من القمح (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان من بين ٨٥-٩٩٪) الّذي تستورده من الخارج من روسيا، وحوالى ١٥٪ من أوكرانيا، تريد لنجاحها في موضوع الممرات أن يساعدها على إقناع واشنطن والعواصم الغربية الحليفة بأهمية دورها الإقليمي والدولي، بعد أن تزعزعت ثقة هذه العواصم بها لأسباب عديدة.

ويريد الرئيس إردوغان أن تضمن له عودة الثقة هذه دعماً امريكياً وأوروبياً، وحتى روسياً، في مشاريعه ومخططاته الأخرى، وبشكل خاص في سوريا وليبيا والعراق، وحتى قبرص، حيث ما زالت المساعي مستمرة مع «تل أبيب»، وعبر الحوار الساخن، لنقل الغاز الإسرائيلي والقبرصي، وحتى المصري، بالأنابيب إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا.

كل ذلك في مقابل اعتراف امريكي وأوروبي للرئيس التركي بدور أكبر في المناطق المذكورة، وخصوصاً سوريا، التي يسعى لترسيخ «مناطقه الآمنة» في شمالها، على الرغم من كل البيانات والتصريحات والمواقف الروسية والإيرانية التي تعترض على ذلك.

> **إلى متى سيستمر إردوغان في سياساته المتناقضة ؟**

وقد كان ذلك واضحاً في قمة طهران، إذ قال إردوغان بعد يوم من عودته من القمة «إنه لم يتفق مع الرئيسين بوتين ورئيسي على العديد من القضايا التي تمت مناقشتها»، واستمر في أحاديثه التقليدية عن بناء بيوت في إدلب وجوارها لمليون من اللاجئين السوريين الّذين سيعودون إلى سوريا، وهو ما عدّه البعض محاولةً منه لخلق حاضنة شعبية له ولأفكاره العقائدية، بالتنسيق مع قوى المعارضة السورية وفصائلها التي يدعمها في ٩٪ من الأراضي التي ينتشر فيها الجيش التركي.

هذا الأمر أشار إليه آيهان آوغان، مستشار إردوغان،

بعد قمة طهران، إذ قال: «يعيش في إدلب ٤ ملايين سوري بحماية تركيا.

وفي المناطق الآمنة التركية، يعيش مليونا سوري. وفي الداخل التركي، يوجد ٣٫٧ مليون سوري. لذلك، تركيا تملك الحق في تقرير مصير سوريا أكثر من عائلة الأسد. من هنا، ما لم تؤخذ مخاوف تركيا الأمنية بعين الاعتبار، وقام البعض باستفزازنا، فإنَّ تركيا ستقيم شريطاً آمناً يمتدّ من حلب وحتى الموصل».

لا شك في أن أقوال المستشار تتطابق مع عدد من تصريحات الرئيس إردوغان ومواقفه منذ بداية ما يُسمى بـ«الربيع العربي» فيما يتعلّق بسوريا. ويبدو واضحاً أنها كانت، وستبقى، أهم موضوع في مجمل سياساته داخلياً وخارجياً مع استمرار التناقضات الإقليمية والدولية، وأهمها استمرار التآمر العربي الذي يعتقد أنه يصب في مصلحته.

وفي هذه الحالة، ما على إردوغان إلا أن يواجه أحزاب المعارضة وقواها التي باتت تحرجه في هذا الموضوع، وبشكل خاص قضية اللاجئين السوريين، وهو لا يريد أن يتخلّى عنهم لحساباته الخاصة الداخلية والخارجية، في الوقت الذي يتوقع الجميع أن تصعّد المعارضة حملتها ضده في هذا الموضوع.

وفي هذا السياق، أعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو (السبت) خطته لإعادة اللاجئين إلى بلادهم، وذلك عبر «حوار مباشر وشامل مع الدولة السورية، وإعادة فتح السفارات في دمشق وأنقرة، والاتفاق مع الحكومة السورية على آلية عملية لإعادة السوريين إلى بيوتهم بضمانات تركية وسورية وأممية، مع خطة شاملة مدعومة من الاتحاد الأوروبي لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، على أن يساهم المقاولون الأتراك في هذه المشاريع».

ولم تغِب عن الأنظار محاولات بعض الأوساط القومية العنصرية، وربما بدخول «تل أبيب» على الخطّ، لاستغلال قضية اللاجئين وشنّ هجوم سافر على العرب من منطلقات قومية عنصرية وتاريخية، وحتى دينية.

ويبقى السؤال الأهم: إلى متى سيستمرّ إردوغان في سياساته المتناقضة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي التي أثبتت فشله عندما اضطرّ إلى مصالحة «تل أبيب» والرياض وأبو ظبي، بعد أن قال عنها وعن حكامها الكثير والكثير، ولكن من دون أن يفكر في مصالحة الرئيس الأسد، لأنه يعتقد أن مثل هذه المصالحة يعني اعترافه بالهزيمة، وهو ما لن يتقبله بسهولة، وخصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات التي لا شك في أنها ستشهد حملات دعائية عنيفة جداً، ما دام سينطلق من مقولات قومية ودينية وطائفية في حال إعلان زعيم حزب الشعب الجمهوري (وهو علوي) ترشيح نفسه إلى انتخابات الرئاسة، بدعم من أحزاب تحالف الأمة الستة، وهو ما سيضمن انتصاره (هذا ما تقوله استطلاعات الرأي) الذي سيستنفر إردوغان كل إمكانياته وإمكانيات الدولة داخلياً وخارجياً لمنعه، مهما كلفه وكلّف ذلك تركيا!

> **يريد إردوغان أن تضمن له عودة الثقة دعما امريكيا وأوروبيا، وحتى روسيا**

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

سياسات أردوغان بين الإصلاح والعقلانية والأيديولوجية

أشار الكاتب والمحلل التركي طه آكيول في مقال له في صحيفة» قرار «إلى أنه يمكن لاتفاقية ممر الحبوب أن تنقذ ملايين الأشخاص من المجاعة. وقال إن الاعتراف بنجاح الرئيس أردوغان في هذا مطلب للصدق والموضوعية. لكن... من الضروري أيضًا الموضوعية والصدق التعبير عن العزلة التي جرّبتها تركيا في السياسة الخارجية والضرر الذي تسببت فيه.

وقعت روسيا وأوكرانيا «وثيقة مبادرة الشحن الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية» قبل يومين في دولما بهجة، بوساطة تركيا والأمم المتحدة. سيتم تصدير ٢٥ مليون طن من القمح إلى العالم عبر المضيق. بالفعل في سوق الولايات المتحدة، انخفض سعر القمح بنسبة ٥ في المائة وسعر الذرة بنسبة ١ في المائة.

وفي هذا الإطار لفت طه آكيول إلى أنه حتى الحكومات والصحافة الغربية تشيد بأردوغان. وأضاف: أقول «حتى» لأن أردوغان دائمًا ما يكون معاديًا للغرب، حتى خارج المشاكل الملموسة، والغرب يرى أردوغان على أنه مستبد.

وعن عامل الثقة ودعم سياسات الرئيس أردوغان، كتب برهان الدين دوران في صباح أمس: «تم فتح ممر الحبوب بفضل حقيقة أن تركيا كانت قادرة على بناء الثقة التي كانت قادرة على إجراء مفاوضات مع كل من أوكرانيا وروسيا».

وتعليقاً على ذلك قال آكيول إن هذا صحيح.. حادثة ممر الحبوب هي مثال ملموس على كيفية نجاح تركيا في سياستها الخارجية من خلال أساليب دبلوماسية متوازنة ومطمئنة وموجهة نحو النتائج. بطبيعة الحال، فإن مشاركة الأمم المتحدة عامل مهم للغاية.

شدد آكيول أنه منذ ٢١ فبراير، عندما بدأ الهجوم الروسي، حافظ أردوغان على العلاقات بين موسكو وكييف، والتي تسمى «الدبلوماسية المكوكية». قاوم بوتين لفترة طويلة. ظل أردوغان هادئًا طوال العملية،

متجنبًا الإجراءات التي من شأنها إثارة ردود فعل في كل من كييف وموسكو. التقى وفودا من أوكرانيا وروسيا في إسطنبول لأول مرة في ١٣ يوليو.

وأكد أن أردوغان الذي يمر بأزمة اقتصادية ومشاكل «المحور» في السياسة الخارجية، لديه حاجة إلزامية لواردات القمح ومكانة في العلاقات الخارجية... على بعد عام من الانتخابات، سعر الخبز ٥ ليرات! العواطف مؤثرة جدا في سلوكه. وقال إنه في الواقع، فإن «خلق الثقة» في العلاقات الدولية هو الشرط الأول للدبلوماسية.

قال برهان الدين دوران إن قيادة الرئيس أردوغان القوية وسياسته الخارجية الاستباقية أثارتا قلق عواصم الخليج. وقد أدى هذا القلق إلى وضع تركيا كدولة يجب أن تحدها النخب الخليجية.. (مركز سيتا، الكتاب السنوي للسياسة الخارجية التركية ٢٠٢٠، ص ١٣)

وعلق آطه آكيول على ذلك بقوله: لقد انجرفت تركيا إلى مثل هذه العزلة في شرق البحر الأبيض المتوسط. السبب الرئيسي هو دعم أردوغان «الاستباقي» لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. عدم الاكتفاء بإدانة الانقلاب، فقد أدت سياسات مثل حملته المستمرة ضد الحكومة المصرية وفتح أراضي تركيا للإخوان إلى «قلق» الأنظمة العربية ودفعها إلى جانب اليونان.

وتساءل: هل خلقت سياسة أردوغان «ثقة» في علاقاتنا مع أي دولة على وجه الأرض؟! هل يستطيع برهان الدين دوران أن يقول إن هذه سياسة «توفر الثقة» في العلاقات؟

وأضاف قائلاً: وكما أن ممر الحبوب هو نجاح الدبلوماسية العقلانية، فهذا تدمير للسياسات الأيديولوجية والعاطفية.

وعما يمكن توصيفه بفترة الإصلاح، أشار آكيول إنه سيتحدث المؤرخون الذين سيكتبون عن هذه الأيام في المستقبل عن شخصيتين لأردوغان: أحدهما هو الإصلاحي الحكيم والعقلاني والموجه نحو الاتحاد الأوروبي في العقد الأول.. والآخر هو أردوغان الأيديولوجي المتمركز حول الذات والموجه للسلطة الذي يقمع أردوغان، ونظام الحكم الرئاسي هو تجسيد لأردوغان.

وأضاف إن أردوغان، الذي يصر على رغبته في عاصمة الغرب، يشعر «شخصياً» بالإهانة من انتقادات الغرب لحقوق الإنسان والحريات والقانون، ويطلق على الاتحاد الأوروبي، الذي أشاد به أمس، «التحالف الصليبي».

> **آكيول: سيتحدث المؤرخون في المستقبل عن شخصيتين لأردوغان**

تساءل آكيول: هل يمكنه إصلاح الوضع اليوم؟ وقال: فكما أن الشرط المسبق للإصلاح الاقتصادي هو استقلال البنك المركزي، فإن الإصلاحات الهيكلية مثل قانون المشتريات الشفاف؛ لكن أردوغان يريد أن يبقيهم بين يديه..

وأضاف: كما أنها السبيل لإعادة العلاقات مع الغرب إلى المستوى السابق، وهي ملزمة لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والقيم التي يأمر بها دستورنا، كالحريات والقانون، لكن أردوغان يريد أن يبقى لنفسه الكلمة الأخيرة في هذه المجالات كذلك.

وفي ختام مقاله قال آكيول: لا يبدو من السهل على أردوغان الثاني أن يعود إلى الأول. وقد جرب ذلك في خريف ٢٠٢٠ بقوله «الفائدة دواء مرير، نحن ندخل فترة إصلاح» واستسلم بعد أربعة أشهر.

*أحوال تركية

إيفو أتش دالدر، جيمس أم ليندسي:

الفرصة النهائية للغرب في بناء نظام عالمي أفضل

مجلة» فورين آفيرز «- عدد تموز و آب ٢٠٢٢

أكد الغزو الروسي لأوكرانيا ولا يزال يؤكد ما كان واضحاً منذ فترة طويلة، من أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية القائم على احترام القواعد والقوانين بات على شفا الانهيار. ويرجع ذلك عدم رضا روسيا أن تكون طرفاً مسؤولاً في نظام أنشأته دول أخرى، وكذلك الصين التي لم تتوانَ عن دعم عدوان موسكو [على أوكرانيا]. يظهر أن الدولتين كلتيهما ترغبان في إعادة صياغة النظام العالمي بطريقة تخدم مصالحهما الاستبدادية. وقد لاحظ ذلك الرئيس الامريكي جو بايدن في وارسو في مارس (آذار) الماضي، إذ صرح بأن الغرب ينخرط حاضراً في «معركة شعواء بين الديمقراطية والاستبداد، بين الحرية والقمع،

وبين نظام مستند إلى الأحكام والقواعد، وآخر تحكمه قوة غاشمة».

ولكن لم يكن يفترض بمسار التاريخ أن يسلك هذا المنحى. ففي الأيام الزاهية التي تلت «الحرب الباردة» [فترة من المواجهة بين الغرب بقيادة امريكا والاتحاد السوفياتي وحلفائه، شهدها النصف الثاني من القرن العشرين]، بدا النظام العالمي راسخاً لا يشق له غبار. واعتقدت واشنطن أن سيادتها التي لا يرقى إليها الشك تسمح لها بتحديد مستقبل شعبها وشعوب الدول الأخرى. كذلك ظن حلفاؤها أنهم أنقذوا أنفسهم من مأساة سياسات القوى العظمى ودخلوا عصر الأحكام والقواعد التي تشق بنفسها طريقها إلى التنفيذ، لكن مع مرور الوقت، تآكلت عادات التعاون المتبادل وتناثر الشعور بالهدف المشترك. وعوضاً عن انتهاز فرصة الهيمنة الامريكية من أجل توطيد النظام المستند إلى الأحكام والقواعد وتعزيزه، سحب الغرب يده من هذا النظام وتركه لحال سبيله حتى خبا.

> **يشكل إنشاء مجموعة الـ12 الأمل الأفضل والأخير في إنعاش النظام المستند إلى الأحكام والقواعد**

وحاضراً، ثمة فرصة سانحة أمام واشنطن وحلفائها في تصحيح هذا الخطأ. إن سوء التقدير التاريخي الجسيم الذي ارتكبه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حينما قرر المضي قدماً بغزو أوكرانيا، ذكر دول الغرب بمصالحها وقيمها المشتركة، إضافة إلى أهمية العمل الجماعي كذلك. ولذا، جاءت استجابتها للغزو على شكل وحدة صف لم يشهدها العالم منذ ذروة «الحرب الباردة»، إذ فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات غير مسبوقة على موسكو، وحررت نفسها من مصادر الطاقة الروسية وشحنت كميات هائلة من الأسلحة إلى أوكرانيا، لكن هذه الوحدة المفاجئة قد لا تدوم طويلاً. ومع تزايد التبعات الاقتصادية المؤلمة للعقوبات وتحول الحرب إلى معركة الاستنزاف المطولة التي توقعها مسؤولو الاستخبارات، قد تبدأ المخاوف الداخلية وغيرها في زرع الانقسامات بين صفوف الدول الغربية.

وفيما ينكب الغرب على إدارة هذه الخلافات، من المهم للغاية أن يحول وحدته المكتشفة حديثاً إلى جهد أوسع لإنقاذ النظام المستند إلى الأحكام والقواعد. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بإنشاء منظمة جديدة تحت اسم «مجموعة الـ١٢» G-١٢، تجمع الولايات المتحدة مع حلفائها الرئيسين في آسيا وأوروبا وامريكا الشمالية حول مصلحة حيوية واحدة تتمثل في الحفاظ على النظام، من منطلق أنه لا يمكن لأي من هؤلاء تحقيق هذه المصلحة بمفرده. في المقابل، لن يكون ذلك التعاون الرسمي كافياً وحده. وسيتوجب على الولايات المتحدة وحلفائها اتخاذ الخطوة الثانية للتعلم من الأخطاء التي ارتكبوها على مدى العقود الثلاثة الماضية. من الجانب الامريكي، سيكون على واشنطن الحد من ميلها إلى الأحادية، ناهيك بالإصغاء والتحدث والأخذ والعطاء. كذلك سيتوجب على كل حليف في الجانبين الآسيوي والأوروبي، تحمل مزيد من المسؤولية والتغلب على ميله إلى التصرف المنفرد.

في المقابل، إذا قرر الغرب التمسك بأساليبه القديمة، فإنه سيفسد شيئاً نادراً جداً في السياسة الدولية، ألا وهو حدوث فرصة ثانية. وإذا لم يجرِ اغتنام الفرص والتعلم من الأخطاء والعمل الجماعي، فسوف لن يكون في مقدور الغرب إعادة بناء نظام دولي يعزز سيادة القانون بدلاً من شريعة الغاب.

يا له من هدر

صحيح أن الولايات المتحدة خرجت منتصرةً من «الحرب الباردة»، لكنها سرعان ما أهدرت فرصتها الاستثنائية لتحويل لحظة الأحادية القطبية تلك إلى شيء أكثر ديمومة يستمر إلى ما بعد حقبة الاتحاد السوفياتي، ويوحد أوروبا، ويحفز توسعاً تاريخياً للاقتصاد العالمي. أولم يكن الانتصار الاستراتيجي والأيديولوجي هو الذي مهد الطريق أمام الغرب في توسيع وترسيخ النظام المستند إلى الأحكام والقواعد المتعلقة بالأمن الجماعي والأسواق المفتوحة واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؟ نعم، لقد كان الأمر كذلك. ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت الديمقراطية في أوج انتشارها والأسواق الحرة في بداية ظهورها. ولم يكن أمام الأعداء القدامى كروسيا، ولا حتى المنافسين المستقبليين المحتملين كالصين، سوى خيار واحد يتمثل في تقبل التدفق الحر لرأس المال والسلع والأفكار والأشخاص، بغية ضمان عدم التخلف عن الركب في وقت يميل فيه التعاون والمصالحة لأن يكونا بديلاً من المنافسة والصراع، كسمتين مميزتين في السياسة العالمية.

لكن رياح الحوادث لم تجرِ بما تشتهيه السفن الامريكية. فمن فرط اعتداد الولايات المتحدة بنفسها، اعتقدت أن دورها «كسلطة وحيدة لا غنى عنها» في العالم يعطيها الحق في تسريع التاريخ. وكانت النتيجة أن أطلقت سلسلة من التدخلات العسكرية باسم الاستقرار والديمقراطية متسببةً في الغالب بمزيد من الفوضى والبؤس، لا بمزيد من الأمن والثروات. وحتى حينما أعلنت عن انتهاجها نظاماً يستند إلى الأحكام والقواعد لم يتغير حالها كثيراً. ويرجع السبب في ذلك إلى تجاهلها بشكل منتظم الأحكام والقواعد التي لا تروق لها. وقد حدث ذلك حينما تدخلت في كوسوفو عام ١٩٩٩ والعراق عام ٢٠٠٣، على الرغم من فشلها في الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، أو حينما استخدمت تعذيب المعتقلين أثناء حربها على الإرهاب، إضافة إلى رفضها المشاركة في اتفاقات تعاونية جديدة في شأن التجارب النووية ونزع السلاح ومحاكمة جرائم الحرب وتنظيم التجارة في منطقة آسيا والهادئ، خشية أن تقوض حرية المناورة لديها. وقد عمدت واشنطن إلى تبرير كل تدخل وكل قرار تتخذه، اقتناعاً منها بنقاء دوافعها وصدقيتها. وقد عبرت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين أولبرايت عن ذلك عام ١٩٩٨ حينما صرحت، «نحن نقف شامخين ونرى ما هو أبعد من البلدان الأخرى في المستقبل»، لكن لم يلمس الأصدقاء والحلفاء على حد واحد وسواء، في كلامها القوة والنزاهة، إنما الغطرسة والنفاق.

> **اعتداء روسيا على أوكرانيا يوقظ الرأي العام الغربي من غيبوبته**

ولم تكن واشنطن الوحيدة التي فشلت في الاستفادة إلى أقصى حد من اللحظة التي نشأت عن انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد كان لحلفائها الأوروبيين أوهامهم الخاصة أيضاً، إذ اعتقدوا أن نهاية انقسامات «الحرب الباردة» في القارة تجسد نهاية الصراع، وكذلك اعتبروا أنفسهم دولاً ما بعد حداثية قادرة على الاستناد إلى التعاون والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، من أجل الحفاظ على السلام. وعلى الرغم من إدراكهم حجم التهديدات التي يطرحها الإرهاب والانتشار النووي، فقد اتفقوا على السماح لواشنطن بالتكفل بإيجاد حلول لمثل تلك المشكلات،

مفترضين أن المشاركة الاقتصادية ونزع السلاح والحوار ستحول روسيا إلى شريك، وأن حاجة الصين للوصول إلى أسواقهم وتقنياتهم ستجعل بكين طرفاً مسؤولاً في النظام المستند إلى الأحكام والقواعد، لكن بعد مرحلة بدا فيها كأن المنافسة بين القوى العظمى قد ذهبت إلى مزبلة التاريخ، أمست المصالح الاقتصادية المحرك الأكثر حسماً في السياسة الخارجية.

وفي ظل تسيد الغطرسة الامريكية والتمنيات الأوروبية تجاهل قادة العواصم الغربية الإشارات الدالة على أن المنافسة بين القوى العظمى لم تنتهِ بعد. ففي عام ٢٠٠٨، خاضت روسيا غزوةً على جورجيا، وبعدها بست سنوات، ضمت شبه جزيرة القرم إلى أراضيها وأوقدت شرارة تمرد انفصالي في الداخل الأوكراني، لكن لم تلقَ هذه الارتكابات سوى ردود فعل رمزية من الغرب، والأبعد من ذلك أنها دفعت بعدد من دول أوروبا إلى تعزيز اعتمادها على النفط والغاز الروسيين بدلاً من تقليله، بحجة أنه «لطالما كانت مصادر الطاقة الروسية الرخيصة الأساس الذي تنمو عليه القدرة التنافسية لصناعتنا»، وفق تعبير مارتن برودرمولر، المدير التنفيذي لإحدى الشركات الكيماوية في ألمانيا. ومن جهة أخرى، نفذت الصين أنشطة تجسس اقتصادي غير مسبوقة ومارست ضغوطاً متنوعة على شركائها التجاريين وطالبت ببحر الصين الجنوبي واعتقلت أكثر من مليون إيغوري وهشمت الديمقراطية في هونغ كونغ. وقد كلفت تلك السلسلة الطويلة من الاعتداءات بكين ما لا يزيد إلا قليلاً على توبيخ معتدل اللهجة. وقد تزايد اعتماد «وول ستريت» [بورصة المال والأعمال الامريكية] على الثروات الصينية، وكذلك عقدت الصين صفقة تجارية واستثمارية جديدة مع «الاتحاد الأوروبي» في ٢٠٢٠.

وبالتالي، أدت تلك التطورات مجتمعةً إلى تآكل تدريجي للسمات الأساسية التي يتميز بها النظام المستند إلى الأحكام والقواعد. إن قدرة القوى العظمى على استخدام القوة ضد جاراتها الأصغر من دون أن تعاقب، كشفت عن جوانب الضعف في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤسسات الأمن الجماعي الأخرى. وفي حين أدى انتشار الممارسات التجارية الزبائنية [بمعنى أنها تستند إلى الربح واكتساب مزيد من الزبائن والأسواق، من دون مراعاة مصالح نظام الأطراف المتعددة المستند إلى القواعد والأحكام]، إلى تسليط الضوء على الفجوات التي تشوب قواعد التجارة العالمية. كذلك عملت الاضطرابات الاقتصادية التي سببتها العولمة غير المقيدة، على إذكاء القومية الشعبوية وادعاءات الحكام المستبدين بأن الديمقراطية الليبرالية منحطة وقديمة، بالتالي حينما ضربت جائحة كورونا البشرية كلها، تحركت الدول لمواجهتها فرادى لا جماعة، أي وفق سياسة «كل بلد لنفسه» بدلاً من سياسة تضافر الجهود والعمل الجماعي ضد تهديد مشترك. بالمختصر المفيد، حينما ضربت جائحة كورونا البشرية ظهر أن النظام العالمي يتفكك.

> **ثمة فرصة سانحة أمام واشنطن وحلفائها في تصحيح هذا الخطأ**

واستطراداً، أيقظ الغزو الروسي لأوكرانيا الغرب من سباته. وجاءت المفاجأة الكبرى في أنه أسفر عن استجابة سريعة وواسعة الحجم والنطاق بقيادة واشنطن صدم بها القادة الغربيون وبوتين معاً. ومن جملة التدابير التي انطوت عليها الاستجابة الغربية، فرض عقوبات كاسحة على الاقتصاد الروسي ومسارعة أوروبا إلى خفض وارداتها من الطاقة الروسية، مع ما يمكن أن يتأتى عن مثل هذه

الخطوة من تقويض لنفوذ موسكو. وإضافة إلى ذلك، سعى حلف «الناتو» إلى تعزيز وجوده في المنطقة الممتدة بين البلطيق والبحر الأسود، وأظهر استعداداً للترحيب بفنلندا والسويد كعضوين جديدين، وكذلك دعم أوكرانيا بشحنات أسلحة جديدة وأجهزة استخبارات غربية كي تتمكن من مقاومة جيش روسي أكبر من جيشها بكثير.

ولا شك أن الغرب سيسخر الجزء الأكبر من طاقاته الدبلوماسية لمواصلة توفير الدعم لأوكرانيا، لكن على نحو مماثل، من المهم أن يبحث القادة الغربيون أفكاراً أكثر طموحاً بغية وقف تداعي النظام المستند إلى الأحكام والقواعد. إن الخطأ الاستراتيجي الذي اقترفه بوتين يتمثل في إعطائه الديمقراطيات الغربية فرصة لتضميد الجراح التي ألحقتها بنفسها منذ ثلاثة عقود، يكفي أنه ذكرها بمصالحها المشتركة وقوة وحدتها.

> **إذا قرر الغرب التمسك بأساليبه القديمة، فإنه سيفسد شيئاً نادراً جداً في السياسة الدولية**

نحن أفضل حينما نكون معاً

تتمثل الخطوة الأولى [لبناء نظام عالمي أفضل] في إضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون الذي بزغ في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وبغية إنجاز تلك الخطوة، ليس هناك طريقة أفضل من أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون المتقدمون في آسيا وأوروبا وامريكا الشمالية، على إنشاء «مجموعة الـ١٢» كي تضم أعضاء «مجموعة الدول السبع» الحاليين (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، إضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية و«الاتحاد الأوروبي»، على أن يكون لحلف «الناتو» مقعد دائم على طاولة مناقشاتها المتصلة بالأمن.

بالتالي، من المستطاع القول إن إنشاء «مجموعة الـ١٢» يجسد الأمل الأفضل والأخير في إنعاش النظام المستند إلى الأحكام والقواعد. ويرجع ذلك إلى أن الجهات المرشحة لعضوية تلك المجموعة، من الدول والمؤسسات، تمتلك الأهلية والرغبة والقدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق هذه الغاية، نظراً إلى احتضانها زهاء مليار شخص وأكثر من ٦٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري. وصحيح أن الصين وروسيا معاً أكثر تعداداً للسكان، إلا أنهما لا تشكلان سوى ٢٠ في المئة من الناتج الاقتصادي العالمي و١٧ في المئة من إنفاقه العسكري. وقد تبين من ردود فعل الأعضاء المرشحة [لعضوية مجموعة الـ١٢] إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا أنها مدركة وواعية تماماً بأن أمنها وازدهارها يعتمدان على إيجاد طرق ناجعة في تفادي العودة إلى عالم تحل فيه القوة الغاشمة محل سيادة القانون. واستكمالاً، من المستطاع إرجاع سرعة استجابتها ضد روسيا، إلى تاريخها الحافل بالعمل جنباً إلى جنب على مجموعة متنوعة من القضايا، سواء عبر العلاقات الثنائية أو المنتديات المتعددة الأطراف.

وحتى الآن، غفلت الدول الغربية عن مسألة عقد العزم على العمل معاً كمجموعة أو لتحقيق غرض محدد يتمثل في تعزيز النظام العالمي، بالتالي يفترض أن إنشاء «مجموعة الـ١٢» سيتكفل بتصحيح هذا الإغفال. فعلى النقيض من المنظمات الفضفاضة، كـ«مجموعة السبع» التي اعتادت التعامل مع القضايا العالمية بصورة عشوائية، ستلتزم دول «مجموعة الـ١٢» ومؤسساتها بتحديد التحديات العالمية وتقييم الاستجابات المتاحة وتنسيق أنشطة الاستجابة. وكذلك لن يكون التزامها هذا

مبنياً على ميثاق رسمي أو هيكل رسمي أو أمانة، إنما على تعهد مشترك في ما بينها بإرساء مشاركتها في الخارج على أساس مبدأ التعاون والتنسيق في سبيل تحقيق الأهداف والحفاظ على النظام المستند إلى الأحكام والقواعد. وفي إطار المنظمة المرتقبة، سيجتمع رؤساء الدول الأعضاء مرتين في السنة في الأقل، فيما سيعقد وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد اجتماعاتهم على نحو أكثر تواتراً، على طريقة عمل مجلس «الاتحاد الأوروبي» في إدارة مروحة واسعة من القضايا.

واستطراداً، سيبدأ التنسيق السياسي في إطار السياسة الخارجية. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، سيكون على أعضاء «مجموعة الـ١٢» التكاتف في إحباط الانتقام الروسي، والتنافس مع الصين، والحد من انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة الأوبئة، والتخفيف من آثار تغير المناخ. يضاف إلى ذلك، تكريس عمليات التنسيق التي تلت الغزو [الروسي لأوكرانيا]، داخل الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية السبع وحلف «الناتو»، بوصفها [العمليات] معياراً تستند إليه «مجموعة الـ١٢» ويكون قوامه التكاتف مع الأمم المتحدة و«منظمة التجارة العالمية» والمؤسسات المالية الدولية وسواها من المنظمات الدولية، سعياً إلى الخروج بمواقف مشتركة وإجراءات منسقة في شأن القضايا الحاسمة.

> **حتى الآن، غفلت الدول الغربية عن العمل معاً كمجموعة لتعزيز النظام العالمي**

وفي الفضاء الاقتصادي، سيكون على «مجموعة الـ١٢» التنسيق في ما بينها في شأن التجارة والاستثمارات وضوابط التصدير والتجارة الرقمية وغيرها من القضايا الاقتصادية الحساسة، إذ وطدت جائحة كورونا والحرب الأوكرانية النزعة القومية الاقتصادية والحمائية، وعطلتا الحركة التجارية وزعزعتا سلاسل الإمدادات، الأمر الذي أفضى إلى تباطؤ في وتيرة النمو وارتفاع في معدلات التضخم. ومع تنامي المخاوف الأمنية في شأن الملكية الفكرية والتقنيات الحيوية، اشتدت القيود على التجارة، لا سيما التجارة مع خصوم الولايات المتحدة وفي طليعتهم، الصين وروسيا.

واستناداً إلى تلك المعطيات، سيكون على «مجموعة الـ١٢» الاضطلاع بدور المحرك للتعاون الاقتصادي والنمو من جهة والكابح لمحاولات الانكفاء من جهة أخرى. وتكمن الخطوة الأولى الحاسمة في هذا الشأن في انضمام المملكة المتحدة والولايات المتحدة و«الاتحاد الأوروبي» إلى «اتفاق الشراكة الشاملة والتدريجية عبر المحيط الهادئ» التي تضم بالفعل كندا ودولاً آسيوية مرشحة لعضوية «مجموعة الـ١٢». وسيلي ذلك، استئناف الولايات المتحدة وأوروبا المفاوضات الرامية إلى إحياء تحالف التجارة والاستثمار بما يضمن استكمال الاتفاقات الثنائية المعقودة بين «الاتحاد الأوروبي» وأستراليا وكندا واليابان. بالتزامن مع ذلك، سيكون على «مجموعة الـ١٢» تنسيق سياساتها في شأن ضوابط التصدير والاستثمار الأجنبي بغية ضمان تفوقها التنافسي على الصين. وسيكون عليها كذلك توحيد سلاسل الإمدادات للسلع الحيوية، كأشباه الموصلات والروبوتات والذكاء الاصطناعي والمعادن الأرضية النادرة، ضمن نطاق العالم الغربي.

وفي الشق الأمني، ستظل الولايات المتحدة متقدمة على أقرانها في «مجموعة الـ١٢»، إذ إنها وحدها التي تمتلك جيشاً له امتداد عالمي حقيقي، ولا يهم بعد ذلك إذا أنفقت جهات أخرى مزيداً من الأموال على الدفاع

إيفاءً بالوعود التي قطعتها عقب الغزو الروسي لأوكرانيا. ونقصد بتلك الجهات اليابان التي تبحث حالياً في إمكانية مضاعفة نفقاتها العسكرية على مدى السنوات القليلة المقبلة، وألمانيا التي رفعت مستواها إلى ثالث أكبر منفق عسكري في العالم باتخاذها قرار زيادة ميزانيتها الدفاعية. يذكر أن تلك الأموال الإضافية ستعزز نفقات الغرب السنوية على الدفاع بنحو ١٥٠ مليار دولار، وستجعل من ألمانيا واليابان شريكتين أمنيتين أكثر فاعلية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بالقنوات الرئيسة في تعزيز القدرات الدفاعية لأعضاء «مجموعة الـ١٢»، فستبقى على ما هي عليه، بمعنى أن تكون عبارة عن ترتيبات دفاعية من خلال حلف «الناتو» واتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة، إلى جانب تنسيق أكبر في صفوف «الاتحاد الأوروبي»، ومنتدى مفيد بقيادة «مجموعة الـ١٢» يهدف إلى تحريك تلك الجهود والتأكد من أن السياسات الأمنية عبر المحيطين الأطلسي والهادئ أكثر اتساقاً من حالها حاضراً. فمن شأن زيادة القدرات العسكرية وتعزيز عمليات التنسيق أن يحسنا بشكل كبير فرص ردع، وإذا لزم الأمر، إحباط أي عدوان آخر من روسيا أو الصين أو دول أخرى.

> **الديمقراطيات الغربية عالقة في دوامة صراعات مع الحكومات الاستبدادية حول القيم**

وعلى الرغم من أهمية التعاون الرسمي، سيتوقف نجاح «مجموعة الـ١٢» على تخلي الولايات المتحدة وحلفائها عن العادات السيئة التي اكتسبوها منذ نهاية «الحرب الباردة». فغالباً ما تصرفت واشنطن بصورة منفردة، اعتقاداً منها أن القيادة تعني تقرير الأشياء التي يتوجب فعلها، ثم إلزام الآخرين باتباع ذلك. وكثيراً ما اتخذت المشاورات شكل إبلاغ بالقرارات التي اتخذت بالفعل، بدلاً من الاتفاق على مواقف جديدة. وقد ظهر هذا النوع من السلوكيات جلياً في قرارات إدارة ترمب الخروج من «اتفاق باريس في شأن تغير المناخ» والاتفاق النووي الإيراني، وقرار إدارة بايدن استعجال سحب القوات الامريكية من أفغانستان. وفي مقابل ذلك، كثيراً ما تنصل حلفاء الولايات المتحدة من تحمل مسؤولية القرارات الصعبة، وركنوا إلى التعهدات الأمنية الامريكية، ما جعل قوتهم الصلبة تتضاءل باستمرار. ولأن الحال كذلك، ينبغي على «مجموعة الـ١٢» المرتقبة أن تكون شراكة متكافئة تأخذ في الحسبان الطرق التي طالما نادى أعضاؤها بها، مع نهوض الأعضاء الآسيويين والأوروبيين بالقدر التمثيلي الأكبر، وتقاسمهم مزيداً من عمليات صنع القرار مع الولايات المتحدة. وإذا كانت [مجموعة الـ١٢] ستحذو حذو حلف «الناتو» و«الاتحاد الأوروبي»، فتستغرق وقتاً طويلاً في إبرام الاتفاقات، لا سيما بوجود صدام في المصالح، فالأجدر أن تكون كسائر المؤسسات وتبني قوتها على قدرتها على العمل الجماعي، وهو ما اكتشفته روسيا الآن بعد أن دفعت ثمنه غالياً عبر تعرضها للمخاطر.

التحقق من الواقع

تقدم «مجموعة الـ١٢» أفضل فرصة في حشد موارد أقوى الديمقراطيات وأكثرها تقدماً في العالم تحت لواء الدفاع عن النظام المستند إلى الأحكام والقواعد، لكن من باب الإنصاف، يتوجب عما إذا كان إنشاء «مجموعة الـ١٢» سيوسع الفجوة بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، ويؤجج التوترات الحالية، ويزيد صعوبة صوغ الحلول اللازمة للتحديات التي يواجهها العالم عموماً، والغرب خصوصاً. ولا ريب في أنه سينظر إلى «مجموعة الـ١٢»

على أنها وسيلة صريحة في التصدي للنفوذين الصيني والروسي. ورداً عليها، لن تقف بكين وموسكو مكتوفتي اليدين، بل ستضاعفان جهودهما في تقويض النظام المستند إلى الأحكام والقواعد، والعمل على ضم دول أخرى إلى معسكرهما.

وخلف هذا القلق الكبير من تعميق الانقسامات، تستتر نقطة حرجة مفادها أن الديمقراطيات الغربية عالقة بالفعل في دوامة صراعات مع الحكومات الاستبدادية حول القيم التي سيسترشد النظام العالمي بها، إذ لا تتطلع الصين ولا روسيا إلى تحسين الترتيبات الدولية الموجودة حاضراً. ويضاف إلى ذلك أنهما قوتان تعديليتان تتنافسان في إطار معايير ومؤسسات نظام ما بعد الحرب [العالمية الثانية، التي تلاها ترسيخ النظام الدولي المتعدد الأطراف المستند إلى الأحكام والقواعد]، وترغب كلتاهما في العودة إلى عصر سياسات القوى العظمى كي تكون لهما حرية السيطرة على جيرانهما. ولطالما ترددت الديمقراطيات الغربية في الاعتراف بالتحديات التي تثيرها الدولتان كلتاهما، على أمل أن تقنع المشاركة بكين وموسكو بالعمل معها [الديمقراطيات الغربية] لا ضدها، لكن الغزو الروسي لأوكرانيا، بتأييد رسمي كامل من الصين، أوضح بجلاء أن الشراكة الصينية – الروسية تتجه نحو المواجهة حول كل ما يمثله الغرب، والنظام العالمي المستند إلى الأحكام والقواعد.

واستكمالاً، لن يكون تشكيل «مجموعة الـ١٢» الرادع الذي سيمنع الغرب من التعامل مع الصين أو روسيا، إذ يعلم الكل أن الجهود المبذولة في سبيل الحد من تغير المناخ والوقاية من الأوبئة بحاجة إلى كل ذرة تعاون بين القوى الكبرى، مع العلم أن الصين وروسيا لم تكونا يوماً متعاونتين في هاتين القضيتين، حتى في الوقت الذي قلل فيه الغرب من أهمية التخويف الاقتصادي الصيني، وتجاهل النزعة العدوانية الروسية. ولطالما عبرت بكين وموسكو عن استعدادهما لتقديم تنازلات تخدم مصالحهما الذاتية ولا تقيم وزناً لحسن النية. في المقابل، مع حشد موارد أقوى ديمقراطيات العالم ضمن «مجموعة الـ١٢»، ستكون للغرب حتماً فرصة ممارسة دبلوماسيته مع البلدين كليهما من موقع قوة.

وبالتالي، ينبغي أن تتبع «مجموعة الـ١٢» تجاه الصين وروسيا والأنظمة الاستبدادية الأخرى نهجاً مماثلاً للوصف الذي قدمه وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكين عن نهج إدارة بايدن تجاه الصين، بأنه «تنافسي عند الحاجة، وتعاوني عند الإمكان، وخصامي عند الضرورة». وكي تتمكن «مجموعة الـ١٢» من تحقيق هذا النهج، سيكون عليها أن تكشف عن الأهداف التي تسعى إليها وتلك التي تحارب ضدها. فالأكيد أنها لن تتوخى السيطرة على الصين أو روسيا، أو تحويلهما، أو دول أخرى، إلى ديمقراطيات غربية، بل ستدافع عن المبادئ الأساسية لنظام ما بعد الحرب [العالمية الثانية] التي تشمل احترام سيادة الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء، والتقيد بسيادة القانون، ودعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات.

> **الديمقراطيات غير الغربية لم توحد صفوفها ضد العدوان الروسي**

الانقسام الديمقراطي

لربما تتشاطر الديمقراطيات الغربية الالتزام بالقيم الليبرالية، لكن سيبقى لكل منها دائماً مصالحه الخاصة.

وهذه حقيقة لا مناص منها. وقد انعكست بوضوح في رد فعل الغرب إزاء غزو أوكرانيا، مع تفاوت حماسة حلفاء الولايات المتحدة في شأن خفض صادرات الطاقة الروسية وتزويد أوكرانيا بالأسلحة الثقيلة. وفي ما يتعلق بصياغة السياسات المشتركة، فإنها لن تزداد صعوبةً إلا إذا تحولت المسألة من التهديدات الوجودية إلى الخيارات الأكثر واقعية حول سياسات التجارة أو التكنولوجيا.

وكذلك فمن المهم بالقدر نفسه ملاحظة أن الديمقراطيات غير الغربية لم توحد صفوفها ضد العدوان الروسي، إذ رفضت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وغيرها من ديمقراطيات الامريكيتين وآسيا وأفريقيا، إدانة المس بسيادة أوكرانيا وأحجمت عن دعم العقوبات ضد روسيا، وفي مناسبات قليلة، حاولت استغلال الحرب لمنفعتها الشخصية. وبتصرفها على ذلك النحو، مهدت لعودة ما يشبه «حركة عدم الانحياز» [تجمع من دول حاولت ألا تكون منحازة إلى أحد المعسكرين المتنازعين في منتصف القرن العشرين، أي الغرب والاتحاد السوفياتي] التي ظهرت إبان «الحرب الباردة» كي تعبر عن مزيج معقد من المصالح الخاصة والتعاطف والاستياء التاريخيين والانشغال بمشكلات أكثر إلحاحاً أقرب إلى الوطن. ولا يفترض بأي من تلك الأشياء أن يكون مفاجئاً، فالديمقراطيات أولاً وأخيراً غير محصنة ضد قصر النظر أو الضغائن أو التلاعب بجهتين متعارضتين من أجل مصلحتها.

وبالتالي، إذا تعذر افتراض حدوث التعاون الديمقراطي، فإن صياغته ممكنة حتماً. ويأتي الدليل على ذلك من امتلاك الديمقراطيات الغربية، على الرغم من إخفاقاتها وعثراتها، سجلاً راسخاً في بناء ترتيبات تعاونية ناجحة، وتفوقها على الأنظمة الاستبدادية عموماً لمجرد اعتمادها على تفاعلات تذهب إلى أبعد من المعاملات، والتزامها المشترك بسيادة القانون الذي يسمح لكل طرف من أطرافها بالوثوق في الآخر. واستناداً إلى ذلك، ظهر التزام الولايات المتحدة بترتيبات أمنية رسمية مع أكثر من ٥٠ حليفاً، في الوقت الذي لا يتعدى فيه حلفاء روسيا خمس دول، فيما لا تثق الصين سوى بحليف واحد هو كوريا الشمالية.

وللاستفادة من هذا النجاح، سيكون من الأفضل بصورة مثالية أن تركز «مجموعة الـ١٢» على بناء جسور التضامن مع ديمقراطيات «الجنوب العالمي» التي ستمنى بالخسارة الكبرى إذا ما أعادت الصين وروسيا رسم شكل النظام العالمي وطبيعته وفقاً لتصورهما الخاص، إذ لا تنظر بكين ولا موسكو إلى القوى الأصغر حجماً على أنها مساوية لهما في السيادة، وكذلك تعتبران أن تلك الدول مجرد كيانات يجوز استغلالها والتلاعب بها. واعترافاً بهذا الواقع، ضمت كينيا وسنغافورة وديمقراطيات غير غربية أخرى صوتها إلى الغرب، في إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا.

> **وفيما يدأب الغرب على تجاوز الانقسامات بين الديمقراطيات، ينبغي ألا يغفل عن الانقسامات في الداخل**

والمعروف عن الديمقراطيات الغربية أنها تقدم الكثير جداً للديمقراطيات الأخرى. بدايةً، يبلغ الناتج الاقتصادي المشترك لدول «مجموعة الـ١٢» ثلاثة أضعاف الناتج الاقتصادي للصين وروسيا مجتمعتين. وإذا عمل الغرب بشكل وثيق مع الديمقراطيات غير الغربية، فالأرجح أن يعثر لنفسه على شركاء أكثر استعداداً لتبني جميع مساعيه الدبلوماسية.

وإذا حدث ذلك، سيكون على «مجموعة الـ١٢» الالتزام

بالقواعد التي تود من الآخرين اتباعها، بأسلوب لم تعتد عليه الولايات المتحدة أو حلفاؤها. ثمة أمثلة كثيرة يضربها النقاد عن حق على النفاق الغربي، ويأتي في طليعتها الغزو الامريكي للعراق. وتشكل تلك الأمثلة بمجموعها خير إثبات على أن مقولة «افعل مثلما نقول وليس ما نفعل» أساس ضعيف في بناء التعاون. إلى ذلك، من المهم بالقدر نفسه أن تتطلع «مجموعة الـ١٢» إلى مصالحها من منظار واسع وتقر بأن محاولتها إرغام النظم الديمقراطية الشبيهة بها، على مجاراتها يشكل استراتيجية خاسرة. ومن الأفضل لها بكثير تسليط الضوء على المنافع الحقيقية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، المتأتية من التعاون النشط مع «مجموعة الـ١٢»، بدلاً من الضغط على الديمقراطيات الأخرى للسير على خطاها كالعميان.

وفيما يدأب الغرب على تجاوز الانقسامات بين الديمقراطيات، ينبغي ألا يغفل عن الانقسامات السياسية في الداخل. ففي الولايات المتحدة وأماكن أخرى، تعد القومية الشعبوية قوةً سياسية دافعة وراء تعزيز السياسات الخارجية التي تشكك في نيات الآخرين وتشجع العمل الأحادي على حساب التسوية والتعاون. وحتى الآن، يتمثل الخبر الجيد للغاية في أن اعتداء روسيا على أوكرانيا أيقظ الرأي العالم الغربي من غيبوبته. وجاءت النتيجة بأن تبنت الغالبية الساحقة من الألمان تفسير المستشار أولاف شولتز للحرب ووصفها بـ«نقطة التحول التاريخية» التي ستدفع بألمانيا إلى أخذ مسائل الأمن العسكري بجدية أكبر. وعلى غرار ذلك، جاء دعم شريحة كبيرة من الفنلنديين والسويديين عضوية بلديهما لحلف «الناتو»، وتأييد الامريكيين الخطوات التي اتخذتها إدارة بايدن لمساعدة أوكرانيا، سواء من طريق الاستطلاع الذي أجراه «مركز بيو للأبحاث» في مارس ٢٠٢٢ وبين أن خمسة أضعاف عدد المستجيبين يوافقون على مد كييف بمزيد من المساعدات ويتفقون على أنها [إدارة بايدن] تقدم كثيراً من الدعم، أو من طريق الكونغرس الذي لم يألُ جهداً في الاحتشاد وراء تأييد أوكرانيا.

في المقابل، ثمة بوادر مثيرة للقلق. فبعد الفوز الساحق لرئيس الوزراء فيكتور أوربان في الانتخابات البرلمانية المجرية في مارس ٢٠٢٢ والأداء القوي للسياسية مارين لوبن في السباق الرئاسي الفرنسي، اتضح أن الولع ببوتين لا يؤدي إلى إقصاء تلقائي من السياسة الأوروبية. والأسوأ من ذلك أنه ثمة احتمال كبير لتولي الرئيس الامريكي السابق دونالد ترمب الذي اعتبر بوتين «عبقرياً» ووصفه بـ«الداهية» و«الذكي» بعد أن شنت روسيا غزوها على أوكرانيا، أو أي شخص آخر يشاطر ترمب ولعه بالحكام المستبدين، زمام السلطة في الولايات المتحدة في يناير (كانون الثاني) ٢٠٢٥، لكن هل يمكن لـ«مجموعة الـ١٢» أن تنجح من دون مشاركة نشطة للولايات المتحدة؟ أوليس ترمب من بذل الغالي والنفيس، حينما وقف على رأس الدولة، في سبيل تحطيم النظام العالمي المستند إلى الأحكام والقواعد الذي تتمسك به المنظمة المرتقبة؟

> **نجاح «مجموعة الـ12» يعتمد في نهاية الأمر على قدرتها في تحسين الظروف داخل الدول الأعضاء وخارجها**

وتأتي الإجابة بنعم، لقد كان هو [ترمب] من فعل ذلك. وعلى الرغم من ذلك، حينما قصفت القوات الروسية العاصمة كييف بالصواريخ، تداعت محاولات أوربان الاستفادة من استياء «الاتحاد الأوروبي» لتشكيل تحالف مع تشيكيا وبولندا وسلوفاكيا، واعتبرت استجابة

دول «الناتو» للغزو بمثابة الرد المنتظر على شكوى ترمب من عدم بذل أعضاء الحلف الآخرين ما يكفي من الجهود للدفاع [إشارة إلى أن ترمب، خصوصاً في أواخر ولايته، دأب على الشكوى من قلة مساهمة الحلفاء الأوروبيين في التكاليف المالية لحلف الناتو]. وفي النهاية، تبين في استطلاع أجراه مجلس شيكاغو عام ٢٠٢١، أن الامريكيين يفضلون، بنسبة ثلاثة إلى واحد، أن تتشارك واشنطن القيادة مع الآخرين بدلاً من محاولة السيطرة عليهم.

فرصة ثانية

يمكن للمخاوف العامة من إمكانية أن يسهم ترمب، أو في الأقل ميله إلى «امريكا أولاً»، في حرف «مجموعة الـ١٢» عن مسارها، أن تعطي هذه الأخيرة [المجموعة] سبباً للمضي قدماً بحذر. فمن جهة، لا يمكن أن تمهد «مجموعة الـ١٢» لعودة «سلام القوة الامريكية»، إذ يتمثل الهدف من تأسيس تلك المجموعة في تقاسم المسؤوليات والأعباء بين الديمقراطيات الغربية الأكثر تقدماً وعدم السماح لواشنطن بإملاء شروطها. ومن جهة أخرى، يفترض بـ«مجموعة الـ١٢» ترسيخ التعاون الاقتصادي بقدر مساوٍ لتعزيز التنسيق في المسائل الأمنية. واستطراداً، لا يشكل صعود القومية الشعبوية إلا انعكاساً لنتائج العولمة الجامحة التي فضلت الشركات الكبرى على العمال، ورأس المال على العمالة، وتركت وراءها عديداً من الناس لمصيرهم، بالتالي يمكن القول كذلك إن نجاح «مجموعة الـ١٢» يعتمد في نهاية الأمر على قدرتها في تحسين الظروف داخل الدول الأعضاء وخارجها، حتى لو ترجم ذلك نفسه في رفع الضرائب على الشركات، وتلافي الصفقات التجارية التي تنقل فرص العمل إلى الخارج، ومعالجة التفاوت المتزايد في المداخيل.

وإذا كان هناك من جانب إيجابي للعدوان المروع على أوكرانيا، فإنه يكمن في كونه يعطي الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين فرصةً ثانية لاستكمال ما فشلوا في تحقيقه بعد نهاية «الحرب الباردة». ويقصد من ذلك إنعاش المؤسسات الدولية وترسيخ التعاون في شأن التهديدات العابرة للحدود، لكن هذه الفرصة لن تدوم إلى الأبد. ويتوجب على الغرب أن ينتهزها ويقاوم فكرة اعتبار العدوان على أوكرانيا حالةً استثنائية، وليس اتجاهاً سائداً. وفي هذا الصدد، يتعين على الولايات المتحدة أن تنضم إلى الأعضاء الأحد عشر الآخرين في «مجموعة الـ١٢» من أجل إحياء النظام العالمي المستند إلى الأحكام والقواعد. ويبقى أن الأمر الأهم يتمثل في ألا تفوت الديمقراطيات الغربية فرصتها الثانية لتصحيح الأمور.

> **الأميركيون يفضلون أن تتشارك واشنطن القيادة مع الآخرين بدلاً من محاولة السيطرة عليهم**

* إيفو أتش دالدر، رئيس مجلس شيكاغو للشؤون العالمية» وعمل سفيراً للولايات المتحدة في حلف الناتو بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣

** جيمس أم ليندسي، المدير ونائب الرئيس الأقدم لقسم الدراسات في «مجلس العلاقات الخارجية».. وقد وضع المؤلفان كتاب «العرش الفارغ، ابتعاد امريكا عن القيادة العالمية»

باتريك بوكانان*

هل يصبح نشوب حرب بين الولايات المتحدة وروسيا حتميا؟

*(مجلة أونزو)

في قمة حلف الناتو التي عُقدت في مدريد، دعيت فنلندا للانضمام إلى الحلف. فما الذي يعنيه هذا لفنلندا؟

إذا قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخرق الحدود الفنلندية التي يبلغ طولها ٨٣٠ ميلاً، فإن الولايات المتحدة ستنهض للدفاع عن هلسنكي وتحارب روسيا إلى جانب فنلندا.

ما الذي تعنيه لامريكا عضوية فنلندا في حلف الناتو؟

إذا قام بوتين بتحرك عسكري إلى فنلندا، فسوف تذهب الولايات المتحدة إلى الحرب ضد أكبر دولة في العالم، والتي لديها ترسانة تتكون من ٤٫٥٠٠ إلى ٦٫٠٠٠ سلاح نووي إستراتيجي لساحة المعركة.

ولم يكن أي رئيس في الحرب الباردة ليحلم بمجرد تقديم مثل هذا الالتزام –المخاطرة ببقاء أمتنا نفسه من أجل الدفاع عن أراضي بلد يبعد آلاف الأميال، والذي لم يكن في أي يوم من الأيام مصلحة حيوية للولايات المتحدة.

كان الذهاب إلى الحرب مع الاتحاد السوفياتي لغرض الحفاظ على الأراضي الفنلندية سيُنظر إليه على أنه جنون خلال حقبة الحرب الباردة. ولنتذكر: رفض هاري ترومان استخدام القوة لكسر حصار جوزيف ستالين لبرلين. ورفض دوايت أيزنهاور إرسال قوات امريكية لإنقاذ مقاتلي الحرية المجريين الذين كانت الدبابات السوفياتية تدهسهم في بودابست في العام ١٩٥٦.

ولم يفعل ليندون جونسون شيئًا لمساعدة الوطنيين التشيكيين الذين سحقتهم جيوش حلف وارسو في

> إذا قام بوتين بتحرك عسكري إلى فنلندا، فسوف تذهب الولايات المتحدة إلى الحرب ضد أكبر دولة في العالم

العام ١٩٦٨. وعندما تم تحطيم حركة التضامن التي قادها ليخ فاليسا بناءً على طلب موسكو في بولندا في العام ١٩٨١، أدلى رونالد ريغان بتصريحات شجاعة وأرسل إليهم ماكينات زيروكس.

في حين أصدرت الولايات المتحدة إعلانات دعم سنوية خلال الحرب الباردة لـ"الدول الأسيرة" في وسط وشرق أوروبا، لم يكن تحرير هذه الدول من السيطرة السوفياتية أمرًا حيويًا بالنسبة للغرب بحيث يبرر خوض الحرب مع الاتحاد السوفياتي.

في الواقع، على مدى فترة الأربعين عامًا التي شكلت حقبة الحرب الباردة، أضاف حلف الناتو، الذي بدأ في العام ١٩٤٩ بـ١٢ دولة عضوًا، إلى قائمة عضويته أربع دول أخرى فقط -اليونان، وتركيا، وإسبانيا وألمانيا الغربية.

ومع ذلك، مع دعوة السويد وفنلندا لتكونا الدولتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين لتلقي ضمانات الحرب بموجب المادة ٥، سيكون حلف الناتو قد ضاعف عضويته منذ ما كان يُعتقد -وبالتأكيد من قبل الروس- بأنه نهاية الحرب الباردة.

الآن، أصبحت جميع الدول التي كانت ذات يوم جزءًا من حلف وارسو بقيادة موسكو -ألمانيا الشرقية، وبولندا، والمجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، ورومانيا، وبلغاريا- أعضاء في ناتو تقوده الولايات المتحدة -وموجه ضد روسيا.

كما أن ثلاثا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق -إستونيا، ولاتفيا وليتوانيا- هي الآن أعضاء أيضًا في حلف الناتو، وهو تحالف عسكري تم تشكيله لمحاصرة واحتواء الدولة التي كانت هذه الدول تنتمي إليها خلال حقبة الحرب الباردة. وأعلنت ليتوانيا، التي تضم ٢ في المائة من سكان روسيا، للتو، حصارًا جزئيًا للبضائع التي تنتقل عبر أراضيها إلى كالينينغراد، الجيب الروسي المطل على بحر البلطيق.

وفيما أثار احتجاج بوتين، ذكّر فيلنيوس موسكو بأن ليتوانيا عضو في الناتو.

ثمة مبدأ للسياسات الجيوستراتيجية، هو أنه لا ينبغي لقوة عظمى أن تتنازل أبدًا لقوة أقل قدرة على جرها إلى حرب كبرى.

في العام ١٩١٤، أعطت ألمانيا القيصرية حليفها النمساوي "شيكًا على بياض" لمعاقبة صربيا بسبب دورها في اغتيال الأرشيدوق فرانسيس فرديناند، وريث العرش النمساوي. وصرفت فيينا شيك القيصر الألماني وهاجمت صربيا، واندلعت الحرب العظمى من ١٩١٤-١٩١٨.

> لعبنا نحن الأميركيين، دورًا رائدًا فيما يتحول الآن إلى حرب باردة ثانية، أكثر خطورة من الأولى

وفي آذار (مارس) ١٩٣٩، أصدر نيفيل تشامبرلين ضمانًا بالحرب لبولندا. وصل على أنه إذا هاجمت ألمانيا بولندا، فإن بريطانيا ستقاتل إلى جانب بولندا.

ومعززين بضمانة الحرب هذه من الإمبراطورية البريطانية، رفض البولنديون الاستماع إلى هتلر، ورفضوا التحدث إلى برلين بشأن المطالبات الألمانية بمدينة دانزيج، التي أُخذت منها في مؤتمر السلام بباريس في العام ١٩١٩.

وفي ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، هاجم هتلر وأعلنت بريطانيا الحرب، وهي حرب استمرت ست سنوات وأصابت الإمبراطورية البريطانية بجروح قاتلة.

وماذا عن بولندا؟ في يالطا في العام ١٩٤٥، وافق ونستون تشرشل على بقاء بولندا المحتلة من قبل الاتحاد السوفياتي في أسر ستالين.

بوتين قومي روسي يعتبر تفكك الاتحاد السوفياتي أكبر كارثة في القرن العشرين، لكنه ليس المسؤول الوحيد عن العلاقات البائسة بين بلدينا. فقد لعبنا، نحن الامريكيين، دورًا رائدًا فيما يتحول الآن إلى حرب باردة ثانية، أكثر خطورة من الأولى.

على مدار ربع القرن الماضي، بعد أن حلت روسيا حلف وارسو وتركت الاتحاد السوفياتي ينقسم إلى ١٥ دولة، دفعنا حلف الناتو، الذي تم إنشاؤه لمحاصرة روسيا واحتوائها، عميقاً في وسط وشرق أوروبا.

في العام ٢٠٠٨، دفع المحافظون الجدد جورجيا لمهاجمة أوسيتيا الجنوبية، مما أدى إلى التدخل الروسي وهزيمة الجيش الجورجي.

وفي العام ٢٠١٤، حث المحافظون الجدد الأوكرانيين على الإطاحة بالنظام المنتخب الموالي لروسيا في كييف. وعندما نجحوا، استولى بوتين على شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، التي كانت على مدى قرون القاعدة الرئيسية لأسطول البحر الأسود الروسي.

وفي العام ٢٠٢٢، طلبت موسكو من الولايات المتحدة التعهد بعدم ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو. لكننا رفضنا. وهاجم بوتين. وإذا كان الروس يعتقدون أن الغرب دفع بلادهم إلى الجدار، فهل يمكننا إلقاء اللوم عليهم؟

يبدو أن الامريكيين يرفضون التحذيرات الروسية القاتمة من أنه بدلاً من قبول الهزيمة في أوكرانيا، وإذلال أمتهم، وتطويقهم وعزلهم، فإنهم سيلجأون إلى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية.

هل من الحكمة حقًا رفض هذه التحذيرات باعتبارها "قعقعة سيوف"؟

*باتريك ج. بوكانان Patrick J. Buchanan: مؤلف كتاب "حروب بيت نيكسون الأبيض: المعارك التي صنعت وحطمت رئيسًا وقسمت امريكا إلى الأبد".

*ترجمة: علاء الدين أبو زينة/الغد الاردنية

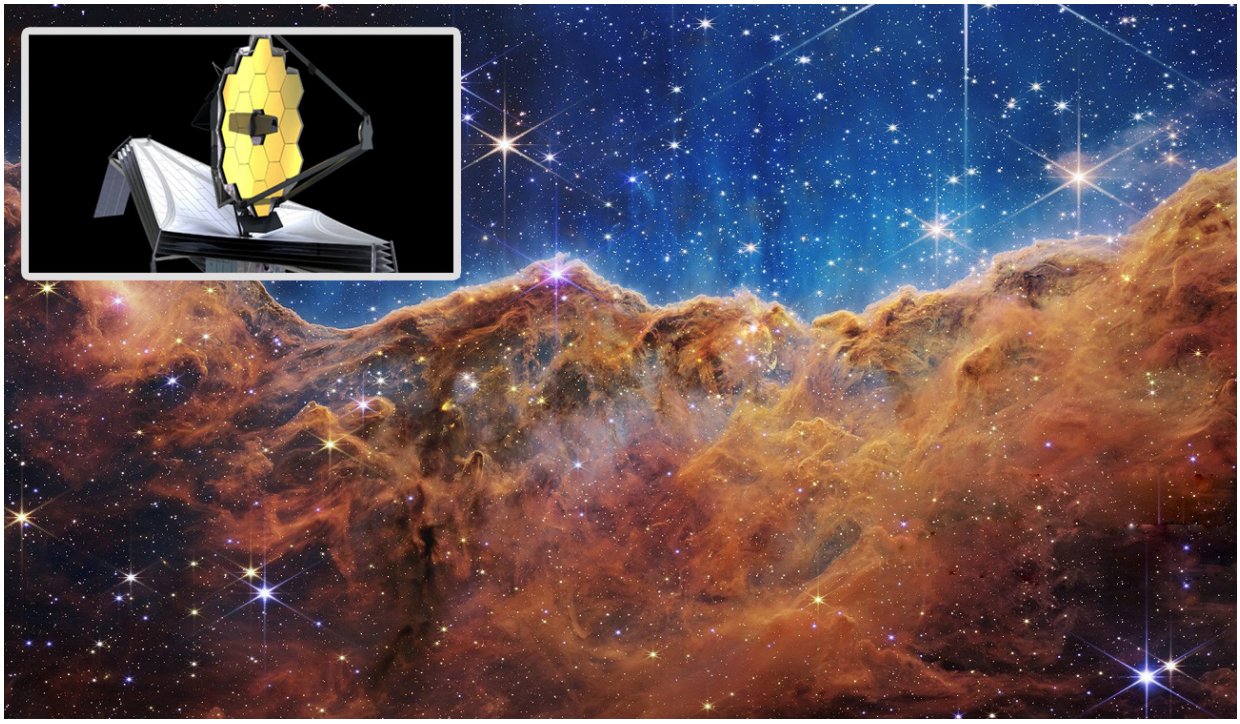

منى فياض:

صور جيمس ويب لن تغير العالم ؟!

في الوقت الذي تواصل فيه الحرب على أوكرانيا نشاطها باحتمالات مفتوحة على جميع المخاطر، مفتتحة حربا باردة لا نعرف كيف ستنتهي في ظل شبح السلاح النووي، متسببة باضطراب إمدادات المواد الغذائية الأولية ونقص القمح والزيوت وغيرها واشتعال أسعارها، ما يهدد البلدان الفقيرة بالمجاعة. ونتيجة تدهور الايكوسفير تتوالى موجات الحر والحرائق المتنقلة من منطقة إلى أخرى في أوروبا وفي غيرها من البلدان مهددة بمخاطر كارثية متصاعدة بما تعنيه من أضرار بيئية وفواجع ديموغرافية كتهجير الآلاف؛ وستتفاقم عند العودة إلى الفحم الحجري على خلفية الصراع على مصادر الطاقة الذي احتدم على شكل سباق محموم لتأمين موارد الغاز والبترول وأثر ذلك على اقتصاديات الدول، خصوصاً بعد أن سبق وفعلت جائحة كوفيد فعلها بالاقتصاد العالمي، ولحقها وباء جدري القرود والفيروس الجديد ماربورغ، مع وعود بفيروسات وأمراض أخرى مجهولة قادمة.

في هذا الوقت بالذات جاءتنا صور تلسكوب جيمس ويب بفضل جهود مجموعات كبيرة من العلماء وكلفة مليارات الـدولارات، بألوانها المدهشة، التي سيساعد تحليلها على سرد وتوثيق سيرة تكون هذا الكون.

عرضت الصور أمام الملايين من البشر من سكان الكوكب المشوّه والمهدد بآلاف المخاطر، والذي لا يبدو جميلاً إلا عن بعد بواسطة عدسات التلسكوبات كجزء من عوالم الكون الأخاذة.

لكن لا يبدو أن تلك الصور، بما تعنيه علمياً، ستغير في شيء من سلوك سكان الكوكب المهدد الذي لا يكاد يكون بحجم ذرة رمل في هذا الكون اللامتناهي.

لن تغير معرفتنا هذه شيئا من سلوكنا كبشر غير مسؤولين وغارقين في الأحقاد والكراهيات والعنف. ولن نصبح أكثر تواضعاً أو نعمل على إنقاذ الأرض مما

يتهددها. ولن تغير شيئا في سلوك أي من قادة هذا العالم الباحثين عن المزيد من السلطة والتسلط في معالجاتهم للقضايا المصيرية المطروحة على ضمير البشرية.

ستظل صور وكالة ناسا كمثل لوحات فنية انطباعية خلابة يستأنس بها سكان الكرة. صور حقيقية لما سبق ان أعطتنا لمحة عنه مخيلات مبدعو العالم في روايات الخيال العلمي والأعمال الفنية والأفلام السينمائية التي جسدت ملامح بسيطة لما عرض على الشاشات. كما أكدت صحة نظريات اينشتاين وسلسة علماء الفلك والرياضيات والفيزياء وجسدت كل ما سبق أن قدروا وجوده بواسطة عقولهم المنفتحة وأدواتهم التقنية ومعادلاتهم الرياضية وأبحاثهم ومؤلفاتهم، وخاضوا حروبا لتثبيتها وفرضها كحقائق، منذ مطلع الثورة العلمية في الغرب التي ارتكزت على علم الفلك، كما فعلت ثورة كوبرنيك الذي جعل الشمس في المركز.

النقلة المعرفية حينها تطلبت قدراً كبيراً من الصدام مع الدوائر الدينية والفكرية في الغرب، واستطاع فيها العلم ان يفرض نفسه من خلال مجموعة صراعات فكرية اشتبك فيها أفراد مثل غاليلو في معارك مع السلطات الكنسية من اجل ضمان قضايا تتعلق بمعرفتهم العلمية.

أما في الشرق الحالي، البعيد عن النشاط العلمي، فلم تفعل صور التلسكوب جيمس ويب أكثر من استعادة الجدل بين فكرتي الإيمان والإلحاد.

كما نجد من يدحض الأفكار الدينية والإيمان الديني لأن ناسا تقرّبنا من لحظة الانفجار الكبير؛ وكأن لحظة الانفجار الكبير تتعارض مع فكرة الخالق أو مسبب لهذا الانفجار الكبير الذي انطلق معه تشكل الكون، مسبب مهما كانت تسميته، سواء الله أو الطبيعة. ففي تصورهم أن العلم يتعارض مع الايمان، بالرغم من أن العلماء لا يتوافقون على ذلك.

وبدأ البعض بتكذيب الصور والتشكيك بصحتها، ما حدى بصديق فايسبوكي التعليق: «والله شي محيّر، ما عم إفهم شو بدها مؤسسة الإسلام السياسي وماكيناتها الدعائية؟

عم يشكّكوا بصور وكالة ناسا وهوّي المفترض يكونوا سعداء إنّ التطوّر العلمي سمح برؤية المجرات والكواكب البعيدة يللي بتشبه المصابيح بأضواء مختلفة ويللي انحكى عنها بالقرآن «وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ». مش منطقي كل هذا العداء بين الإسلام السياسي وبين العلم، وكأنهم يريدون المسلمين مجموعة مسكونة بالرُهاب والخوف من أي حدث أو اكتشاف علمي وحصر تفكيرهم في قال الله وقال الرسول وكيف تتوضأ وكيف تدخل إلى البيت وتخرج منه وكيف تقرأ التعويذات لطرد الجن والشياطين وكل الخزعبلات التي تُقَزّم دور العقل وتعمل على إلغاءه».

> **عرضت الصور أمام الملايين من البشر من سكان الكوكب المشوّه والمهدد بآلاف المخاطر**

وقد تبدو هذه المواقف غير ذات أهمية لأنها تعبر عن فئة معينة في المجتمع. لكن في العمق يشكل هذا الموقف استمرارية للمنهج الذي وضع العوائق التي وقفت حائلاً امام تقدم العلم في هذه المنطقة بعد ان كان قد وصل الى مستويات تؤهله للقيام بتلك الثورة.

وهذا كان في صلب اهتمام العالم عبد الحميد صبرة، المؤرخ وفيلسوف العلم والعربي الوحيد الذي نال وسام جورج سارتون من جمعية تاريخ العلوم.

فبالنسبة له عند محاولة فلاسفة العلم الغربيون ومؤرخوه تفسير النجاح الفريد للعلم الحديث في الغرب من زاوية البحث في قصور الحضارات الأخرى، يشيرون الى أن الأمر لا يرجع إلى نقص في التقنية العلمية في تلك الحضارات وانما إلى قصور في المجال الثقافي ككل.

فقد اقامت تلك الثقافات قيوداً على المشاركة المعرفية وعلى الخطاب العام.

الصين هي التي اخترعت الطباعة المتحركة، وكذلك الورق قبل الغرب بـ٤٠٠ عام، ولكن لا الصين التي ظهر فيها هذا الاختراع لأول مرة ولا الحضارة العربية الإسلامية التي أحرزت تقدما نحو تقنية الطباعة الجديدة، استطاعتا إحراز الثورة الفكرية والاجتماعية التي حدثت في الغرب. والحقيقة أن الحضارة العربية الإسلامية قد أقامت حاجزاً حال دون استخدام الطباعة حتى أوائل القرن التاسع عشر».

إن تقدم العلم من وجهة النظر هذه ليس مجرد مسألة تقنية لحلول رياضية دعمتها الملاحظة والتجربة أو الصيغ النظرية الجديدة، وإنما هي نتاج ظهور نهج يسمح للمفكرين بتطبيق رموز وأفكار جديدة تحطم حدود الحكمة والأفكار التقليدية.

ما يسمح بظهور مكان محايد جديد يتحرر فيه الناس من رغباتهم الجماعية والفردية ليتبادلو الأفكار الاجتماعية واللاهوتية والأخلاقية والقانونية والعلمية الجديدة علناً. بهذا يمكن للخطاب العلمي ان يؤدي دوره.

ما حصل في العالم الاسلامي هو «تطبيع» للعلم بمعنى توطين العلوم القديمة المسماة علوم الأوائل، ومن ثم تم الحاقها بالمنظومة الفلسفية والثقافية المحلية لا على أساس دمجها الكامل وإنما لتتخذ الطابع النوعي من الاستقلال والشرعية دون أن تستقل عن المحاذير الدينية والخلقية للثقافة المحيطة. لم يحصل الدمج الكامل في الحضارة الإسلامية، فالمعركة الحقيقية في العلم انما كانت (ولا تزال) أن ينال استقلاله لكن بعد أن يصبح إسلامياً. أي خاضعا بالكامل للسلطة والثقافة الدينيتين.

كان بعض علماء العرب قد توصلوا إلى نماذج فلكية قريبة من تلك التي لدى كوبرنيكوس أو متماثلة تماما مع اختلافات ضئيلة في بعض مقاييسها، لكن لم يستطع ابن شاطر ولا من خلفه، أن يقوموا بالوثبة الكبرى نحو نظام مركزية الشمس الذي يمكن أن نطلق عليه الباب الميتافيزيقي للثورة العلمية الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وبدلا من ذلك فقد جمد العالم العربي وبدأ في التدهور.

لماذا لم يتابع العرب السير إلى «الميل الأخير» حتى الثورة العلمية الحديثة التي لم تكن تتطلب أكثر من نماذج رياضية؟

لأن الانتقال الميتافيزيقي كان بلا شك سيحدث انشقاقا فكريا مع النظرة الإسلامية التقليدية إلى الكون، على غرار التحول الكوبرنيكي الذي عُدَّ ثورة معادية للكنيسة وتحمّل علماءها ثمن جسارتهم من تكفير وإعدام أو تهميش؛ الأمر الذي تم تفاديه في العالم العربي الإسلامي. فتوقف العرب عند حافة واحدة من أكبر الثورات الفكرية في التاريخ، ثم انحدروا بعد أن أخفقوا في الوثبة الكبرى. ومن الملاحظ أن الأقطار الإسلامية تتعلق إلى اليوم بالتقاويم القائمة على الدورات القمرية.

> **حتى اليوم نعاني من القيم الثقافية الكامنة التي لا تشجع، بل تؤخر البحث العلمي**

حتى اليوم نعاني من القيم الثقافية الكامنة التي لا تشجع، بل تؤخر البحث العلمي.

ربما تسمح بوادر استنهاض عالمنا في إعادة النظر في السبل التي أدت، وتؤدي دوما، إلى تقدم العلم حتى نخرج من سباتنا الثقافي والعلمي.

فاللغز الذي لم يحله العرب بعد هو أن الطريق إلى العلم الحديث والمعرفة والتقدم والنمو، يظل الخطاب الحر المفتوح من دون قيد أو شرط.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk